جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الانسانية

أطروحة دكتوراة بعنوان :

الدولـة المدنيـة في الفكـر السيـاسي الإسلامـي المعاصـر

إعداد

محمد أحمد نـايف العكش

إشراف

الدكتور هاني عبد الكريم مكازي اخو ارشيدة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في (العلوم السياسية) في جامعة العلوم الإسلامية العالمية .

تاريخ المناقشة : عمان – ٣٠\١١\٢٠١٤م

أطروحة دكتوراة بعنوان :

الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

Civil state in contemporary Islamic political Thought

إعداد

محمد أحمد نايف العكش

By: Mohammad Ahmad Nayef Alakash

إشراف

الدكتور هاني عبد الكريم مكازي اخو ارشيدة

Supervisor : dr. Hani Abdulkarim Akho Rashida

نوقشت هذه الأطروحة و أجيزت في عمان

بتاريخ : ٣٠\١١\٢٠١٤م

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان	(رئيساً)	العلوم الاسلامية العالمية	
الدكتور هاني عبد الكريم اخوارشيدة	(مشرفاً)	آل البيت	
الدكتور عبد الحليم مناع العدوان	(عضواً)	العلوم الاسلامية العالمية	
الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة	(عضواً)	اليرموك	

The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Department of Humanities

Civil State in Contemporary Islamic political Thought

By: Mohammad Ahmad Nayef Alakash

Supervisor : Dr. Hani Abdulkarim Akho Rashida

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science at The World Islamic Science and Education University ".

The World Islamic Science and Education University

Amman

2014\11\30

الاهداء :

- الى : النور الذي يضيئ مسيرتي

والـيد التي رسمـت نجـاحـي

والـرجولـة التي صنعت حياتي

سيبقى رضاك تاجًا يزين جبيني

والدي الغالي : أحمد نايف علي العكش

- والى : الخير الذي لا ينضب

والعلم الذي بفضله يكتب

والقدوة التي تشرق ولا تغيب

أستاذي الفاضل : الدكتور هاني عبد الكريم مكازي اخو ارشيدة

- والى : الشمعة التي يُشع نورها لتضيء دربي

والقلب الذي يخفف عني بذكر الله أكبر همومي

والدتي الغالية : عزيزة موسى بني هاني

- والى : العين التي ترعاني

والقلم الذي يزين سطور حياتي

والخير الذي يُعمر بيتـي

زوجتي الفاضلة : الدكتورة هناء محمد الشلول

- والى : الروح الطاهرة التي توفاها الله على حُب العلم وطلبه

انتقلتِ الى رحمة الله قبل تخرجك وانتِ تسعين الى الدكتوراه

وها أنا اليوم أضع رسالتي وشهادتي هدية في ميزان حسناتك بإذن الله

أُختي المرحومة : نعمت أحمد نايف العكش

- والى :

كل قطرة دم سالت لتروي أوطاننا بالحرية والكرامة

الشكر و التقدير

من بعد الحمد والشكر لله تعالى ، لا يسعني إلا ان أتقدم بجزيل شكري وامتناني وتقديري لكل من اسهم في مساعدتي بأطروحتي هذه، وأخص بالشكر والعرفان بدايةً

الدكتور هاني عبد الكريم مكازي اخو ارشيدة

الذي تفضلّ بالإشراف على هذه الأطروحة المتواضعة بتوجيهاته المستمرة ؛ للوصول بها إلى اعلى المراتب العلمية والموضوعية ، فقد علمني أن العلم وقفة عزٍّ وشموخ، وكلمة طيبة تخاطب العقل؛ لتحفزه على رؤية ما هو جديد في العلم .

كما أتوجه بعظيم الامتنان والتقدير الى الأستاذ الانسان :

الأستاذ الدكتور مازن "أحمد صدقي" طه العقيلي

الذي بفضله وعلمه مكنني من بناء هذه الاطروحة المتواضعة التي سأبقى مديناً له بفضله فيها.

كما أتوجه بالشكر والعرفان الى جميع أعضاء لجنة المناقشة الأكارم على تكرمهم و قبولهم المشاركة في الحكم على هذه الأطروحة المتواضعة ولتقديمهم المساعدة لي أيضاً أثناء إعدادي لها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لحضرة رئيس قسم العلوم الانسانية على جهوده الطيبة وعونه لي ، وأشكر أيضاً زملائي طلبة برنامج الدكتوراه في العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علي بعلمهم وملاحظاتهم .

ولا يسعني إلا ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة العلوم الاسلامية العالمية لما قدموه لي من عون وفوائد علمية أثناء دراستي هناك.

ومسك الختام في معاني الشكر والعرفان أقدمها للدكتور طارق الاسعد والدكتور ناصر شبانة والاستاذ الدكتور محمد المقداد والدكتور علي عواد الشرعة ، والى جميع زملائي في كلية الآداب في الجامعة الهاشمية ، الذين أمضوا ساعات في دعمي وتوجيهي وإرشادي ، والى الاستاذ نادر البطاينة والسيد محمد الخطيب الذين دعموا العلم ولم يبخلوا علي بشيء .

الى كل من ذكرت جزيل شكري و عظيم امتناني

قائمة المحتويات

قائمة الجداول :

الملخص باللغة العربية :

- **عنوان الاطروحة : الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر .**
- **إعداد : محمد احمد نايف العكش .**
- **إشراف : الدكتور هاني عبد الكريم مكازي اخو ارشيدة .**
- **تاريخ المناقشة : ٣٠\١١\٢٠١٤م .**

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الجوانب التطبيقية للفكر السياسي الإسلامي المعاصر وبين بناء الدولة المدنية ، من خلال إبراز أهم مؤشرات قيام هذه الدولة ومدى التزام التيارات السياسية الإسلامية في مصر وتونس بتطبيقها اثناء حكمهم .

ولتحقيق أغراض الدراسة و مقاصدها تم اللجوء الى عدد من المناهج العلمية ليتم التوصل من خلالها الى المعرفة وهذه المناهج هي : المنهج المؤسسي و منهج تحليل المضمون ، وذلك لتتمكن الدراسة من تحليل وفهم الدولة المدنية من خلال مؤسساتها وشخصيتها القانونية والتشريعية .

وقد بنيت هذه الدراسة على اساس وجود علاقة ارتباطية بين مفهوم الدولة المدنية والفكر السياسي الإسلامي بتطبيقاته المعاصرة ، وبافتراض اساسي هو : هناك علاقة ارتباطية بين التطبيقات المعاصرة للفكر السياسي الاسلامي (للتيارات السياسية الاسلامية الحاكمة) وقيام الدولة المدنية في مصر وتونس.

تناولت الدراسة في بدايتها الأصول الفكرية للفكر السياسي الاسلامي المعاصر وعلاقته بالدولة من خلال نشأته ومصادره وأهميته وماهيته ، وصولاً لتطبيق مؤشرات الدولة المدنية على صحيفة "المدينة المنورة" التي تعد أول دستور لأول دولة اسلامية ، والانتقال الى تأصيل المفاهيم السياسية للدولة ، و الحديث ابرز رواد ومفكري الفكر السياسي الاسلامي المعاصر.

ثم تناولت الدراسة ماهية الدولة المدنية وعلاقتها بالفكر السياسي الاسلامي المعاصر من خلال الحديث عن نشأة الدولة المدنية اسلامياً ، وتوضيح أبرز ركائز ومقومات المفهوم ، وذلك من خلال معالجة دقيقة للمفهوم اسلامياً ضمن كافة مؤشرات الدولة المدنية المعتمدة في الدراسة ، وتحليل قاعدتي (المرجعية الاسلامية) و (الفصل بين الدين والدولة) كمحددات تعبر عن التباين في استعمالات مصطلح الدولة المدنية وقبوله ضمن الفكر السياسي الاسلامي.

بعد ذلك عالجت الدراسة تطبيقات الفكر السياسي الاسلامي المعاصرة ودورها في بناء الدولة المدنية بدراسة لحالة مصر وتونس خلال مرحلة التحولات السياسية العربية المعاصرة ، من خلال توضيح هذه التحولات بإطارها النظري والمفاهيمي وصولاً الى تحليل مؤشرات الدولة المدنية في مصر وتونس ، ومدى نجاح التيارات الاسلامية في تحقيق وجود الدولة المدنية .

تناولت الدراسة أخيراً مستقبل الدولة المدنية في مصر وتونس بعد وصول الاسلاميين للحكم وذلك من خلال تبيان "سيناريوهات" أمل الاخوان المسلمين في العودة للحكم ومدى تأثير خروجهم منه في تراجع مؤشرات الدولة المدنية في مصر ، وبحث امكانية تجاوز حزب النهضة التونسي لاخطاء الاخوان في مصر من خلال ايجاد الية معتدلة في الحكم تحافظ على الامن والاستقرار المجتمعي .

وخلصت الدراسة الى أن مفهوم الدولة المدنية متباين باستعمالاته ودرجة قبوله في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، وأن حكم التيارات الاسلامية في مصر وتونس المستند الى الفكر السياسي الاسلامي كمحرك ومرجع لم يفلح بصورة كبيرة في تعزيز وجود مؤشرات الدولة المدنية في نواحيها التطبيقية ، وان كان قد نجح جزئياً في تعزيزها تشريعياً ونظرياً .

الكلمات المفتاحية :

الدولة المدنية .

الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

التحولات السياسية العربية المعاصرة .

الحكم الاسلامي .

الدراسات المستقبلية .

ABSTRACT

Civil State in Contemporary Islamic political Thought

By: Mohammad Ahmad Nayef Al-Akash

Supervisor **:** Dr. Hani Abdulkarim Akho Rashida

30\11\2014

The purpose of the present study was to identify the relationship between application aspects of the Islamic political thought and the civil state by stressing on major indications of the civil state and to what extent did the Islamic political currents in Tunisia and Egypt comply with these indications under their reign.

To achieve the study goals, a variety of methodological approaches were adopted to investigate this issue including system analysis, content analysis in order to describe the civil state based on its institutions and its legal and legislative personality.

The study hypothesized a correlation between civil state concept and the Islamic political thought as presently practiced. Primarily, the study hypothesized a correlation between the current application of the Islamic political thought (as practiced by the ruling Islamic political parties) and the emergence of the civil state in Egypt and Tunisia.

First, the study addressed the intellectual fundamentals of the contemporary Islamic political thought and relationship with state through investigating its emergence, resources, significance, and concepts in order to apply the civil state indicators to "Al Madina Almonawara Journal" supposedly the first constitution of the early Islamic state. Then, the study attempted to originalize the political concepts related to state, and to identify the pioneering contemporary Islamic political theorists.

The study also approached the core concept of civil state, and relationship with the contemporary Islamic political thought through approaching emergence of the civil state from the Islamic perspective; to highlight core pillars of the concept through careful conceptual study from the Islamic perspective in light of different civil state indicators as adopted in the current study. Two important rules (Islamic-referenced) and

(separation between religion and state) were thoroughly analyzed as determinants reflecting the varied uses of civil state concept and being internalized within the Islamic political thought.

The study then discussed the applications of the contemporary Islamic political thought and its role in creation the civil state by studying the case of Egypt and Tunisia through considering the contemporary Arab political transformations and investigating such transformations theoretically and conceptually in light of the civil state indications and how successful was the Islamic parties in establishing the civil state in Egypt and Tunisia.

Finally, the study approached the future of the civil state in Egypt and Tunisia under the Islamic rule by demonstrating the contrast of two scenarios that of Muslim Brotherhood hoping regain the power again and impact of being upset on the decline of the civil state indicators in Egypt; and investigating the possibility for the Tunisian Nahda Party to avoid Brotherhood's mistakes in Egypt by using a moderate ruling mechanism to maintain security and stability in the community.

The study concluded that the a concept of civil state as used and accepted in the Contemporary Islamic though is variable; and the Islamic ruling parties in Egypt and Tunisia predicated with the terms of reference of the Islamic thought as a driving force could hardly prove the civil state indicators in practice, though partially succeeded theoretically and legislatively.

Keywords:

Civil State,

Contemporary Islamic Political Thought,

Contemporary Arab Transformations,

Islamic Rule,

Future Studies

الفصل الاول : الاطار النظري:

المقدمة :

الشعب يريد؛ كلمة ترددت في الساحة السياسية العربية مؤخراً، وشوهد البعض يترجمها بسلمية والبعض الآخر يترجمها بسلبية وعنف، والغاية كانت من إرادة الشعب هي التخلص من القهر والظلم بكافة أشكاله من خلال (إسقاط النظام) ، وهنا جاء الدور التنظيمي الأكبر للتيارات والأحزاب الاسلامية في العالم العربي لتقود حركات التغيير .

بات الاسلاميون وخطاباتهم أمام مأزقين اولهما التعامل مع دول عانت لعشرات السنين من أنظمة علمانية تفشت بها كافة مظاهر الانحلال والبعد عن الدين، وثانيهما الرفض الواسع محلياً ودولياً لإقامة دولة دينية بأي شكل من الأشكال وخاصة دولة إسلامية ، فدخل الإسلاميون في جدل واسع حول آلية الخطاب السياسي الاسلامي الأمثل للتعامل مع هذا الواقع المفاجىء .

من هنا برز الحديث عن (الدولة المدنية) ليكون العنوان المركزي للخطاب السياسي الاسلامي المعاصر على افتراض أن الدولة في الاسلام أساساً هي دولة مدنية مرجعها الاسلام، ولا تعارض بين (إسلامية فكر) أي حزب وبين تضمن برنامجه السياسي لمصطلح (الدولة المدنية) حتى وان كانت عقيدته السياسية تتلخص بِ (الإسلام هو الحل)(١)، مستندين بذلك على أدلتهم الخاصة المُبرهنة على مدنية الدولة في الاسلام، ومن ابرز التعريفات الاسلامية المعاصرة للدولة في الاسلام ما تحدث به يوسف القرضاوي بانها (دولة مدنية مرجعها الاسلام)(٢).

بناءً عليه يظهر مصطلح الدولة المدنية متبايناً في استعمالاته المعاصرة في الفكر السياسي الاسلامي ، وبات مهماً أن يتم إزالة الغموض عن هذا المفهوم ومؤشراته لنستطيع التعامل معه ضمن منهجية علمية واضحة ، ومن هنا جاءت الفكرة المركزية في (مفهوم الدولة المدنية) القائمة على ضبط دقة المفهوم اسلامياً وتحديد إمكانية استخدامه.

جاءت هذه الدراسة لتربط بين تطبيقات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (للتيارات السياسية الاسلامية التي وصلت للحكم(٣)) والدولة المدنية ، حيث تبحث بأصول علاقة التأثر والتأثير القائمة

---

(١) لمزيد من التفاصيل : عمارة ، محمد ،(١٩٩٨)، هل الاسلام هو الحل ، دار الشروق ، القاهرة .

(٢) القرضاوي ، يوسف ،(٢٠٠٢)، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام-تونس وتركيا نموذجا، الطبعة الأولى، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، لندن، ص ٧٤.

(٣) في الحدود المكانية للدراسة (مصر وتونس) تكون هذه التيارات هي : حزب الحرية والعدالة المصري الجناح

بين هذين المتغيرين وانعكاس علاقتهما تطبيقياً على مصر وتونس التي حكمتها الاحزاب والتيارات الاسلامية ، وتبحث هذه الدراسة في حقل (الفكر السياسي) ضمن ثلاثة محاور أساسية هي ؛ الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، والدولة المدنية ، والدراسات المستقبلية .

تم اختيار مصر وتونس موضعاً للدراسة وموضعاً للتطبيق لما لهما من ميزة نوعية في توضيح حجم تأثير الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في بناء الدولة المدنية الحديثة ، وخصوصاً في الدراسة المحددة (٢٠١٠-٢٠١٤) إذ شكلت هذه الفترة النواة الأساسية لإشكالية الدراسة ، لكن السؤال هنا : هل هناك دولة مدنية في الاسلام ؟ وهل حقاً هناك معايير ثابتة للدولة المدنية؟ وهل اثر الفكر السياسي الاسلامي للتيارات الحاكمة في وجود الدولة المدنية وتعزيز مؤشراتها ؟ هذه الاسئلة وغيرها ستحاول الدراسة الاجابة عنها حسب خطتها اللاحقة.

اختلف الباحثون في تسمية الاحداث التي مرت بها المنطقة العربية من احتجاجات شعبية واسعة واطاحة ببعض زعماء ورموز تلك الدول خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) ، فالبعض اسماها (الربيع العربي) ولكن الدراسة لن تعتمد على هذا المصطلح كونه يعبر عن مصطلح صحفي واعلامي لا يلائم الدراسات العلمية ، ولكن حفاظاً على التدليل العلمي السليم للظاهرة فأن هذه الدراسة ستطلق عليها اسم (التحولات السياسية العربية المعاصرة) .

وفي هذا الفصل تتناول الدراسة ثلاثة امور هي : الجوانب الاساسية في خطة الدراسة ثم منهجية الدراسة واخيراً الدراسات السابقة وذلك في ثلاثة مباحث.

السياسي لجماعة الاخوان المسلمين بقيادة الرئيس السابق محمد مرسي ، وحزب النهضة الاسلامي التونسي بقيادة رئيس الحزب راشد الغنوشي .

المبحث الاول : الجوانب الاساسية في خطة الدراسة :

يتضمن هذا المبحث تحديداً لاهمية الدراسة ومشكلتها ، وبيان اهدافها والفرضية التي تنطلق منها وحدودها ، واخيراً التعريف بالمفاهيم والمصطلحات .

اولاً : أهمية الدراسة :

تنبع اهمية الدراسة من جانبين أحدهما علمي والآخر عملي وذلك على النحو الآتي :

أ - الأهمية العلمية : تتمثل في :

البحث في موضوع الدراسة بشكل علمي متخصص ، في الوقت الذي برز فيه العديد من الدراسات المتباينة حول مفهوم الدولة المدنية ، وعلاقته في الفكر السياسي الاسلامي للتيارات الاسلامية التي وصلت للحكم في مصر وتونس ، وغلب على تلك الدراسات الطابع الصحفي .

ب - الأهمية العملية تتمثل في :

تحديد مدى قدرة التيارات السياسية الاسلامية التي وصلت للحكم في مصر وتونس على تعزيز مؤشرات وجود الدولة المدنية في كلا البلدين ، وتحديد العوامل المشتركة المتفق عليها للدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

كانت دراسة مفهوم الدولة المدنية مثار جدل في كافة الاوساط السياسية والاكاديمية وخصوصاً في فترة التحولات السياسية العربية المعاصرة ، حيث ان مفهوم الدولة المدنية يختلف في مؤشراته ودرجة قبوله والاعتراف به ضمن الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

فكان وصول الاسلاميين للحكم في مصر وتونس بمثابة الاختبار لهذه التيارات وقدرتها على تطبيق مؤشرات الدولة المدنية واحترامها ضمن الاصول الاسلامية المتفق عليها ، خاصة وان فكر هذه التيارات يمثل جزءً من الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

ومن هنا فإن هذه الدراسة تبحث في سؤال محوري وهو : هل يؤثر الفكر السياسي الاسلامي وتطبيقاته المعاصرة في مؤشرات الدولة المدنية ووجودها؟

وقد انبثق عن هذا السؤال المحوري عدد من الاسئلة الفرعية تعنى الدراسة بالاجابة عنها وهي:

- ما هو موقف الفكر السياسي الاسلامي المعاصر تجاه الدولة المدنية؟
- ما هي الدولة المدنية وركائزها ومقوماتها في الفكر السياسي الاسلامي ؟
- ما هي الجوانب التطبيقية للفكر السياسي الاسلامي في الدولة المدنية؟
- كيف اثر الفكر السياسي الاسلامي (للتيارات السياسية الاسلامية التي وصلت للحكم) في مصر وتونس على وجود وتطبيق مؤشرات الدولة المدنية ؟
- هل يعزز الجانب التشريعي والخطابي للتيارات الاسلامية الحاكمة في مصر وتونس وجود الدولة المدنية (نظرياً وعملياً)؟
- ما هو مستقبل الدولة المدنية في (مصر وتونس) فيما بعد حكم الاسلاميين ؟

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

١- التعريف بالفكر السياسي الاسلامي المعاصر وموقفه من الدولة المدنية، وابراز اهم مفاهيم الحكم والدولة في هذا الفكر.

٢- توضيح ماهية الدولة المدنية من خلال نشأتها ومقوماتها وركائزها اسلامياً .

٣- بيان الجوانب التطبيقية لفكر التيارات السياسية الاسلامية في تعزيز مؤشرات ووجود الدولة المدنية .

٤- توضيح مستقبل الدولة المدنية في (مصر وتونس) فيما بعد حكم الاسلاميين.

رابعاً : فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على إفتراض : ان الفكر السياسي الاسلامي في تطبيقاته المعاصرة يؤثر في مؤشرات الدولة المدنية ووجودها .

خامساً : الحدود الزمنية والمكانية للدراسة :

تم تحديد **الفترة الزمنية للدراسة كالآتي (٢٠١٠م - الآن ٢٠١٤م)** وذلك لان انطلاقة التحولات السياسية العربية المعاصرة جاءت (بحرق الشاب بوعزيزي التونسي نفسه بتاريخ ٢٠١٠\١٢\١٧م) وما رافقها من حركات احتجاجية وتحولات جاءت بعد هذا التاريخ ، واستمرت حتى غيرت عدداً من الأنظمة العربية.

وجاءت هذه الدراسة حسب التحديد المذكور ليتسنى لنا توضيح متغيرات الدراسة في ظل استلام الاسلاميين للحكم في مصر وتونس ومناداتهم باقامة دولة مدنية في دولهم ، واختتمت بعام ٢٠١٤ كونها أخر مدة تمكن بها الباحث من تتبع مسار الاحداث الجارية حسب مشكلة الدراسة.

أما **التحديد المكاني** للدراسة فيتحدد بالدول العربية التي شهدت ثورات وحركات احتجاجية ادت لتولي الحكم الاسلامي فيها وهي **(مصر وتونس)**.

سادساً : التعريف بالمفاهيم و المصطلحات :

يبرز ضمن هذه الدراسة مفهومان رئيسيان يتمثلان في :

- **المتغير المستقل بالدراسة** : الفكر السياسي الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة.

- **المتغير التابع بالدراسة** : الدولة المدنية .

أ ـ التعريف بمفهوم الفكر السياسي الإسلامي المعاصر :

ـ التعريف الاسمي أو النظري :

الفكر لغة : إعْمال الخاطر في الشَّيء[١]، وقد وردت كلمة (فكر) في القرآن الكريم في نحو عشْرين موضعًا [٢]، ولكنَّها جاءت بصيغة الفعل، ولم ترد بصيغة الاسم أو المصدر؛ومثال على ذلك قوله تعالى: (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ)[٣] وقوله تعالى:(أَفَلا تَتَفَكَّرُونَ)[٤].

وعرف الفكر اصطلاحاً بأنه : قوة مطرقة للعلم الى المعلوم ، والتفكر جَوَلاَن تلك القوة بحسب نظر العقل وذلك للانسان دون الحيوان [٥].

وعرف الفكر السياسي الاسلامي بأنه : انعكاس للسياسة الشرعية بمقاصدها الواسعة في ابواب المصالح المرسلة على كل المتغيرات الواقعية بردها الى ادلتها الشرعية العلمية [٦].

وعرف ايضاً بأنه : ما أنتجه الفكر السياسي للمسلمين في المعارف المتصلة بالعالم والإنسان، والَّذي يعبّر عن اجتهادات العقْل الإنساني لتفسير تلك المعارف العامَّة في إطار المبادئ الإسلاميَّة، عقيدة وشريعة وسلوكًا ، وصولاً لفهم اعمق لكافة الاحوال السياسية التي يمر بها المجتمع[٧].

ـ التعريف الإجرائي :

إجرائياً فإن الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في النواحي التطبيقية لهذه الدراسة يُقصد به : الفكر السياسي للتيارات السياسية الاسلامية التي وصلت للحكم في مصر وتونس ، والتي سيتم توضيح فكرها بنواحيه التطبيقية من خلال رئيس الدولة\رئيس الحزب الحاكم (صانع القرار الاول)؛ بصفته يعبر عن العقيدة والفكر السياسي لحزبه او تياره الاسلامي ولا يعبر عن شخصه في الحكم .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، باب (فكر) .
(٢) عبدالباقي ،محمد فؤاد، (١٩٤٣)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة ، ص٥٢٥.
(٣) سورة المدثر ، اية ١٨.
(٤) سورة الانعام ، اية ٥٠.
(٥) الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد ،(٢٠٠٩)، المفردات في غريب القران ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، السعودية ، ص٤٩٦ .
(٦) الاسعد ، طارق ،(٢٠١٣)، الفكر السياسي الاسلامي ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، ص ١٥ .
(٧) عبد الحميد ، محسن، (١٩٩٦)، تجديد الفكر الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، فيرجينيا ، الولايات المتحدةالامريكية ، ص ٤١.

ب - التعريف بمفهوم الدولة المدنية :

- التعريف الاسمي أو النظري :

سيتم توضيح مفهوم الدولة المدنية والبحث في مكوناته من خلال تفسير كافة اجزاء المفهوم اضافة الى تناوله في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، وسيُعرض ذلك ضمن التحليل التالي:

١ - عناصر المفهوم : (دولة ، مدنية) :-

أ - الدولة : قدم الكثير من علماء السياسة العديد من التعريفات للدولة وقد اشتركوا في أن الدولة: هي رقعة من الارض يعيش عليها مجموعة من السكان تحكم شؤونهم سلطة سياسية تسمى الحكومة على ان تمتلك تلك الحكومة عنصر السيادة على الدولة(١).

جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي عرف الدولة بأنها :(اتحاد جميع المواطنين في دولة لها حاكم والمواطنون مشتركون في السلطة ذات السيادة ، ويخضعون لقوانين الدولة) (٢).

ب- المدنية : ويأتي معناها في المحاور التالية :

عكس البداوة بمعنى التحضر ، عكس العسكرية مثل قول (قائد عسكري وقائد مدني) ، عكس الدينية فهناك علوم مدنية وعلوم دينية (٣).

٢- الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

لاقى مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لاستخدام هذا المفهوم نظراً لدلالاته الغربية البعيدة عن الاسلام عند البعض، الامر الذي يجعل الدراسة تعرض ابرز تعريفاته وتبحث في مرتكزات المفهوم في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

ترى الدراسة ان اقرب تعريف يعالج واقعها هو تعريف يوسف القرضاوي يرى بانها (دولة مدنية مرجعها الاسلام) بحيث يكون رئيسها مؤهلاً للقيادة قوي أمين، يختاره أهل الحل والعقد دون

---

(١) فنسنت ، أندرو ،(١٩٩٧)، نظريات الدولة ، ط١، ترجمة مالك ابو شهيوة، دار الجيل ،بيروت ،ص٣٨.

(٢) روسو ، جان جاك ، (٢٠١١)، العقد الاجتماعي ،ط١، ترجمة عادل زعيتر ، دار العالم العربي، القاهرة،ص٣٦.

(٣) سالم ، احمد ،(٢٠١١) ، الدولة المدنية المفاهيم والاحكام ، دار عالم النوادر – العصرية للنشر والتوزيع، ص٢٢.

ضغوط، كما تقوم على البيعة العامة من الأمة، وعلى وجوب الشورى ، ونزول الحاكم على رأي الأمة، أو مجلس شوراها، كما تقوم كذلك على مسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح له، ويشير عليه، ويأمره بالمعروف، وينهاه عن المنكر. بل يعتبر الإسلام ذلك فرض كفاية على الأمة، وقد يصبح فرض عين على المسلم، إذا قدر عليه، وعجز غيره عنه [1] ، وستتناول الدراسة ماهية الدولة المدنية في الفكر السياسي المعاصر بالتفصيل فيما يلي من فصول الدراسة .

- التعريف الإجرائي:

بناء على ما سبق من توضيح لمفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، تستنتج الدراسة المؤشرات التوافقية التالية للمفهوم على النحو الاتي :

١- الشورى \ الديمقراطية .

٢- المواطنة .

٣- المرجعية الدينية للدولة .

٤- الدستور .

٥- سيادة القانون .

٦- الحقوق والحريات الفردية .

٧- التداول السلمي للسلطة .

---

[1] القرضاوي ، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، تونس وتركيا نموذجا، مرجع سابق، ص ٧٤.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة :

يتناول هذا المبحث ابرز المناهج العلمية في هذه الدراسة وكيفية تحليلنا للمعلومات من خلال هذه المناهج ، بحيث يتم توظيف كل منهج لتوضيح العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة ، بصورة تقودنا الى الفهم الشامل لموضوع الدراسة .

وسيتم توضيح هذه المناهج وتوظيفها في هذه الدراسة حسب الآتي :

اولاً : المنهج المؤسسي :

ينظر هذا المنهج الى الدولة باعتبارها مؤسسة تفسر في ضوء مصادرها النظامية والقانونية ، وينظر هذا المنهج للدولة بصفتها مؤسسة ذات شخصية قانونية مستقلة يمكننا تحليل واقعها من خلال دستورها ومجالسها التشريعية ومؤسساتها الحكومية ، بمعنى تحليل كافة المؤسسات التي تدير شؤون الدولة لفهم واقع المؤسسة الكبرى الا وهي الدولة [١].

- **توظيف المنهج المؤسسي في الدراسة :**

ستقوم هذه الدراسة باستعمال هذا المنهج ضمن سياق علمي يوضح الإطار العام لكافة محاور هذه الدراسة على النحو الاتي :

- تحليل واقع الدولة المدنية في مصر وتونس كمؤسسة تديرها التيارات الاسلامية من خلال المؤسسات التشريعية والرئاسية والحكومية .
- تحليل واقع مؤسسة رئاسة الجمهورية في مصر ومؤسسة الرئاسة في حزب النهضة في تونس واثرها في تحقيق مؤشرات الدولة المدنية .
- توضيح مدى التزام مؤسسات الدولة التي حكمها الاسلاميين في مصر وتونس بتطبيق معايير الفكر السياسي الاسلامي المعاصر المبني على الاصول الاسلامية السليمة .
- التعرف على الشخصية القانونية والدستورية لكل من مصر وتونس في ظل دستورها المقر في فترة حكم التيارات الاسلامية ومدى التزامه بتعزيز مؤشرات الدولة المدنية .
- متابعة سير الدولة ومؤسساتها المختلفة لتوقع السيناريوهات المستقبلية للدولة المدنية فيما بعد الحكم الاسلامي في مصر وتونس .

---

(١) Johnson , smith ,(1976) , Political research methods , Houghton miffin co , Boston , p5 .

ثانياً : منهج تحليل المضمون :

اختلف الكُتاب في تصنيف (تحليل المضمون) فالبعض اعتبره اداة بحثية والبعض الاخر اعتبره منهجاً علمياً ، وما دام المنهج طريقة علمية توصلنا الى الحقيقة فستستخدم الدراسة تحليل المضمون بصفته منهجاً علمياً .

يعرف منهج تحليل المضمون بأنه : أداة وصفية لدراسة محتويات الرسائل والخطابات والنصوص والالفاظ الشفوية والمكتوبة، إما بطريقة كيفية، وإما بطريقة كمية رمزية ، أي أن تحليل المضمون يهدف إلى اختيار عيناته من المحتويات الدلالية الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الأدبية أو التربوية، بغية تصنيفها إلى تقسيمات رئيسة، وتفريعها إلى فئات أساسية وثانوية، ومن ثم يأتي دور المعالجة الإحصائية عن طريق استخدام القياس والترميز الرياضي، وتحليل المعطيات المضمونية دلالة وشكلاً ومقصدية، ثم استخلاص النتائج وتأويلها، ثم تقديم التوصيات والاقتراحات[١].

ويفرق بين تعريف التحليل الكمي والتحليل الكيفي على النحو الآتي[٢] :

* **التحليل الكمي :** هو ترجمة المحتوى إلى أرقام و نسب و اعداد و إحصائيات و معدلات ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز و الاهتمام أو التهميش ، فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات و دلالات تفيد الباحث .

* **التحليل الكيفي :** هو تفسير و تحليل النتائج و كشف أسبابها و خلفياتها ولماذا كان الاهتمام وما القصد من ذلك. وبناءً عليه ستستند الدراسة فقط على (التحليل الكيفي) الذي يستند الى تحديد أجزاء معينة فقط في النص وبناء رؤية شاملة استناداً لذلك حول تفسير متغيرات الدراسة .

*** وحدات تحليل المضمون :**

هي عناصر في المحتوى يمكن إخضاعها للقياس والعد ويعطي وجودها أو غيابها و تكرارها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية وهناك خمس وحدات رئيسية هي[٣] :

---

[١] عبد الفتاح ، لؤي،٢٠١٠، أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، ص:٢٧-٢٨.

[٢] عبيدات ، محمد وآخرون ،١٩٩٩،منهجية البحث العلمي، ط٢، دار وائل ،عمان،ص ٤٩.

[٣] مانهايم ،جارول ، ١٩٩٦، التحليل السياسي الامبريقي – طرق البحث في العلوم السياسية ، ترجمة عبد

١- الكلمة : تعبر عن مفهوم أو مدلول .

٢- الموضوع : فكرة يدور حولها موضوع التحليل.

٣- الشخصية : تشير إلى الشخصية محور الاهتمام.

٤- المادة الإعلامية : قد تكون كتاباً أو خطاباً أو برنامجاً تلفزيونياً .

٥- مقاييس المساحة والزمن : المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف علي المساحة التي تشغلها المادة المنشورة في الكتب أو الصحف المطبوعة أو المدة الزمنية التي استغرقتها المادة في الإعلام كما تقدم لنا النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا الأسلوب كما هائلا في كثير من الأحيان.

- **توظيف منهج (تحليل المضمون-الكيفي) في الدراسة :**

سيتم توظيف هذا المنهج في الدراسة على النحو الآتي :

- حصر المادة الخاضعة للبحث والتحليل في هذه الدراسة .

- تحديد الوثائق التي ستعنى الدراسة بتحليل مضمونها وهي : برنامج حزب الحرية والعدالة المصري وبرنامج حزب النهضة التونسي ، الدستور المصري والدستور التونسي وابرز خطابات راشد الغنوشي ومحمد مرسي .

- جرد الالفاظ المراد دراستها والتركيز على طريقة توظيف هذه النصوص والمعاني أو الرموز التي يتضمنها النص لفهم الحالة العامة للدولة المدنية خلال حكم الاسلاميين.

- ربط مضمون الرسالة (داخل النص) بآثارها السياقية، وبكاتبها، وبظروفها الخاصة والعامة وصولاً الى فهم صحيح للرسالة النصية في الظرف الذي ذكرت فيه .

- الوصول الى نتائج تصلح لتعميمها على حالة الدراسة من خلال بناء افكار عامة حول تطبيقات الدولة المدنية لدى الاسلاميين في مصر وتونس والتي تظهر في مضامين تشريعاتهم وخطاباتهم وبرامجهم السياسية بفترة توليهم الحكم.

المطلب غانم وآخرون ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، ص٢٩٢-٢٩٤.

- **معايير الاطار المستقبلي في الدراسة :**

ان ابرز المقومات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية التي ستسعى الدراسة الى تطبيقها للوصول الى فهم اوضح لمعالم التصور المستقبلي للدولة المدنية فيما بعد الحكم الاسلامي هي[١]:

١-(الحدس) : يعتمد الحدس على الخبرة الذاتية في الأساس ، ومحاولة التعرف على التفاعلات والتشابكات التي تؤدي لصورة معينة يتوقعها الباحث دون أن يدعي إثباتها ، وينشأ عن رؤية مستقبلية تعكس ذاتية الفرد وخبراته الخاصة ، ويرى البعض أن هذا المقوم علميا يفتقر إلى القاعدة الموضوعية للبيانات التي يمكن الاعتماد عليها لتقويم التنبؤات تقويماً علمياً.

٢-(الاستطلاع) : يعتمد مقوم الاستطلاع على قاعدة علمية من البيانات والمعلومات ذات الطابع الكمي والكيفي.

٣-(الاستهداف) المعيار: يعتمد هذا المقوم على الكفاءة الذاتية للباحث ، مع الاستفادة بشتى الإضافات المنهجية التي استحدثتها العلوم التطبيقية والرياضية ، ويعتبر تطويراً لمقوم الحدس .

٤-(الأنساق الكلية - التغذية العكسية) : يركز هذا المقوم على مجمل المتغيرات والتشابكات في إطار موحد يجمع بين المقومين السابقين في شكل تغذية عكسية تعتمد على التفاعل المتبادل بينهما ، أي يجمع بين البحوث الاستطلاعية والبحوث المعيارية ، حيث لا يهمل ماضي الظاهرة المدروسة ولا يتجاهل الأسباب الموضوعية التي سوف تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية لها ، ويمثل هذا المقوم خطوة متقدمة في المسار المنهجي للبحوث المستقبلية المعاصرة .

استناداً الى ما سبق من مقومات لتحليل الظواهر المستقبلية ستتعامل هذه الدراسة في نهايتها ضمن توظيف المقوم الرابع (الانساق الكلية - التغذية العكسية) الأقرب الى منهج الدراسة ، في تحديد وتوقع السيناريوهات المستقبلية للدولة المدنية فيما بعد حكم الاسلاميين في مصر وتونس.

---

[١] عبد الحي ، وليد ، (٢٠٠٧)، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، خلاصة من ص ٧-١٨.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة :

يتناول هذا المبحث الاساس العلمي لموضوع الدراسة ، وذلك من خلال عرض كافة الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة من مصادر ومراجع علمية ، من هنا أُجري المسح المكتبي على المراجع و البيانات وتم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في ميدان هذه الدراسة ومعرفة أهم مميزاتها وما توصلت اليه في سبيل الإفادة منها و محاولة تجاوز التكرار معها ، وسنتناول الدراسات السابقة على النحو الآتي :

١- أبو فارس ، محمد عبد القادر، (١٩٨٦) ، النظام السياسي في الإسلام ، دار الفرقان ، عمان:

يهدف هذا الكتاب بشكل اساسي الى في فهم النظام السياسي الاسلامي ضمن اطار فكري سياسي، حيث يتناول الكتاب موضوع السياسة الشرعية في الإسلام وسماحته ، ويعالج مسألة مهمة جداً ، إذ يرد بكلام علمي على من يقول بضرورة فصل الدين عن السياسة، ويبطل نظرياتهم مستدلا على ذلك من القرآن والسنة وأقوال علمآء أهل السنة والجماعة.

ثم يذكر الكتاب واقع النظام السياسي في الأمة ، وذلك في خمسة فصول ، إذ يتناول الفصل الأول: قواعد النظام السياسي في الإسلام، وأما الفصل الثاني فيتناول نشأة الدولة الإسلامية، وأما الفصل الثالث: فيدرس رئاسة الدولة الإسلامية، وأما الفصل الرابع: فيتحدث عن البيعة، وأخيرًا الفصل الخامس: فعنوانه الوزارة .

٢- عبد الكريم ، خليل،(١٩٩٥)، الإسلام بين الدولة الدينية و الدولة المدنية، دار مصر المحروسة، القاهرة:

يهدف هذا الكتاب بصورة اساسية الى توضيح الفرق بين الدولة الدينية و الدولة المدنية، وان الاسلام عرف الدولة الدينية التي اقامها الرسول – صلى الله عليه وسلم -، وقد ذكر المؤلف أن الدولة السياسية هي من صنع البشر، التي ينفذونها بوحي من أفكارهم، وان المناداة بمبدأ الحاكمية لله تعالى هي تمثل اعادة الدولة الدينية التي انقطعت من الأرض بعد وفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم- .

ثم يتناول المؤلف النشأة التاريخية لنظام الشورى حيث انه نظام عربي قديم عمل به عرب ما قبل الاسلام ثم استعاره الاسلام منهم ، فقد كانت القبيلة العربية آنذاك تتكون من شيخ و مجلس شورى القبيلة الذي يضم افرادها الاصليين، والذين يتمتعون بعقلية راجحة ، ويرى المؤلف ان المشكلة في

نظام الشورى هو في أخذ آراء نخبة معينة وليس الاكتراث بآراء العامة، في حين ان النظام الديمقراطي يرتكز اساساً على رأي القاعدة الشعبية العريضة لا على النخبة او الصفوة او مجلس الشورى فهو حكم الشعب لصالح الشعب. ثم تحدث المؤلف عن نظرية (الراعي والرعية) التي اصبحت جزءاً من مكونات العقل السياسي الاسلامي لدى الحاكم والمحكومين معاً والتي انتقلت الى موروث راسخ ساهم الى حد كبير في وصول الشعوب العربية الاسلامية الى ما وصلت اليه من تحويل مجتمعات تلك الشعوب الى مجتمعات مدنية يكون الحاكم فيها مواطناً كبقية المواطنين وليس راعيا وان يرتفع المواطنون من مرتبة الرعية الى مرتبة المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أومعتقدهم .

٣- صافي ، لؤي، (٢٠٠١)، العقيدة والسياسة : معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية ، دار الفكر المعاصر، بيروت :

يهدف هذا الكتاب الى بشكل اساسي الى توضيح العلاقة بين العقيدة والسياسة تحقيقاً لنظرية عامة للدولة الاسلامية وآليات عملها ، حيث يوضح الكتاب الحلقة الأساسية التي تربط الفعل السياسي مع العقيدة في حياة المجتمع الاسلامي ودورهما الأساسي بالسياسة، و توظيفهما في الصراع السلطوي مبيناً أسس وحدة الأمة السياسية، واحتواءها على مبدأ التعددية العقدية.

ثم يبين المؤلف أن مصطلح الأمة وعلاقتها بالقومية والجماعات العقدية المختلفة، تقوم على أولوية بنى الأمة السياسية بمقارنتها مع البنى السياسية الأخرى المتكاثرة ضمن النظام الإسلامي، بعيدًا عن البنية السلطوية للدولة الإسلامية.

ثم يوضح المؤلف مبدأ الشورى ، وخصائص الشريعة واحكامها، ليميز أربع حلقات متفاضلة من هذه الأحكام الشرعية، و يربطها بالهيئات الفقهية الشورية. ليفاضل بين الشورى العامة بالأمة ، والشورى الخاصة برئاسة الدولة، ثم يعرض بنية مجلس الشورى ووظائفه، وإشكالية النيابة، وضرورة ممارسة الفعل الشوري بمستويات يبقى معها اتخاذ القرار وتنفيذه مرتبطاً بالقواعد الشعبية للأمة.

ثم يذكر المؤلف قواعد العمل السياسي في الدولة الإسلامية، ويدعو إلى تأسيس الفعل السياسي الإسلامي على منظومة من نوعين من المبادئ.١. مبادئ منتقاة من معين الوحي ٢. ومبادئ مستمدة من الخبرة التاريخية، إذ يتعلق النوع الأول بتحديد ضوابط الفعل السياسي ومقاصده، ويرتبط الثاني بتعيين الآليات الناجعة والبنية المثلى لتحقيق المقاصد وإعمال الضوابط. ثم يسعى

المؤلف إلى تأصيل النظام السياسي الذي يرتكز على المعيار الإسلامي ليحدد له المحيط الاجتماعي والسياسي المختلف في بنيته ومتطلباته عن المجتمع الذي واكب بروز الفقه السياسي في تاريخ الفكر الإسلامي.

٤- بلقزيز ،عبد الاله، (٢٠٠٢)، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت:

يهدف هذا الكتاب الى توضيح واقع الدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر تنظيمياً وسياسياً ضمن قياس تأثير الدولة في هذه العملية الفكرية ، وينطلق الكتاب من فكرة رئيسة في حقل الفكر النظري والفكر السياسي وهي علاقة الدين بالسياسة ضمن وعي النخب الفكرية الإسلامية الحديثة والمعاصرة، ثم يطرح المؤلف اسئلة كثيرة في هذا الاطار، وهي: كيف تمثلها هذا الوعي؟ وكيف عبر عنها خلال أكثر من قرن ونصف؟ وهي المسألة التي تمثل إشكالية الدولة في ذلك الوعي.

وتحدث الكتاب عن أربع إشكاليات فكرية حول الدولة التي تناقلتها الأجيال الخمسة وهي: إشكالية الدولة الوطنية لدى التيار الاصلاحي الاسلامي بجيليه الأول والثاني، وإشكالية دولة الخلافة لدى رشيد رضا، ثم إشكالية الدولة الإسلامية مع حسن البنا وأخيراً إشكالية الدولة الثيوقراطية مع المودودي، وقطب، والخميني، ثم التيار "الجهادي" التكفيري.

ويتميز هذا الكتاب بحديثه عن الخطابات الشيعية المعاصرة والمتحررة نسبيا من قيود "الإمامة" ومن قيود "ولاية الفقيه"، وحديثه أيضًا عن الانفتاح السني مع قطب والمودودي والتكفيريين على التراث الشيعي. ويفسر الكتاب تطور حركة الفكر الإسلامي في نظرته إلى الدولة من حيث الأصول والفروع، ومن البداية إلى الحاضر القريب ذاكرًا تجربة طالبان في أفغانستان أنموذجًا.

٥- بيومي ، عبد المعطي ،(٢٠٠٥)، الإسلام والدولة المدنية ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية:

يهدف هذا الكتاب الى توضيح أزمة الدولة المدنية وعلاقتها بالاسلام من خلال طرح مفهوم الدولة المدنية وغاياتها وارتباطها بالمجتمع، ثم الحديث عن أسسها ودعائمها ومظاهرها ، وإيجاد رؤية جديدة لواقع الدولة المدنية من وجهة نظر اسلامية، وبناء معطيات معاصرة للرؤية الوسطية في التعامل الاسلامي مع الدولة مدنيًا و اسلاميًا. وان (الدولة المدنية) تقوم على أسس رئيسية هى : أن الأمة مصدر السلطة، وعلى فصل السلطات الثلاث، وعلى الأنظمة السياسية والاجتماعية

والاقتصادية ، أما (الدولة الدينية) التي ظلت تحكم العالم في الحضارات القديمة فكانت تقوم على الحق الإلهي في الحكم لبشر معينين.

ثم يوضح المؤلف موقفه من الصراع الدائر بين أنصار الدولة المدنية، والدولة الدينية بأن الإسلام ليس فيه سلطة دينية، ولا دولة دينية، بل أن دولة الإسلام هي دولة مدنية لها إطار أخلاقي قيمي ديني ، لكنها من الداخل تعمل العقل والاجتهاد، وتعطي للخبرة الإنسانية مجالا واسعا جدا.

إذ يرى المؤلف أن الدولة المدنية الأولى قد بدأت على يد الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم- وقد حُددت بمسؤوليات مهمة، أهمها: أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن الحاكم في تاريخ الدولة الإسلامية لم يتولَ سلطته من خلال " الحق الإلهي المطلق" وإنما كان الخلفاء يستندون على البيعة العامة التي تعرف بمصطلح (الخليفة المرشح) ثم اللجوء إلى ما هو ديني ودنيوي.

وكان الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ نموذجًا للعدل والحكمة لجميع الناس في الدولة الإسلامية، إذ لم يتفرد بالسلطة واتخاذ القرارات، بل كان للرسول – صلى الله عليه وسلم - هيئة تشريعية مكونة من كبار الصحابة. وإن هذه الدولة المدنية في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كانت لها خصائص محددة منها: أن الشريعة الإسلامية هى الكيان العام للدولة، التي تهتم بالأحكام القطعية مثل العبادات والأمور الدينية، وقد ذكر المؤلف ان اللفظة القرآنية يكون لها دلالة ظنية ، ففي قوله تعالى: (وشاورهم فى الأمر)[١] صورة من صور الشورى، وفي العصر الحالي نجدها في : البرلمان، أو مجلس الشيوخ، أو مجلس نواب، أو زعماء قبائل.

٦- الهزايمة ،محمد عوض،(٢٠٠٧) ، الفكر السياسي العربي الاسلامي ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان :

يهدف هذا الكتاب الى توضيح مضامين الفكر السياسي العربي الاسلامي في الجانب الايديولوجي والجانب التنظيمي ، ويعد مرجعًا شاملاً لما يتناوله من حديث موسع عن الفكر السياسي العربي الاسلامي المعاصر وإشكالياته ، ومن ابرز موضوعات الكتاب : بيئة الفكر الاسلامي ، الاسلام والدولة ، ماهية الفكر الاسلامي ، الخلافة في الاسلام ، المؤسسات السياسية في الدولة الاسلامية ، ابرز مفكري الاسلام قديماً وحديثاً ، الحركات و التيارات الايديولوجية ، وخاصة المؤثرة في الساحة العربية والدولية.

---

[١] سورة آل عمران ، الاية ١٥٩.

٧- وليد ، عبد الحي ، (٢٠٠٧)، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي:

يهدف هذا الكتاب الى توضيح أهم أسس ومناهج الدراسات المستقبلية في المجتمعات العربية التي ماتزال إنجازاتها فقيرة في مجال التأثير في التخطيط الاستراتيجي ، حيث يتناول الكتاب الدراسات العربية المستقبلية من خلال رصد الجهود النظرية المعاصرة في الوطن العربي، كما يتتبع الكتاب أهم المشكلات التي تعيق تطبيق الدراسات المستقبلية في المجتمعات العربية والتي تتمركز حول البيئة الثقافية، ومستوى الحريات الفكرية، والإمكانيات المادية والمعرفية.

ويتحدث الكتاب أيضًا عن المشكلة التاريخية و كيفية التعامل مع المستقبل من خلال القدرة على معرفته، لأن الحاضر شاخص بيننا، والماضي نعرفه من خلال وقائعه وأخباره، لكن المستقبل يمثل المساحة الزمنية المجهولة تماماً. وللتغلب على هذه المعضلة، فقد سعى العقل البشري الى تطوير مناهج تفكيره لمواجهة المشاكل التي تقف عائقًا أمام حلها.

وقد تحدث المؤلف أيضًا عن مرحلة تدعى بـ" مرحلة المستقبلات البديلة" وهي التي تقوم على فكرة مفادها التخلي عن معرفة المستقبل بمعناه الضيق، والتركيز على عدة احتمالات متنوعة تجعل من معطيات المستقبل متطورة وواقعية. وأن الوصول إلى هذه الاحتمالات المتنوعة تقلص احتمالية الخسائر إلى أبعد مدى.

٨- العتوم ،محمد عبد الكريم،(٢٠١٠)، نظام الحكم في الاسلام ، مؤسسة الهادي للدراسات والابحاث ، عمان:

يهدف هذا الكتاب الى توضيح واقع الحكم الاسلامي ومعاييره بالتفريق بين السنة والشيعة ، ومحاولاً تفصيل كل محاور عمل الدولة الاسلامية سياسياً، وابرز موضوعات الكتاب كانت ترتكز على أصول التربية السياسية عند أهل السنة مثل الخلافة والإمامة ، والاجماع ، والشورى ، والسلطة والسيادة والحاكمية، والامة ، والبيعة ، واهل الحل والعقد ، والدولة ، والحقوق والحريات السياسية، والقيم السياسية للنظام الاسلامي ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والشورى ، والعدل ، والمساواة ، والحرية ، والمعارضة السياسية ، والمواطنة.

٩- الترابي ، حسن،(٢٠١٠)، في الفقه السياسي : مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، بيروت :

يهدف هذا الكتاب الى توضيح أهم القضايا الفكرية الاسلامية للدولة ، خصوصاً تلك القضايا السياسية الدينية مثل قضايا اللادينية السياسية وما انبثق عنها من أفكار وأنظمة، وقد تصدى المؤلف لمشكلات الصياغة والوضع في الدساتير العربية وطالب بوجود دستور إسلامي معاصر

مع تأسيس أنظمة سياسية تستلهم أصول الإسلام وتجتهد في مقارنتها إلى الفكر والتجارب المعاصرة .

وتناول بعدها مسائل الوجدان والسلطان، والحرية والوحدة، والشورى والديمقراطية، والحريات العامة وحقوق الإنسان، وقضايا الدفاع والأمن، ومشكلات الدولة القطرية الحديثة، ونظم الانتخاب والاختيار، ثم الحراك الإسلامي السياسي المعاصر.

يرى المؤلف ان الشعوب المسلمة لا بدّ أن تنهض من ركودها ، لأنه لابد من ردّ فعلٍ عاجل للحوادث وظاهرها الذي سيدفع حكام المسلمين وولاة أمرهم ثمنه ؛ وعلى المسلمين أن يُشاركوا برأي واحد في توحيد المصطلحات السياسية حول "الإرهاب" ليتواضعوا سواء مع العالم على معناه ومواقعه ويتبصّروا دواعيه وعواقبه ويرسموا سُبل العلاج، ثم يعرضوا ذلك على المهتمين من هدي دينهم السياسي والجهادي والعالمي نصيباً مقدّراً في الثقافة المتداولة والمشتركة فيما بينهم.

١٠- سالم ،احمد ، (٢٠١١) ، الدولة المدنية المفاهيم والاحكام ، دار عالم النوادر-العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، منشور الكترونياً في المكتبة الوقفية للكتب المصورة :

يهدف هذا الكتاب الى تبيان اهم اسس وتعريفات الدولة المدنية وتحليل واقعها ، واهم من وضعوا لبنات فلسفتها : مثل (جون لوك) الذي وضحّ أهم بنودها ، وهي عدم إلزامية الحاكم في اتخاذ الدين مصدراً للتشريع، وقد ركز المؤلف على هذه النقطة باعتبارها موضحة لسبب الاختلاف بين جماعة الدولة المدنية بالمفهوم الفلسفي العلماني وبين جماعة الدولة المدنية الاسلامية بالمفهوم المطلق من الناحية الدينية والشرعية.

وتناولت الدراسة سياق الدولة المدنية التاريخي ودوافع الدعوة إليها ، ذكر أن موقف الاسلام كان داعمًا لبعض اسسها ورافضًا للبعض الآخر في الوقت ذاته، ثم تناول المؤلف موقف منظري الحركات الاسلامية من الدولة المدنية عندما يدعون بان دولة الاسلام هي دولة مدنية ، وهنا يقع التناقض في إلغاء أهم بند في الدولة المدنية وهو جعل التشريعات الدينية بقرار مدني وليس بقرار مطلق.

ثم يناقش الكاتب ضرورة الالتزام بمدنية الدولة من عدمها ، وكيفية استعمال هذا المصطلح على مستوى الساحة السياسية المصرية سواء أكان من طرف العلمانيين أم من طرف المنظرين الاسلاميين الذين دخلوا سياق السياسة، ثم يوضح الخطأ الذي قد تقع فيه الجماعات و الاحزاب والحركات الاسلامية عند رفضها القطعي لمفهوم الدولة المدنية ، خصوصاً مع اشتمال الاسلام

على بعض الافكار المدنية، وإن لم يكن كلها . واخيرًا يوضح الكاتب أن إرادة الشعب يمكنها أن تجعل مصدر التشريعات والقوانين إطارًا دينيًا دون أن يمس بمدنية الدولة.

١١- وهبه ، ربيع وآخرون،(٢٠١١)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :

يهدف الكتاب الى توضيح ظاهرة الاحتجاجات في دول الربيع العربي وانها منبثقة من مختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في العادة تؤدي إلى تطوير النظام في النظم الديمقراطية، بينما في النظم غير الديمقراطية فهي تعمّق الأزمات، لأن النظام، في الغالب يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين، وكثيراً ما يلجأ إلى التحايل عليها.

وقد تابع هذا الكتاب اتجاه الحركات الاحتجاجية في أربعة بلدان عربية، وهي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، راصدًا التنوّع والتمايز والتشابه بين تلك الدول، مع الاهتمام في معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية واستشراف مستقبلها وقراءة مضامينها المتباينة.

وقد رصد الكتاب حجم التباين في اتجاه الحركات الاحتجاجية، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأوقات حركات احتجاج اجتماعي اضافة الى كونها حركات احتجاج سياسي ، كما حدث في الحالة المصرية، أو حملت ايضاً مزيجاً بين المجال السياسي والاجتماعي، كما هو في الحالة التونسية. أما في باقي الدول فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، إذ توظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، دون أن يعني ذلك غياب القضايا الاجتماعية.

١٢- الخمليشي ، احمد وآخرون ، (٢٠١٢)، الدين والدولة في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :

يهدف هذا الكتاب الى دراسة الجوانب المختلفة للعلاقة بين الدين والدولة في الوطن العربي، إذ يرى المؤلف أن هذه العلاقة تفرض نفسها كقضية إشكالية يواجهها نموذج الدولة الحديثة في الوطن العربي، وأن الكلام عن الدين والدولة يؤكد الحديث عن العلاقة بين نماذج الدولة الحديثة التي أخذت في الانتشار في مختلف الاقطار العربية منذ انهيار الدولة العثمانية، وبين السياسة الاسلامية الرافضة لتلك النماذج بما يعنيه من فصل الدين عن الدولة واعتماد قانون وضعي او بشري مصدراً للتشريع.

وقد عرض الكتاب أن صعود بعض القوى الإسلامية إلى السلطة عقب الثورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية، جعلت الدولة الوطنية تواجه تحديات كبيرة من نوع آخر، وذلك مع تزايد حدة الاستقطاب بين القوة الدينية والقوة "العلمانية" حول مستقبل تلك الدول الوطنية في المنطقة العربية، وقد تتجسد الحاجة الماسة إلى البحث عن نماذج عديدة تتوافق مع مختلف التيارات السياسية والفكرية والفئات المجتمعية العربية؛ لأن أي نموذج للدولة العربية الحديثة يبحث عن : هل هو نموذج الدولة الوطنية العلمانية المترجم عن الغرب، أم أنه نموذج الدولة الوطنية العلمانية المكيَّف مع البيئة العربية الإسلامية؟ أم أنه العودة إلى عصر الخلافة بما يشمل من انقطاع عن التراكم الحضاري الذي لا يمكن الإسلام إلا أن يكون رافداً من روافده بأدلته وتشريعاته في الكتاب والسنة النبوية.

١٣- بلقزيز ،عبد الاله ،(٢٠١٢)، الربيع العربي الى أين (أفق جديد للتغيير الديمقراطي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت :

يهدف هذا الكتاب الى تبيان واقع حال الربيع العربي في محاولة لاستشفاف مستقبله وتحدياته المختلفة ، إذ يوضح المؤلف ان الاحتجاجات التي بدأت في تونس كانت ردة فعل عفوية على الواقع السياسي، وقد كانت مطالبهم في بدايتها متواضعة، إذ لم تتجاوز الاعتراف بحرياتهم ومحاربة الفساد في الأنظمة، أي أن الحراك التونسي قد بدأ متواضعًا من حيث أهدافه، لكنه ما لبث أن أنتج هدفًا جرئيًا تمثل بـ (إسقاط النظام) ، لكن بدون أن يكون هناك تحديدًا واضحًا للهدف المنشود من النظام، هل هو مجرد الحاكم نفسه، أم مجموعة من الأفكار والشخصيات الموجودة في انظمة الحكم.

ويرى المؤلف أنه لم يأتِ الحراك التونسي كفعل منبثق من تحديد دقيق للأهداف المرجوة والمبتغاة، بل جاء الحراك ردة فعل لعدة عوامل طارئة، أهمها وسائل الاتصال الحديثة والانترنت. وفي الوقت نفسه، انتقل الحراك والاحتجاج من دولة تونس إلى دولة مصر التي طالب بها المتظاهرون إلى إسقاط النظام، وإن وجه الشبه بين الاحتجاجات التونسية والمصرية في عدم تحديد الهدف من ماهية النظام، وهذا ما جعل الاحتجاج في تلك الدولتين يمثل ردة فعل عفوية في الواقع السياسي التونسي والمصري، لأن تلك الاحتجاجات لم يأتِ نتيجة لتخطيط مسبق.

ويرى المؤلف أن العفوية في الاحتجاجات التونسية والمصرية رغم نجاحها في تغيير الواقع السياسي بإسقاط نظامين، إلا أن الواقع ما يزال مضطربًا ولم يستبدل بشيء أفضل، لأن بعض من

أركان النظامين السابقين ما زالوا في سلة الحكم او ما شابه ، لذا فإن الاحتجاجات كانت أقرب إلى إحداث (الفرصة السياسية) منها إلى (الثورة).

- **بعد عرض الدراسات السابقة نتوصل الى الملاحظات التالية :**

أولاً : الاضافة العلمية للدراسات السابقة في هذه الدراسة :

١- تعتبر هذه الدراسات العلمية مراجع غنية تعالج واحداً او اكثر من متغيرات الدراسة بالبحث والتفصيل العلمي له حسب طبيعة الدراسة السابقة وموضوعها .

٢- أصالة الدراسات السابقة في مجال بحثها واضافتها لمعارف جديدة في تناولها للموضوعات المختلفة .

٣- شكلت هذه الدراسات الأساس العلمي لبناء هذه الدراسة خاصة ، وانها عالجت كافة محاورها.

ثانياً : الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة :

١- إن الدراسات السابقة لم تغطي كافة الفترة الزمنية التي تقوم عليها هذه الدراسة .

٢-إن الدراسات السابقة لم تتناول صلب موضوع الدراسة إذ أنها كانت تتحدث عن موضوع هذه الدراسة بصورة جزئية غير شاملة مما يستدعي التحري و البحث بدقة.

٣- عدم تناول معظم الدراسات السابقة للجانب التطبيقي في العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة .

ثالثاً : الإضافة العلمية لهذه الدراسة :

تحاول هذه الدراسة تجاوز الدراسات السابقة من خلال ثلاثة جوانب بصورة رئيسية وهي :

١- تحديد مؤشرات قيام الدولة المدنية (التوافقية) في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

٢- تحليل النواحي التطبيقية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر واثره في وجود الدولة المدنية من خلال مؤشراتها المتعددة.

٣- تقديم رؤية مستقبلية لواقع الدولة المدنية فيما بعد حكم الاسلاميين لمصر وتونس ، وذلك من خلال تحديد السيناريوهات المستقبلية المتوقعة استناداً لتحليل الواقع والتنبؤ من خلاله بالمستقبل .

الفصل الثاني : الفكر السياسي الاسلامي المعاصر (وأصول الدولة المدنية) :

إن مفهوم الفكر السياسي الاسلامي المعاصر هو مفهوم إنساني يجسد فهم باحثيه للاسلام كدين حياة وعبادة ، ولكن نظراً للاختلاف الواضح بين منظري هذا الفكر في قبول او رفض مفهوم الدولة المدنية، ونظراً للتباين في تحديد فيما اذا كانت الدولة الاسلامية في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) مدنية بمعالمها حسب مؤشرات الدولة المدنية ، كان لا بد من تناول جذور الدولة المدنية في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) واسس نشأة الفكر السياسي الاسلامي ومفهومه وتناوله لمفاهيم الحكم والدولة ، وذلك من خلال اربعة مباحث على النحو التالي .

المبحث الاول : ماهية الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

يرتكز مفهوم الفكر السياسي الاسلامي بداية على إدراكنا لماهيته والتعمق به للوصول الى ادراك المعنى الحقيقي له ، وسيقوم هذا المبحث على مطلبين ، الاول يتحدث عن مفهوم هذا الفكر وابرز ركائزه ، والثاني يتناول ابرز خصائصه على النحو الآتي :

المطلب الاول : مفهوم الفكر السياسي الاسلامي المعاصر وركائزه :

عرف الفكر السياسي الاسلامي المعاصر بأنه: كلّ ما أنتجه فِكْر المسلمين في المعارف الكونيَّة المتصلة بالله - سبحانه وتعالى - والعالم والإنسان، والَّذي يعبّر عن اجتهادات العقْل الإنساني لتفسير تلك المعارف العامَّة في إطار المبادئ الإسلاميَّة، عقيدة وشريعة وسلوكًا وصولاً لفهم اعمق لكافة الاحوال السياسية التي يمر بها المجتمع [١].

وعرف كذلك بأنه : فن الحكم وفق الشريعة الإسلامية ووفق أسس مستنبطة من القران والسنة، ووفقا للظرف الذي يعيشه المسلمون [٢] .

---

[١] الشَّاهد ، محمد ،(١٩٩٤)، رحلة الفكر الإسلامي من التأثُّر إلى التَّأزُّم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص٦٣.

[٢] عرفة ، جمال ، ٢٠١٠\٧\١٨ ، مقالة بعنوان : الفكر السياسي الاسلامي ، موقع الالوكة الشرعية ، انظر

وبذلك يكون الفكر هو إنعكاس لقيم الامة وتراثها وحضارتها وتعبير عن عمق المذاهب الفكرية وتحليلها للابعاد الدنيوية للدولة والسلطة .

- **ركائز الفكر السياسي الإسلامي المعاصر :**

يمكن القول إن ركائز الفكرِ السياسي الإسلامي: هي الاسس التي يقوم عليها، وهي متكاملة لايستقيم احدها الا مرتبطاً بالركائز الاخرى ، وغياب أحدها يُخرج هذا الفكرَ عن كونه فكراً سياسياً إسلامياً ، وسنعرض هذه الركائز على النحو الآتي :

١- التوحيد: ويشمل :

– توحيد الربوبيّة: فهو وحده، سبحانه، الخالق الواهب.

– توحيد الألوهية: لأنّه وحده الاله الحقيقي فينبغي أن يكون وحده المعبود.

– توحيد الأسماء والصفات: فالله وحده المتصف بصفات الكمال[١].

٢- إسلامية المصادر:

يستمد الفكر السياسي الإسلامي وجوده من الوحي ، سواء ما كان من هذا الوحي متلواً وهو القرآن الكريم، أو غير متلو وهو السنة النبوية الشريفة. والوحي يأتي بالمعرفة الصحيحة المعصومة عن الخطأ، البعيدة عن الجهل والنسيان، وهذا الأساس يحمي المفكرين من الوقوع في الاخطاء المنهجية ، بينما تأخذ الثقافاتُ الأخرى فكرَها من التجارب الإنسانية، والتراكمات التراثية التي تجمع بين الغثِّ والسمين [٢].

٣- إسلامية القيم:

القيم ركن أساسي في كل فكر والقيمةُ:هي طريق قياس تاثير الفكر والسلوك في المجتمعات ، فالفكر اليهودي له قِيَمُه، والفكر الغربي له قِيَمُه، والفكر الإسلامي له قِيَمُه. وقِيَمُ الفكر السياسي الإسلامي مستمدة من الإسلام، فالصدق والأمانة، والمروءة والعدل، والشجاعة والرحمة والحياء، وغير ذلك مما جاء به الإسلام قِيَمٌ لا تتغير مع تغير الأزمان والأشخاص. ولا تحكمها المصالح الهابطة، يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أو

الرابط : http://www.alukah.net/Sharia/0/23803/1 .

[١] جرار ،بسام ، (٢٠٠٦) ، دراسات في الفكر الإسلامي ، مركز نون للدراسات والأبحاث القرآنية ،البيرة، الطبعة الثانية ، ص١٦.

[٢] جرار ، المرجع سابق ، ص١٧.

الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقَيرًا فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أو تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [١].

٤- الشمولية:

الفكر الإسلامي فكر شمولي يشتمل على جميع نواحي الحياة ، وهذا الفكر لا يقبل الترقيع، كما يفعل بعض الناس الذين يأخذون الاقتصاد من الفكر الماركسي أو الرأسمالي، والأخلاق أو الاجتماع من الفكر الغربي، ويعجبون بكل جديد أو غريب، فيضيفوه إلى الفكر العربي الإسلامي، ظانين بذلك أنهم يقدمون خدمة لهذا الفكر، وهم في الحقيقة يخرجونه عن مبادئه ويشوهون صورته، ويلحقونه بأفكار فاشلة حكمت على نفسها بالخسران والخيبة [٢].

المطلب الثاني : خصائص الفكر السياسي الإسلامي المعاصر :

بعد أن اتضحت الركائز العامة الثابتة التي تشكل الأركان الرئيسية للفكر السياسي الإسلامي، فإنَّ خصائصَ ومزايا هذا الفكر كثيرةٌ لا يمكن حصرها؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ فيه يعد من خصائصه ومزاياه، ومن خصائص هذا الفكر ومزاياه ما يلي[٣]:

١. احترام العقل : ومن ذلك ان معجزته عقلية، وليست حسية، فالمعجزة القرآنية تقوم على البيان والمعاني والتشريع، والنظر والتدبر والتفكر، وأنَّ حظ العقل في هذا الفكر أوفر من حظه في أي مذهب عقلي خالص.

٢. يحترم العلم ويقدره: فالعلم في هذا الفكر فريضة، والعلماء ورثة الأنبياء، والمنهجية العلمية ميزة ثابتة في هذا الفكر، وهي فيه أقوى منها عند أي فكرٍ يدَّعي المنهجيةَ العلمية، ويكفي في ذلك أن أول آية نزلت في شريعة صاحب هذا الفكر هي قوله تعالى: (اقْرَأْ) [٤].

٣. إنساني النزعة: الفكر السياسي الإسلامي ليس فكراً عنصرياً ولا إقليمياً، ولا طائفياً، فهو لا

---

[١] سورة النساء ، اية ١٣٥.
[٢] الصواف ، محمد شريف ، (٢٠٠٨)، ابحاث في الفكر الاسلامي ،بلا دار نشر ، ص٣.
[٣] انظر: الزرد ، وائل محي الدين ،(٢٠٠٨)، دراسات في الفكر العربي الإسلامي ،مكتبة الطالب الجامعي، ص٢١.
[٤] سورة العلق ، اية ١.

يخدم عرقاً بعينه ولا فئة معينة، قال الله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)[١] ، بل إنَّ هذا الفكر لا يقتصر على مصلحة الإنسان فحسب، وإنما ينتفع به كل كائن حتى الحيوان وغيره، علاوةً على الإنسان[٢].

٤. يقدر الخبرة الإنسانية والتجارب البشرية: فالحكمة ضالته ولا يرفض الحق مهما كان قائله، ويعتبر كل حق حقاً يجب الأخذ به، ولا يغمط الناسَ حقَّهم، ولا ينكرُ فضلَ كلِّ ذي فضل. وسنجدُ تفصيلَ هذه الميزة أثناء الكلام عن حفظ المنجزات الإنسانية وتطويرها.

٥. الوسطية : فهو فكر يرفض التطرف، وإنما يأخذ مركز الوسط في جميع الأمور، ففي الميدان الأخلاقي لا يعرف تطرف المثالية أو الواقعية، ولا يحمل الناس على العقل دون الحس، ولا على الحس دون العقل؛ ولا يأخذ بملكية الجماعة على حساب ملكية الفرد، ولا ملكية الفرد دون ملكية الجماعة؛ فهو يأخذ نصيبه من الدنيا ولا يعتبرها غاية أو نهاية. وبالجملة فإن الفكر السياسي الإسلامي هو الفكر الوحيد الذي يرتبط دائماً بالمركز الوسط، وليس من طبيعته المغالاة ولا التطرف، وتوازنه يرجع إلى قيمه الثابتة المتوازنة[٣].

المبحث الثاني : أصول ومصادر الفكر السياسي الاسلامي المعاصر (في صحيفة المدينة):

ان أصول الفكر السياسي الاسلامي بمراحله المختلفة تعود الى عهد النبوة ، حيث تمتد جذور الدولة المدنية في الاسلام الى صحيفة المدينة المنورة التي اقرها الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وعليه فلابد للباحث في هذا الفكر ان يدرك مصادره التي تعتبر المرجع الذي يحدد الاطار العام لصحته وقبوله اسلامياً ، اضافة الى تمييزه عن غيره من انواع الفكر السياسي .

المطلب الاول : أصول الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

تعود أصول الفكر السياسي الاسلامي المعاصر الى بداية وجود الاسلام في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي وضع الاسس والركائز التي شكلت معالم هذا الفكر ، ويظهر ذلك جلياً

---

[١] سورة الانبياء ، اية ١٠٧ .
[٢] الصواف ، ابحاث في الفكر الاسلامي ،مرجع سابق ، ص٨١.
[٣] الصواف ، المرجع سابق ، ص٢٣وص٥٢.

في قيام الدولة الاسلامية في المدينة المنورة ، لكونها اول دولة في عهد الاسلام ، فقد كانت دولة جديدة في دستورها (صحيفة المدينة) ونظمها السياسية ، وحددت علاقة المواطنين بعضهم ببعض من خلال توضيح حقوقهم وواجباتهم ، مع ارتباط ذلك كله بالمرجعية الاسلامية الاولى (القرآن الكريم) اضافة الى السنة النبوية الشريفة واجتهاد النبي (صلى الله عليه وسلم) ومشورة الصحابة رضوان الله عليهم[١].

كانت مرحلة حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) هي المرجعية الحقيقية للفكر السياسي الاسلامي ، إذ اتحدت فيه السلطة الدينية والسلطة السياسية معاً ، فكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) هو رسول الله الى العالم ، وهو حامل الرسالة والدين الى تلك الامة ، وهو في ذات الاطار الحاكم والقائد في الدولة الاسلامية التي تم إرساء دعائمها اما بالعودة الى القرآن او باجتهاده او بمشاورته لاصحابه ، و في هذا العصر تتضح معالم بدايات تشكيل الفكر الاسلامي الخاص بالسياسة وشؤون الحكم في الدولة الاسلامية التي تعلي من قيمة العلم والفكر والتفكر القائم على البحث في ادبيات الاسلام الدين والحياة[٢] ، وتعود أصول هذا الفكر في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) من خلال تطور الدولة الاسلامية ضمن عدة مراحل كان ابرزها [٣]:

- الهجرة النبوية الى المدينة المنورة.
- إصدار صحيفة المدينة .
- المؤاخاة بين المهاجرين والانصار .
- وضع دعائم النظام الاقتصادي للدولة الاسلامية .
- موقف المسلمين من اليهود وغيرهم .

ومن خلال هذه المراحل يظهر التسلسل الذي اسس به المسلمون دولتهم الاولى في المدينة المنورة.

إن شكل وطريقة اختيار الحاكم وطبيعة الحكم واختلاف الصحابة بها يؤكد ما تداوله البعض من ان الراجح أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يحدد شكلا واضحاً للحكم بعده ، بل ترك ذلك

---

[١] النبراوي، فتحية و مهنا، محمد نصر، (١٩٨٢)، تطور الفكر السياسي في الاسلام – دراسة مقارنة- ،دار المعارف، القاهرة ، ص١٢٧.

[٢] فرحات ، محمد ، (٢٠١٣\١\١٦)،في نشأة الفكر السياسي الإسلامي ، موقع مصرس الاخباري ، ٢٠١٣\١\١٦م ، انظر الرابط : http://www.masress.com/elbadil/192793

[٣] النبراوي، تطور الفكر السياسي في الاسلام، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٩- ٨٠ .

لاجتهادات المسلمين ، ويرى عدد كبير من علماء الامة الاسلامية انه لا وجود لنصوص شرعية من الكتاب والسنة تبيّن طريقة معينة لإقامة الدولة وإعلانها أو الخلافة ، فلا دليل على أنّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد حدد طريقة معينة لإقامة الخلافة من بعده ، ولكنه أوجب إقامة الدولة ، وحدد طبيعة النظام السياسي في الإسلام التي تقوم على الشورى، فإقامة الخلافة كعبادة مثل الصلاة، مجرد رأي لا دليل معتبراً عليه من كتاب ولا سنة، فالخلافة فرض واجب كفروض الكفايات التي لا تعبد في طريقة أدائها، والصحابة هم أول من أقام الخلافة بعد عهد النبوة كصورة غير مقدسة من صور الحكم كاجتهاد بشري فى المقام الأول[١] ، وما يثبت ذلك ما ورد في تاريخ المسلمين وخلافهم الذي يؤكد مدنية الدولة وعدم تحجرها وتقديس حاكمها ، حيث رفض سعد بن عبادة ان يبايع ابا بكر الصديق مثلما بايع الناس ، بل رفض ذلك بقوله " فلا افعل وايم الله لو ان الجن اجتمعت مع الانس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي واعلم حسابي"[٢] الامر الذي يؤكد حالة المعارضة السياسية للخليفة الجديد والاستمرار بذلك مما يدلل على مدنية الدولة وليس ثيوقراطيتها وتحجرها .

كانت وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) نقطة تحول في الفكر السياسي الاسلامي ، إذ انفصلت السلطة الدينية عن السلطة السياسية ، واصبح الحاكم المسلم فرداً من المسلمين لاعصمة له عن خطأ او معصية ، كما كان الرسول هو الحاكم ورسول الله بالاسلام في الوقت نفسه ، ولم تعد اجتهادات الحاكم (سنة) متبعة كما كانت في عهد الرسول ، بل اصبحت اجتهادات بشرية تحتمل الصواب والخطأ ، وتعود جذور هذه المرحلة عندما بدأ النقاش بين الصحابة على اختيار حاكم من بينهم فكان مفهوم الدولة وشكلها من أولى أولويات هذا الفكر التى فرضت نفسها على الصحابة بمجرد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وكان اجتماع الصحابة في السقيفة عاجلاً ، وذلك دلالة على أهمية الأمر وخطورته وأن حكم النبي المؤيد بوحى السماء قد انتهى وجاء وقت الاجتهاد البشرى غير المعصوم فى تكوين الدولة واختيار حاكمها[٣].

بعد تولي ابي بكر الصديق للخلافة ظهرت صورة الدولة المدنية في الاسلام حين كان اول خطاب للصديق بين المسلمين عندما قال "يأيها الناس، إنما أنا مثلكم؛ وإني لا أدري لعلكم ستكلفونني ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق؛ إن الله اصطفى محمدًا على العالمين وعصمه من

---

[١] فرحات، المرجع السابق.

[٢] الطبري ، محمد بن جرير ،(١٩٦٠)، تاريخ الرسل والملوك ، ج٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٢٢٢.

[٣] الطبري ، المرجع السابق ، ص ٢١٨- ٢٢٠.

الآفات؛ وإنما أنا متبع ولست بمبتدع؛ فإن استقمت فاتبعوني، وإن زغت فقوموني؛ وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض وليس أحد من هذه الأمة يطلبه بمظلمة ضربة سوط فما دونها؛ ألا وإن لي شيطانًا يعتريني؛ فإذا أتاني فاجتنبوني" [١].

وهنا نرى اول حاكم مسلم (ابو بكر الصديق) في دولة الاسلام بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) يؤكد المساواة بين الحاكم والرعية ، ويؤكد انه غير معصوم وانه قد يخطىء وقد يصيب ويطلب المشورة والتقويم من الامة ، ويؤكد على نقطة مركزية ، الا وهي مرجعيته للاسلام بقوله "وإنما أنا متبع ولست بمبتدع"[٢] مما يظهر جلياً مدنية دولة الاسلام واسلامية مرجعها .

المطلب الثاني : مؤشرات الدولة المدنية في (صحيفة المدينة) :

اجتهد بعض العلماء في تحليل وثيقة المدينة او (صحيفة المدينة) [٣] : وهي تلك الوثيقة التي اعدها النبي (صلى الله عليه وسلم) في بداية وجوده في المدينة المنورة وبعد قدومه اليها بعد الهجرة ، حيث اعتبرت اول دستور يحترم الانسانية ويحاول تطبيق المساواة بين المواطنين ، واول دستور بين المسلمين وغير المسلمين انطلاقاً من مبدأ المواطنة التي تساوي المسلمين مع غيرهم وخصوصاً مع اليهود الذين شكلوا عددا كبيراً آنذاك [٤].

إن دولة الرسول (صلى الله عليه وسلم) الاولى ، بينت نظرة الإسلام للسلطة والحكم ، والحرية في الاسلام ، وعلاقة ذلك بمدنية الحقل السياسي في الدولة ، وعلى ضوء ذلك تكون وظيفة الدولة الأساسية وظيفة مدنية، تستهدف المساهمة في تأمين حاجات المجتمع الضرورية ، والعمل على خلق فرص التقدم وأسباب التطور في المجتمع؛ فالدولة في مفهومها ووظائفها ومهامها وهياكلها الإدارية والعملية، هي دولة مدنية، لكن هذا لا ينفي أن هناك قيمًا كبرى ومبادئ عليا في الدين الإسلامي، والدولة معنية بهذه القيم، غير أن الكيفية التي تحقق بها الدولة هذه القيم، هي كيفية

---

[١] الطبري ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤.

[٢] الطبري ، المرجع السابق ،ص ٢٢٤.

[٣] ابن هشام ،عبد الملك ،(١٩٩٥)، السيرة النبوية لابن هشام ، المجلد الثاني ، ط١،تحيقيق مجدي السيد، دار الصحابة للتراث ، مصر ، ص ١٢٦-١٢٩.

[٤] جمعة ، علي ، مقالة بعنوان : وثيقة المدينة. ودستور المواطنة ، موقع الاهرام الرقمي ، تاريخ ٢٠١١\١\١٥م ، الرابط : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=411617&eid=1048.

إنسانية مدنية [١].

ستتناول الدراسة ابرز مؤشرات الدولة المدنية التي حققها نص (صحيفة المدينة) التي وضعها الرسول (صلى الله عليه وسلم) ضمن تحليل الصحيفة حسب المحاور التالية :

١- المواطنة في صحيفة المدينة:

وردت النصوص التالية في متن صحيفة المدينة ضمن اطار مفهوم المواطنة بمعناه العام وهي [٢]:

- (أمة واحدة من دون الناس) .
- (اهل هذه الصحيفة).
- (إن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة) في توضيح لحدود دولة المدينة.
- (وإنه من تبعنا من يهود، فإن له النصر والأسوة غير مظلومين، ولا متناصر عليهم).
- (وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين).
- (وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين).

ويظهر مما سبق من نصوص الصحيفة انها عززت مفاهيم المواطنة بصورة واضحة ضمن اطار الحقوق والواجبات ، اذ اعتبرت هذه الوثيقة اليهود من مواطني الدولة الإسلامية، وعنصراً من عناصرها ، وهذا المدلول الحقيقي للمواطنة بمعنى ان الوثيقة تعاملت مع اهلها بناءً على هذه الوثيقة التي تجمعهم وتميزهم عن غيرهم من الشعوب عند قول (من دون الناس) .

ويظهر هنا ضمان المساواة التامة لمواطني دولة المدينة في المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة، تحقيقا لمبدأ أصيل تقوم عليه الدول الحديثة ، وهو مبدأ المواطنة الكاملة، والذي لم يكن جليا حينئذ، إلا أن دستور المدينة الذي وضعه المصطفى ضمن هذا الحق لكل ساكنيها، في وقت لم يكن العالم يعي معنى كلمة الوطن بالتزاماته وواجباته.

٢- الشورى والتكافل في صحيفة المدينة:

وردت العبارات التالية ايضاً في متن صحيفة المدينة مدللة على الامور التالية [١]:

---

[١] محفوظ ، محمد ،(٢٠١٠)، تحرير الديني الدولة المدنية طريقاً ، ملخص مركز نماء للبحوث والدراسات، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ص١.

[٢] ابن هشام ، المرجع السابق ، ص ١٢٦-١٢٩.

- (وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم).
- (المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين).

وهنا تظهر الشورى والتكافل بين اهل المدينة وعمق معاني التعاون في الدفاع عن الدولة وعن سكانها.

٣- المرجعية الاسلامية للدولة في صحيفة المدينة:

ورد في متن الصحيفة عبارة [٢]:

- (وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله) .

ويظهر في هذا النص المرجعية الاسلامية للدولة في الاسلام وترتيبها بالرجوع الى القرآن الكريم اولاً والرجوع الى سنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ثانياً .

٤- دستور الدولة في صحيفة المدينة:

ورد في متن الصحيفة عبارة [٣]:

- (هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلحق بهم وجاهد معهم).
- (وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره).

ويتضح من العبارة الاولى ان هذه الصحيفة تمثل المرجع لاهلها وانها بمثابة الدستور الذي ينظم علاقات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم في الدولة الاسلامية ، واما العبارة الثانية فتعني وجود امكانية لتعديل نصوص هذا الدستور للافضل والاحسن بما يخدم اهل هذه الصحيفة .

وفي وجود الصحيفة دليل على صحة مشروعية وجود دستور للدولة فالقرآن الكريم والسنة النبوية

---

[١] ابن هشام ، السيرة النبوية لابن هشام ، مرجع سابق ، ص ١٢٦-١٢٩.
[٢] ابن هشام ، السيرة النبوية لابن هشام ، مرجع سابق ، ص ١٢٦-١٢٩.
[٣] ابن هشام ، المرجع السابق ، ص ١٢٦-١٢٩.

ووحي السماء لم يكن منقطعاً الى ذلك الوقت ومع ذلك وجدت الصحيفة كدستور ينظم العلاقة بين ابناء تلك الدولة .

٥- سيادة القانون في صحيفة المدينة:

ورد في متن الصحيفة عبارة [١]:

- (وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله).
- (وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثماً أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم).

وهنا تظهر سيادة القانون في الدستور الاسلامي الذي يستند الى القرآن والسنة والى هذه الصحيفة التي تحكم شؤون اهلها ، اضافة الى ان العبارة الثانية تعزز مبدأ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء (ولو كان ولد احدهم).

٦- احترام الحقوق والحريات في صحيفة المدينة:

وردت في متن الصحيفة العبارات التالية [٢]:

- (وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم لأهل هذه الصحيفة ، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة) في نص يدلل على المساواة بين مواطني المدينة .
- (أنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وأثم، وأن الله جار لمن بر واتقى) في بيان لحق الامن والامان وحق التنقل .
- (وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم) ومعنى ذلك حفظ حق الجار في الأمن والحفاظ عليه كالمحافظة على النفس.
- (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) وهذا يؤكد على حرية الاعتقاد والتعبد .
- (أنه لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه وأن النصر للمظلوم) مما يوضح اقرار مبدأ المسؤولية الفردية ، والدفاع عن حقوق المظلومين دون تمييز بين مسلم او يهودي من اهل الصحيفة .

---

[١] ابن هشام ، السيرة النبوية لابن هشام ، مرجع السابق ، ص ١٢٦-١٢٩.
[٢] ابن هشام ، المرجع السابق ، ص ١٢٦-١٢٩.

٧- التداول السلمي للسلطة في صحيفة المدينة :

لم ترد عبارات واضحة تؤكد او تنفي هذا المؤشر من مؤشرات الدولة المدنية

المطلب الثالث : مصادر الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

ان الدين الاسلامي ثابت بمرجعيته ، لان الاصل بالاسلام انه ينبثق عن مرجعية واحدة تجسد عمقه الروحاني ، وتنتقل بنا الى واقع تطبيقه وطبيعته التي ترتقي بالانسان ، وتحاول الابتعاد عن نبذ الآخر وتقدم تصوراً شاملاً للحياة الانسانية كافة.

يتفق الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في مصادره واصوله التي نبع وانبثق منها مع الاسلام على اعتبار ان الاسلام هو مرجع الفكر السياسي الاسلامي ، وترى الدراسة ان هذا التصنيف لمصادر هذا الفكر هو الاساس العلمي الصحيح وان كل من يخرج عن هذه المصادر في فكره يُخل بسلامته وصحته ، ويمكن ان نجمل ابرز هذه المصادر على النحو الآتي(١):-

١- القرآن الكريم :

هو كلام الله المعجز ، المنزل على خاتم الانبياء والمرسلين ، بواسطة الامين جبريل عليه السلام المكتوب في المصاحف ، المنقول الينا بالتواتر ، المتعبد بتلاوته ، البادىء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس (٢).

وعليه فان كلام الله عز وجل في كتابه الكريم هو الاساس الاول لانطلاقة اية مفكر اسلامي في بحثه عن الدولة والسياسة والحكم .

وارسى القرآن الكريم العديد من القواعد العامة لنظام الحكم في الاسلام دون ان يتعمق في التفاصيل الامر الذي يفتح المجال للبحث في الفكر السياسي الاسلامي حول الالية والشكل الافضل لتطبيق واقامة هذه القواعد التي (نشتقها من كلام الله تعالى المعجز) وتتلخص بالاتي:

---

(١) انظر في هذه التقسيمات العامة : النبراوي، تطور الفكر السياسي في الاسلام، الجزء الاول ، مرجع سابق، ص٣٧٣-٣٧٩.

(٢) الصابوني ، محمد علي،(٢٠٠١)، التبيان فى علوم القرآن ، دار الجيل ، ص ٦ .

- الحكم بما انزل الله : قال تعالى (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [١] وفي هذا تأكيد على مرجعية الدولة والحكم للاسلام ، وكُفر كل من يخالف ذلك .

- الشورى : قال تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[٢]، وقاعدة الشورى هي من اهم الركائز التي تقوم عليها الدولة في الاسلام .

- العدل : قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)[٣] ، والعدل اساس الملك ، واساس قيام اي نظام مدني ديمقراطي في الدولة .

- الوفاء بالعهود : قال تعالى (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ) [٤] وفي هذا تأكيد على احترام العهود بشتى اشكالها بين الدول وبين الناس ، ودلالة على ضرورة التزام الحاكم والنظام السياسي في الدولة بعهودهم امام الشعب والمجتمع .

- التعاون في تحقيق خير المجتمع : قال تعالى (ۘ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)[٥] والتعاون والتكافل الاجتماعي بين الشعب والحاكم يعد ضرورة لاثبات مدنية وديمقراطية الدول الحديثة .

٢- السنة النبوية :

السنة لغة : هي الطريقة المعتادة التي يتكرر العمل بمقتضاها [٦]، والسنة النبوية هي احد اهم مصادر التشريع الاسلامي التي ينبثق منها الفكر السياسي الاسلامي ، ومن ابرز الادلة على ذلك قوله تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (*) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)[٧] ، وقوله تعالى (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا) [٨] ، من هنا يتضح ان تحليل الدراسة لاصول الدولة المدنية الواردة في صحيفة المدينة في هذا المبحث يوضح ابرز ملامح نظام الحكم في السنة النبوية الشريفة .

السنة كمصطلح شرعي : ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير .

---

[١] سورة المائدة ، أية (٤٤) .
[٢] سورة آل عمران ، أية (١٥٩) .
[٣] سورة النحل ، اية (٩٠) .
[٤] سورة النحل ، اية (٩١) .
[٥] سورة المائدة ، اية (٢) .
[٦] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة. مادة (سنا) .
[٧] سورة النجم ، آية (٣-٤)
[٨] سورة النساء ، آية (٨٠).

وعليه تكون السنة النبوية ضمن ثلاثة محاور [١]:

– السنة القولية : هو ما صدر عن النبي من اقوال خلال حياته ،ـ وهذا النوع من السنة هو الاكثر شيوعاً نسبة للانواع الاخرى من السنن.

– السنة الفعلية : هي افعال النبي المختلفة خلال حياته مثل صلاته وادائه لمناسك الحج والعمرة وغيرها .

– السنة التقريرية : هي ما وافق عليه النبي من افعال او تصرفات جرت امامه اما بموافقته عليها او بصمته وعدم انكاره لها .

٣- الإجماع :

الاجماع لغة : العزم على الشيء والتصميم عليه .

الاجماع شرعاً : اتفاق المجتهدين من الامة الاسلامية في اي عصر من العصور بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) على حكم شرعي في أمر من امور الحياة العملية [٢].

والاجماع له عدة اركان تضبطه ولا ينعقد الاجماع الا بها[٣]:

– عدد من المجتهدين ينظرون في حكم الواقعة في عصر حدوثها ، وفي حالة رفض احد العلماء ذلك الحكم لا يعد اجماعاً .

– الاتفاق على الحكم الشرعي في الحادثة من الجميع .

– ان يكون رأي المجتهدين صراحة قولاً او فعلاً ، منفردين او مجتمعين .

٤- القياس :

القياس لغة : هو التقدير للشيء بما يماثله ، يقال قاس الثوب بالمتر اي قدر اجزاءه به [٤].

القياس شرعاً : هو بيان حكم امر غير منصوص على حكمه بالحاقه بامر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة .

---

[١] القطان ، مناع ،(٢٠٠١) ، تاريخ التشريع الاسلامي ، مكتبة وهبة للنشر ، القاهرة ، ص ٧٢.

[٢] ابو زهرة ، محمد ،(١٩٥٨) ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي ،القاهرة، ص ١٩٨ .

[٣] خلاف ، عبد الوهاب ،(١٩٥٦)، علم اصول الفقه ، ط٧، مكتبة الدعوة الاسلامية - شباب الازهر ،القاهرة ، ص٤٥.

[٤] ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق، مادة (قاس) .

وعرف كذلك بانه : الحاق امر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما بعلة الحكم [١].

المبحث الثالث : المفاهيم السياسية للدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

يقوم هذا المبحث على اساس توضيح واقع الدولة في الفكر السياسي الاسلامي من خلال مناقشة اهم المفاهيم المتعلقة بالدولة ، وكيفية تناول الفكر السياسي الاسلامي لها ضمن اطار فكري واضح وذلك من خلال دراسة علاقة التأثر المشترك بين الدولة والفكر.

ويقسم هذا المبحث الى عدة مطالب ، يتناول المطلب الاول بناء المفاهيم السياسية الخاصة بالدولة في الفكر السياسي الاسلامي ، اما المطلب الثاني فيتناول ازمة الفكر السياسي الاسلامي من حيث مظاهرها و اسبابها و علاجها ، اما المطلب الثالث فيتناول ابرز المفاهيم السياسية ذات التأثير في الدولة ومسيرتها من خلال عرضها وتبيان مشروعيتها اسلامياً.

المطلب الأول : أسس بناء المفاهيم السياسية الاسلامية :

يتعامل كل مجال من مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة والدراسات السياسية خاصة مع مفاهيم تعتبر في نظر واضعيها من أساسيات المعرفة في ذلك المجال وسواء أ كانت هذه المفاهيم كلية او جزئية فإنها من مكونات الطرح النظري والمنهجي الذي يتأسس عليه البناء المعرفي في هذه الدراسات.

إذ يعد "... المفهوم الواحد معلومة لها أهميتها وموقعها من البنية المعرفية التي تقوم عليه الدراسة في هذا المجال، وسيكون لها أثر ما في الحياة اليومية إذا وضعت موضع التطبيق ولو جزئيًا"[٢].

كما أن الدراسات الإسلامية على تنوع مجالاتها وتعدد مصادرها، وتمايز أطرها المرجعية قد توصلت إلى بناء المفاهيم السياسية الاسلامية نظريًا، ومارست توظيف بعضها على الساحة

---

[١] ابن منظور ، المرجع السابق.

[٢] رمزي ، عبد القادر هاشم، (١٩٨٤) ، الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية: دراسة مقارنة، دار الثقافة، قطر ،ص٥.

العملية، الامر الذي يوصلنا الى الوعي بطبيعة المفهوم وأهميته [١].

وعليه فأنه لابد لنا من معرفة الاسس التي اسهمت في بناء المفاهيم السياسية الاسلامية في اطار الدولة وغيرها ، ويمكن تحديدها بالآتي :

١- العقيدة وبناء المفاهيم السياسية الاسلامية :

يعد بناء المفاهيم الاسلامية بوجه عام والسياسية بوجه خاص جزءً من مهمة ممتدة لمواجهة النظم العقائدية الوافدة والمختلفة التي ترد على مجتمعات المسلمين ، وجزءً اصيلاً من نظام عقائدي اسلامي ، ذلك لأن صياغة مفاهيم الاسلام السياسية تنظم شؤون المسلمين وتكون منهم أمة ، وتقيم على اساس منها دولة لتجتمع لهم بذلك عقيدة واحدة داخل حدود الدولة [٢].

٢- اللغة أداة البيان :

اللغة هي وعاء الفكر والحضارة ، بدونها لايمكن التعبير عن المعاني ، وتعتبر احد المقومات التي تكون شخصية الامة وتمنحها ملامحها وهويتها ،وترسي دعائم التفاهم بين ابنائها وتحقق وحدتها ، فاللغة هي الوعاء الذي احتضن الوحي وعبر عنه وهي لغة القرآن ، ولكن لابد من العلم بأن العلاقة بين الفكر واللغة علاقة حيوية ولكنها تحتاج الى تحديد المصطلحات وبيانها حتى لا يُترك مجال للتلاعب بالالفاظ واستخدامها بغير معناها الامر الذي قد يشوه الفكر الاسلامي ويخرجه عن معناه ، ولهذا كان البيان باللغة هو الدلالة التي تقطع الشك باليقين وتوضح حدود المفاهيم السياسية في اطار الفكر السياسي الاسلامي[٣].

٣- الخبرة وبناء المفاهيم السياسية الاسلامية :

يركز هذا الاساس على العلاقة بين الخبرة والمفهوم وفق اصول الرؤية الاسلامية ، وبالتالي يجب ألا تقتصر الخبرة على الممارسة الفعلية فحسب ، بل تمتد لتصل الى النماذج التاريخية الحركية والتراثية ، وانها تركز على الماضي والحاضر وآفاق المستقبل وضرورة ضبطها ، وبالتالي فأن الخبرة من اهم اسس بناء المفاهيم الاسلامية شريطة ان تلتزم بالاصول ، وان

---

[١] رمزي ، المرجع السابق ،ص٥.

[٢] عثمان ، محمد فتحي ،(١٩٧٠)، دولة الفكرة التي اقامها الرسول عقب الهجرة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ص٨٢.

[٣] اسماعيل ، سيف الدين ، (٢٠٠٢)، النظرية السياسية من منظور حضاري اسلامي ، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان ، ص ١١٢.

لاتؤدي الخبرة الى تحريف المفهوم عن إطاره السليم[١].

٤- الوحي (القرآن والسنة الصحيحة) المصدر الاساسي لبناء المفاهيم الاسلامية السياسية .

إن بناء المفاهيم السياسية من مفهوم الدولة الى كافة المفاهيم السياسية التي تؤثر بالدولة ونشاطها السياسي من المجتمع المحلي الى المجتمع الدولي يجب ان تستند على الاسس السابقة ، وان تعتمد منهجاً واضحاً للتعامل مع هذه المفاهيم لعدم اختلاطها بالمفاهيم الغربية او المفاهيم الدخيلة على الفكر الاسلامي كالتي تحتمل اكثر من معنى في حضارات ومجتمعات اخرى.

وخلاصة القول ان الفكر السياسي بشكل عام والفكر السياسي الاسلامي المعاصر بشكل خاص يقوم على جملة من المفاهيم السياسية القديمة (المتفق عليها) كالشورى مثلاً والحديثة كمفهوم الدولة المدنية ، وتشكل هذه المفاهيم هوية هذا الفكر و لغته التي يتعامل فيها مع الواقع السياسي ، من هنا جاءت اهمية توضيح الطريقة والمعايير السليمة التي يتشكل من خلالها المفهوم السياسي الاسلامي .

المطلب الثاني : المفاهيم السياسية الاسلامية :

وقد استمد معظمها الفكر السياسي الاسلامي من خلال استيعاب معطيات الفكر السياسي الغربي ، في سياق تطعيم الاول مع التركيز على الشريعة كمرجعية للحكم لا يمكن اغفالها ونحن هنا نتناول ثلاثة منها وهي ؛ المواطنة والمرجعية الدينية والتداول السلمي للسلطة .

اولاً : المواطنة :

عرفت المواطنة في الاسلام بأنها : طبيعة علاقة الفرد بالجماعة ، والولاية الخاصة والعامة بناءً على المعطيات القرآنية والمجتمعية [٢] ، برنارد لويس يؤكد ان مفهوم المواطنة اتي من اصول لاتينية واغريقية وانه غريب عن الاسلام ، ولكن هذا لا يعني عدم تطبيق معايير المواطنة داخل

---

[١] اسماعيل ، المرجع السابق، ص ١٢٧.

[٢] مناع ،هيثم،(١٩٩٧)، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة ، ص١٨.

الدولة الاسلامية ولو ضمن مسميات مختلفة [١] ، بينما يؤكد تالبوت بارسونز ان المجتمع بالضرورة هو نظام اخلاقي يستند الى الدين ، مما يؤكد صحية ان تستند المواطنة على المرجعية للدين [٢].

ان دولة الاسلام وعقد المواطنة بها يقوم على اساس ان الحكومة المسلمة يجب عليها في الواقع الحالي ان تعرف عقد الجنسية او المواطنة استناداً للمرجعية الاسلامية وليس للمعهود الغربي ، وان تكون سياسة المواطنة بها اكثر مرونة وأن تتكيف فقهياً مع حواجز الدولة الوطنية او المدنية الحديثة ، وأن يكون بها نظام جديد للتواطن بين المسلمين وغير المسلمين بصورة اشمل من واقع اهل الذمة في بدايات الاسلام [٣].

وقد اعتبرت (صحيفة المدينة) وهي تلك الوثيقة التي اعدها النبي (صلى الله عليه وسلم) في بداية وجوده في المدينة المنورة بعد الهجرة، اول دستور انساني يحترم المواطنة ويحاول تطبيق المساواة بين المواطنيين ، وذلك من خلال نص الوثيقة على المحاور الاساسية للمواطنة والمساواة بين جميع فئات المجتمع دون تمييز بسبب الدين او غيره.

ثانياً : المرجعية الدينية :

الدولة في الاسلام دولة قانون يكون المرجع لمبادئها العليا المستقاة من النصوص القطعية والمفاهيم الكلية ويليها بعد ذلك القواعد المتصلة بهذه المبادىء ، فالحاكم بالاسلام محكوم للشريعة الاسلامية، مثلما ان المواطنيين محكومون لها [٤].

فالدولة المدنية في الاسلام شأنها شأن كافة الظواهر والاحداث يجب ان تعود للأصول الاسلامية المتبعة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) (القرآن والسنة و اجتهادات الصحابة) ، ولكن يذكر هنا ان الصحابة لم يدونوا اجتهاداتهم (في احداث الدولة الاسلامية) فقد كانوا لايرونها من

---

(١) lewis , bernard , 1996, islam and liberal democracy : a historical overview , journal of democracy, vol 7, no 2 , p 52.

(٢) fenn , Richard , 1970, the process of secularization , journal for the scientific study of religion , vol 9 , no 2 , p117.

(٣) الترابي ، حسن عبد الله ،(٢٠١٠)، في الفقه السياسي : مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص١٠٦.

(٤) الكيلاني ، القيود الواردة على سلطة الدولة في الاسلام ، مرجع سابق، ص٤٤.

المصادر الاساسية للتشريع بل كانوا يرونها صواباً يحتمل الخطأ و اراء غيرهم خطأ يحتمل الصواب [١].

ان المرجعية الاسلامية للدولة في الاسلام هي اساس حكمها ووجودها ، سواء سميت دولة اسلامية ام دولة مدنية ؛ فالدولة في الاسلام بناءً على تحليلنا لكافة مؤشرات الدولة المدنية تظهر مدنية بكل معالمها شريطة ان تستند في تشريعاتها الى الدين الاسلامي ومصادره المباشرة وغير المباشرة، وعليه تبقى الاصول ثابتة والفروع قابلة للاجتهاد من علماء الامة بغية الوصول الى دولة تحافظ على الاسلام وقيمه الثابتة وتبحث في افضل السبل لازدهارها .

ثالثاً : التداول السلمي للسلطة :

ان رئاسة الدولة هي عقد تراض واختيار بين الامة والامام ، ومعنى هذا انه يجوز ان تكون مدة الحكم معينة بسنوات محددة او بدورات معينة لان هذا لا يخالف نصاً شرعياً ولايخالف قاعدة من قواعد الاسلام فالاصل بالموضوع هو ان يحقق الحاكم المصلحة العامة ويقيم العدل ، ضمن عقد الحكم الذي بايعته الامة من خلاله ، فالتداول السلمي للسلطة جائز ما دام يقوم على احترام القواطع الاسلامية التي تعد من ثوابت الامة [٢] ، وعرفت بانها " حق التداول على السلطة في اطار الشريعة"[٣].

المطلب الثالث : أسس الحكم والدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

الدولة والحكم في الاسلام تقوم على اسس تعد الضوابط التي تنظم شؤنها السياسية والاجتماعية ، وتتمثل هذه الاسس ؛ بالحكم بما انزل الله والشورى والعدل ضمن الشرح التالي :

---

[١] بيومي ، عبد المعطي ،(٢٠٠٥)، الاسلام والدولة المدنية ، مؤسسة دار الهلال ، القاهرة ، ص٢١٧.

[٢] جبر ، دندل ،(٢٠٠٦)، التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية ،ط١،دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، ص١٩٦.

[٣]بلقزيز ، عبد الاله ، (٢٠٠٢)، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، ط١، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ص١٧١-١٧٣.

١- الحكم بما انزل الله :

يقول تعالى في القرآن الكريم (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ)(١) ، وقال تعالى (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) (٢) ، وقال تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) (٣) ، هذه الآيات الكريمة وغيرها الكثير تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك في ان اهم الاسس التي يجب ان تقوم عليها الدولة هو (الحكم بما انزل الله) حيث ان هذا المعيار في السياسة وغيرها هو الذي يميز اسلامية الدولة من عدمها .

يقول سيد قطب في كتابه (المستقبل لهذا الدين) " ان الدين شامل لنظام الحياة الواقعية ، فانه لامعنى للدين اصلاً اذا هو تخلى عن تنظيم الحياة الواقعية ؛ بتصوراته الخاصة ومفاهيمه الخاصة وشرائعه الخاصة ، فهذه الحياة الانسانية لا بد ان يقوم نظامها الاساسي على قاعدة التصور الاعتقادي" (٤)الامر الذي يجسد رؤية قطب في الدولة وغيرها وضرورة خضوعها للدين لتكون سوية وسليمة وهذا لا يأتي الا بالحكم بما انزل الله في الدين الاسلامي .

حسن الترابي يقول "ولا مجال بالطبع في الاسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الايمان"(٥) الامر الذي يؤكد تصوره حول ضرورة الحكم بما انزل الله ، ويقول كذلك " فالخروج بالديمقراطية من الاطار الديني الى اطار سياسي بحت ، ردة وضرب من الاشراك لانه يشرك ارادة الشعب مع خالقه"(٦) ويستشهد الترابي في ذلك بقوله تعالى (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ)(٧) ، الامر الذي يؤكد هذا الاساس لديه .

محمد رشيد رضا يوضح ذلك بقوله " اذا بنيت السياسة على قاعدة الدين سلمت وسلم الدين ، واذا انفصلت عن الدين فسدت وافسدت الدين"(٨).

---

(١) سورة المائدة ، اية ٤٤.

(٢) سورة الشورى ، اية ١٠.

(٣) سورة المائدة ، اية ٤٨.

(٤) قطب ، سيد ، ٢٠٠٣، المستقبل لهذا الدين ، دار الشروق ، بيروت ، ص ٢٥.

(٥) الترابي ، حسن وآخرون ، ٢٠٠٣، الاسلاميون والمسألة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٢٧.

(٦) الترابي ، المرجع السابق ، ص٢٧.

(٧) سورة البقرة ، اية ٨٥.

(٨) رضا ، محمد رشيد ،١٩٠٣، مجلة المنار ، مجلد ٦، ص٨٥٥.

ويعبر حسن البنا عن ذلك بالوصول لديه لحد خلع الحكومة الكافرة فيقول " ومن حق الحكومة - متى أدت واجبها - : الولاء والطاعة ، والمساعدة بالنفس والأموال . فإذا قصرت : فالنصح والإرشاد ، ثم الخلع والإبعاد ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[١] .

٢- الشورى :

قال تعالى (وامرهم شورى بينهم)[٢]، فالشورى هي نظام إسلامي شامل تقوم عليه السياسة الشرعية، علاوة على أنها منهاج للحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، والعمل الثقافي. وقد استندت حجية الشورى ، بهذا المفهوم الشامل، إلى الأصول المرجعية في القرآن الكريم، والسنة المطهرة ، والخلافة الراشدة.

تعد الشورى من اركان النظام السياسي ، ومن اشكال الحكم ، وهي في جوهرها ممارسة للحوار الشامل، يستهدف استخلاص الرأي الارجح ، والشورى في الاسلام لا تتوقف عند اختيار الحاكم ، وإنما تمتد لتكون ممارسة واسعة للمشاركة في اتخاذ القرار ، وللرقابة على تنفيذه ، وللمحاسبة على أدائه ، ذلك بأن الشورى هي نظام الحرية الذي يقابل فيه الحق الواجب – حق إبداء الرأي وواجب حسن الممارسة لإبداء الرأي، وهو أوضح تعبير عن الحرية عندما تصاحبها المسؤولية ، وعلى ذلك فإن الشورى هي في صدارة حقوق الإنسان الأساسية التي تقابلها واجباته الضرورية ، واكبر دليل على ذلك هو تطبيق الشورى في اختيار الخلفاء الراشدين الاربعة [٣].

عند البحث في مفهوم الشورى يُلاحظ ان جميع من كتب في هذا المجال كان يؤكد على ضرورة وجود نظام الشورى في الدولة ويحث عليها استناداً للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، الا ان القليل من منظري الفكر السياسي الاسلامي المعاصر هم من قاموا بتوضيح الآليات والطرق السليمة لتطبيق الشورى في الدولة الاسلامية المعاصرة ، وقاموا بتحديد الاطار العام للشورى بصفتها مفهوماً مستقلاً ذو دلالة سياسية إسلامية [٤].

- عرفها حسن الترابي بانها "حكم يصدر عن اصول الدين وقواعده الكلية قبل ان تقرره الادلة الفرعية من نصوص الشرع . فمن عقيدة التوحيد إسلام الربوبية والحكم والسلطة لله ،

---

[١] البنا ، حسن ، رسالة التعاليم ، باب العمل ، ص ٦.

[٢] سورة الشورى ، أية ٣٨ .

[٣] ابو فارس ، محمد ، (١٩٨٦)، النظام السياسي في الاسلام ، دار الفرقان ، عمان ، ص ٢٤٤.

[٤] بلقزيز ، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مرجع سابق ، ص١٧١.

والايمان بأن البشر سواسية في العبودية لله ، بذلك يتحقق التحررالسياسي الذي يستلزمه نظام الشورى ... إذ يصبح الناس قاطبة هم المستخلفون على سلطة الارض ولكل منهم نصيبه المستحق من السلطة ... فمبدأ حاكمية الله المطلقة واستخلاف البشر على الارض ، وما آتاهم من حرية وقوة يمارسونها بها سلطاناً على الاشياء والاناس ، كل ذلك يجعل العباد شركاء احراراً سواسية لايقومون الا بالشورى ، وهي التعاون باجتماع الرأي على الامر الخاص على ان يكون لصاحبه القرار ، وعليه المسؤولية ، وعلى الامر العام بحيث لايستبد به فرد ويسألون عنه جميعاً"[١].

- عرفها راشد الغنوشي كما يلي " الشورى في الاسلام ليست حكماً فرعياً من احكام الدين يستدل عليها بأية او آيتيين وبعض الاحاديث والوقائع ، وانما هي اصل من اصول الدين ومقتضى من مقتضيات الاستخلاف ، اي حيلولة السلطة الربانية الى العباد ....، ومن ثم كانت الشورى العمود الفقري في سلطان الامة ، ونهوضها بأمانة الحكم "[٢].

والشورى في القرآن لها دلالات عميقة تدلل على ما ذكر سابقاً ، قال الله تعالى (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)[٣] ، ويقول تعالى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[٤] ، ان ذكر الشورى في سورة مكية وقبل قيام نظام سياسي للمسلمين ، يؤكد على عمق واصالة الشورى في المجتمع الاسلامي اضافة الى ان الاية جاءت بجملة اسمية لتحمل معاني الثبات والرسوخ والاستقرار وانها جاءت مطلقة لتؤكد ان الشورى منهج عمل عند المسلمين يشمل السياسة وغيرها [٥].

انقسم علماء الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في اطار رؤيتهم لعلاقة الشورى بالديمقراطية الى اتجاهين ؛ فمنهم من يرى الشورى والديمقراطية نقيضان لا يلتقيان رفضاً للديمقراطية كمفهوم غربي غير اسلامي ، ومنهم من يراهما وجهان لعملة واحدة ، حيث اعتبر يوسف القرضاوي الشورى اصلاً للديمقراطية [٦] ، ويرى عبد الاله بلقزيز ان نظام الشورى يتشابه مع

---

[١] الترابي ، حسن عبد الله ،(١٩٨٨)، نظرات في الفقه السياسي ، الشركة العالمية لخدمات الاعلام ، الخرطوم ، ص٧٣-٧٤.

[٢] الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الاسلامية ، مرجع سابق ، ص١٠٩.

[٣] سورة آل عمران ، الاية ١٥٩.

[٤] سورة الشورى ، الاية ٣٨.

[٥] الكيلاني ، عبد الله ابراهيم ، (٢٠٠٨)، القيود الواردة على سلطة الدولة في الاسلام ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ، ص١٨٤.

[٦] القرضاوي ، يوسف ،(١٩٨٨)، الصحوة الاسلامية ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص١٠٨.

نظام الديمقراطية في ثلاثة امور هي التمثيل والتكليف والحق في المعارضة [١] مما يؤكد صحية العلاقة بين الديمقراطية والشورى اذا ما حافظنا على المرجعية الاسلامية لها .

ويرى فتحي يكن ان الديمقراطية تعني " حاكمية الشعب وسيادته في الدولة" بمعنى " ان الشعب يحكم نفسه بنظام يصنعه بنفسه " واما الشورى " فلا تعدو ان تكون استطلاع رأي فرد او فريق من الناس في تفسير حكم شرعي او فهمه او اجتهاد في امر من الامور في ظل التشريع الاسلامي "[٢] من هنا يظهر ان العمل بالشورى يأتي من باب الاستئناس وليس من باب الوجوب والالزام .

وتناول بلقزيز ايضاً بعض تعريفات الشورى بالقرب من الديمقراطية ولكن بشكل يراعي الشريعة الاسلامية ، حيث عرفت بانها " تطبيق الديمقراطية على قاعدة الشريعة"[٣] ، مما يظهر القواسم المشتركة الكثيرة بين المفهومين ، الا ان مرجعية الشورى للاسلام تبقى موجودة في فهمها وتطبيقها.

ومنطلق دخول الديمقراطية الى الفكر السياسي الاسلامي المعاصر جاء من حاجته الى التجديد الذاتي والمراجعة النقدية لتطوير خطابه الفكري ، ومسلكياته الثقافية وفي هذا الاطار حصل الاقتراب من فكرة الديمقراطية ، فبمقدار ضعف الدولة يكون حجم تسلطها [٤]، كما ان تجربة الاسلاميين في الحكم ساهمت في تأكيد الحاجة للمنحى الديمقراطي، مع انبعاث التيار الاصلاحي او الوسطي او المعتدل ، الى جانب قبول بعض التيارات الاسلامية الانخراط في المشاركة السياسية على قاعدة الالتزام بقواعد الديمقراطية [٥].

وبناءً عليه فأذا كان المقصود بالديمقراطية في الدولة الاسلامية هو الاخذ برأي الاغلبية في قراراتها واختيار حاكمها وممثليها في السلطتين التشريعية والتنفيذية شريطة ان لا يحلوا حراماً ولا يحرموا حلالاً وان يحافظوا على المرجعية الاسلامية للدولة ، فالاصل ان ذلك يكون صائباً

---

[١] بلقزيز ، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، مرجع سابق ، ص١٨١.

[٢] يكن ، فتحي ،(١٩٧٤)، مشكلات الدعوة والداعية ، ط١، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، ص١٨١.

[٣] بلقزيز ، المرجع السابق ،ص١٧١-١٧٣.

[٤] watt, Montgomery, 1968, Islamic political thout : the basic concepts , Edinburgh university press , Edinburgh , p 73-77

[٥] وقائع مؤتمر ،(٢٠٠٧) ، نحو خطاب اسلامي ديمقراطي مدني ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان، ص١٨٨.

لانه يمثل واقع الشورى ولكن ضمن المفهوم المتداول حالياً وهو (الديمقراطية) ، لان الاصل في قبول الشيء او رفضه يبنى على المعاني والدلالات ولا يبنى على المسميات .

ويستنتج من أدبيات الحضارة الاسلامية حكمة مشروعية الشورى التي تكمن بالأمور التالية [١]:

١- إعزاز كرامة العقول .

٢- منع الاستبداد بالرأي .

٣- إرشاد الحكام ولاة الأمر .

٤- الوصول إلى وجه الصواب .

٥- تأليف القلوب وتطييبها.

٦- ضمان النجاح في تنفيذ القرارات .

٧- الإفادة من المعرفة والخبرة .

٨- الكشف عن الكفايات والقدرات .

٩- إقامة الحجة على المخالفين الرأي .

١٠- تمييز الناصحين الخالصين .

٣- العدل :

قال تعالى (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [٢]، العدل في الدولة نهج ومسيرة بناء تبدأ من زمن الرسول وارسائه للعدل كممارسة في الدولة الاسلامية ويمكن ان نحلل بعض ممارسات العدل داخل الدولة الاسلامية ومعنى اللفظ على النحو الاتي [٣]:

---

[١] الإمام، احمد علي ، (٢٠٠٦)،بحث بعنوان:الشورى والمؤسسات التشريعية الحديثة-إستخلاص من كتاب (الشورى- مراجعات في الفقه والسياسة والثقافة) ، المجلس الاوروبي للافتاء والبحوث ،اسطنبول ، ص ٤.

[٢] سورة النساء، اية (٥٨).

[٣] عبد الغني، محمد أحمد ،(٢٠٠٤) ،العدالة الاجتماعية في ضوء الفِكْر الإسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه ، ص ٦٣.

– الاستقامة : قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [١]، فقد أمر الله تعالى عباده بالعدل وهو الاستقامة على الحق، وهذه قاعدة مطلوبة من الحاكم والمحكوم على حد سواء في الدولة الاسلامية.

– الإنصاف : قال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [٢]، وفي هذه الآية دلالة على النهي للذين آمنوا من أن يحملهم بغضهم لقوم على أن لا ينصفوا لهم ويعدلوا معهم، لأن من يبغض قوماً يحمله بغضه على أن يكون ظالماً لهم، أو جائراً عليهم، أو معتدياً على حقوقهم في قوله، أو فعله أو حكمه ، وهذا الموضوع قد يفيد في الية التعامل في الانظمة المعاصرة مع المعارضة الذين يخالفونك في الراي والطريقة وهنا تكون افضل وسيلة للتعامل معهم هي التعامل بالحسنى .

– الوسطية: قال تعــالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) [٣]، والوسط في الشيء أعدله وخياره ، فالامة والدولة الاسلامية والقائمون عليها لابد لهم ان يكونوا قائمين بكلام الله تعالى وسنة نبيه في التعامل بالوسطية في المنهج والحكم وشؤون الحياة المختلفة .

وعليه فيستوجب على الحاكم والمحكوم القيام بهذه الشروط الاساسية الواجب اقامتها في الدولة الاسلامية ، التي تعبر عن عمق الفكر السياسي الاسلامي الصحيح بفهم الدولة وواجباتها .

المبحث الرابع : الدين والدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

يتناول هذا المبحث بداية جدلية العلاقة بين الدين والدولة والسلطة في اطار تفكيك اوجه العلاقات بينهما وتوضيحها ، ويتناول بعد ذلك الحاكمية والدولة وامكانية توسط الحاكمية للعلاقة بين الدين والدولة ، ويتناول ايضاً السلطة الثقافية والدينية والسياسية والعلاقة بين تلك السلطات كمحرك للدولة ومعيار لسير المجتمع .

---

[١] سورة النحل ، اية (٩٠) .

[٢] سورة المائدة ، اية (٨) .

[٣] سورة البقرة ، اية (١٤٣) .

المطلب الاول : جدلية العلاقة بين الدين والدولة :

اذا ما نظرنا الى التاريخ السياسي المدون يمكن ان نتحدث عن ثلاثة انماط رئيسية توضح علاقة الدولة بالدين ؛ الاول نمط الدولة المتماهية مع الدين القائم حكمها على ادعاء تطبيق احكامه ، اما النمط الثاني فهو الدولة القائمة شرعيتها على الدين والمتوسلة إياه اداة من ادوات تبرير النظام وسياساته ، اما النمط الثالث فهي الدولة المحايدة تجاه الدين القائمة على شرعيات مدنية بشرية لا مكان فيها لاي نوع من انواع استغلال الدين في السياسة ، وعرف النمط الاول باسم (الدولة الدينية – الثيوقراطية) وعرف النمط الثاني باسم (الدولة السلطانية – المتأدينة) وعرف النمط الثالث باسم (الدولة العلمانية الحديثة – لا دينية) [١].

الدولة الثيوقراطية سادت في اوروبا في اواخر القرن الثامن الميلادي حين تفسخت الامبراطوريات القديمة ، واتسع سلطان الكنيسة ، واصبحت طبقة رجال الدين (الاكليروس) هي التي تمارس الحكم وتمتلك السلطة السياسية ، غير ان هذا النموذج لم يطبق في عهد الدولة الاسلامية بصورته المطلقة الالوهية، من هنا يستخلص ان جميع انماط العلاقة بين الدين والدولة المذكورة في الفقرة السابقة لم تكن صافية في تمثيلها لاشكال الفصل الممكنة بين السياسي والديني والاجتماعي ، في اية دولة في التاريخ ، وانه يوجد كثير من التفاصيل التي لم تدرس ولكن تبقى هذه الانماط الاصدق في تمثيل الصلة بين الدين والاجتماع السياسي في التاريخ الانساني [٢].

ان الدين الذي يتماشى مع السلطة ويتودد اليها لنيل رضاها ليس دين الله الذي ارتضاه لعباده ، بل هو صورة مشوهة عنه يقدمها محتكرو السلطة للناس لخداعهم ، ذلك لان الدين الحق الذي هو دين الله ليس في يد أحد من الناس ولا يخضع لسلطان او هوى ، فالاصل ان المجتمعات تقوم على اساس التكافؤ بين الدين الالهي والسلطة التي تلتزم بتعاليم الدين ولا تدعي امتلاكها للدين واحكامه[٣].

يوجد في البلدان العربية والاسلامية الحديثة نوعان من تدخل الدولة في المجال الديني، انتجا على اختلافهما النتائج عينها ، النوع الاول من التدخل وهو الغالب ويقوم على استغلال الدين سياسياً ،

---

[١] بلقزيز ، عبد الاله ، (٢٠١٣) ، الدين والدولة في الاجتماع العربي المعاصر ،ندوة الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ص ٣٩.

[٢] بلقزيز ،الدين والدولة في الاجتماع العربي المعاصر ،مرجع سابق ،ص ٤٠.

[٣] شحرور ، محمد ،(٢٠١٤)، الدين والسلطة – قراءة معاصرة للحاكمية ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ص١٣ .

اما النوع الثاني فيكون بتهميش الدين واقصائه مع اللجوء للعنف احياناً ، والنوعان شكلا مجتمعين حالة من التلاعب بالدين وطهارته لحساب اغراض ومصالح سلطوية تحقق مآرب من يمتلكون زمام السلطة[١].

ويكمن الخطر على الدين الاسلامي في مجتمعاتنا المعاصرة في ثلاث جهات ؛ الاولى جهة القول بامتلاك الدين نظاماً كاملاً في السياسة والاقتصاد ، والثانية جهة القول بتطبيق الشريعة من اجل تصحيح النظام العقدي والشرعي او اكماله ، والثالثة جهة استخدام الدين في الصراع على السلطة كمثل القول للمواطن انتخبني او انتخب حزبي لان ديني اصح او افضل او لان برنامجي الافضل من الناحية الدينية ، ويترتب على ذلك زج الدين بما ليس فيه وتحميله عبئاً سياسياً لا صلة له به[٢].

من هنا يتضح ان علاقة الدين بالدولة علاقة ازلية لا يمكن لها ان تنتهي الا بانتهاء الانسان ووجوده ، إذ لايمكن للعقل البشري في ظل الاطار الروحاني الا ان يلجأ للدين ، كما هو بحاجة الى نظام يحفظ حياته ومؤسساتها وهي الدولة ، مما يقودنا الى اهمية الدولة المدنية (في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر) التي تقوم على اعتماد الاصول الدينية كمرجع مع احترام معايير الديمقراطية الحديثة بشكل يحفظ المرجعية الاسلامية ولا يخالفها .

المطلب الثاني : الحاكمية والدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

تتجلى صورة الحاكمية الرشيدة للدولة (بالمعنى العام) بانها تعتمد فى قراراتها على الشفافية والصدق مع الواقع الذى تتعامل معه، وتتأمل إنجازاتها وعثراتها بشكل مستمر، ولتحقيق ذلك لا بد من نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة لتصبح سمة الفرد الفاضل الرشيد والمؤسسة الفاضلة الرشيدة والتنظيم الفاضل الرشيد ، والحاكمية تستند الى صواب القرار وعقلانية مؤسسات صنع القرار ، وعليه فالمعلومات والحقائق الموثقة عبر المنهج العلمى هى التى تجعل القرار رشيدا بحق، وهى التى تمنح السياسة العامة التى تبنى عليها الاستمرارية والدوام، شريطة أن تؤخذ هذه المعلومات

---

(١) بلقزيز ،المرجع سابق ،ص ٤٩.

(٢) السيد ، رضوان ، (٢٠١٣) ، الدين والدولة من منظور اسلامي عصري منفتح ،ندوة الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ص ١٧٣.

مأخذا جادا وأن تكون هى ذاتها دقيقة وصادقة [١].

أما في اطار الفكر السياسي الاسلامي المعاصر فان الحاكمية تعني التوسط والتكامل بين الدين والدولة؛ فاذا كان الدين لا يملك ادوات الاكراه ويعتمد على سلطة الضمير (القبول الطوعي) كقاعدة (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)[٢] ، فأن الدولة بعكسه تماماً فهي التي تملك ادوات الاكراه وتعتمد على سلطة الاكراه لانها تأمر وتنهى وتمنع ولا تُحرم ، من هنا جاءت الحاكمية كدلالة من دلالات قيام الدولة المدنية التي تزاوج بين الدين كمرجع والدولة كسلطة ، بمعنى ان الدولة تعتمد على الاسلام كمرجعية لها ، فتصيغ الدولة تشريعاتها وقوانينها التي تحكم تعاملات الدولة والمواطنين بشكل يحقق المرجعية الاسلامية ويجزي منفذها ويعاقب مخالفها[٣].

أن مفهوم الحاكمية يعبر عن جدلية العلاقة بين الدين والدولة عبر المراحل المختلفة التي ابتدأت من الكتب الفقهية التراثية مروراً بالاسلام السياسي المعاصر ، وصولاً الى الحركات السلفية الجهادية . ولذلك لابد من وجود تصور معاصر للحاكمية يضع العقل المسلم على بداية الطريق ، ويتيح له الخروج من القوالب النمطية بأن يكون قادراً على اتخاذ الشكل الملائم في مجتمعه حسب احتياجاته، وان لا يتعدى دور الفقه على الشعائر الدينية ، وان يتاح المجال لِ (اولي الامر – السلطة التشريعية) لاصدار القوانين الخاصة بالمجتمع لكي لا يحدث اختلاط بين (الفقه والقانون) ، ولتحقيق التصور المطروح سابقاً حول الحاكمية الرشيدة وتطبيقها الحالي في مجتمعاتنا [٤] .

---

[١] زايد ، احمد ،(٢٠١٠\١٢\٢٠)، دعم القرار والحوكمة الرشيدة ، جريدة الشروق ، العدد ٦٨٨، القاهرة ،ص١٢.

[٢] سورة البقرة ، اية ٢٥٦ .

[٣] شحرور ، الدين والسلطة – قراءة معاصرة للحاكمية ، مرجع سابق ، ص٤٤١ .

[٤] شحرور ، الدين والسلطة – قراءة معاصرة للحاكمية، مرجع السابق ، ص٤٢٨ .

الفصل الثالث : الدولة المدنية ومؤشراتها في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر:

إن الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر لها ماهيتها ومنظريها ومؤشراتها وركائزها ومقوماتها التي تميزها عن غيرها ، والتي تعطيها صفاتها المميزة خاصة في ظل تباين استعمالات مفهوم الدولة المدنية في الواقع السياسي المعاصر ، وستتناول الدراسة ذلك ضمن التفصيل التالي.

المبحث الاول : طبيعة الدولة المدنية وعلاقتها بالدولة الدينية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر:

ان المتتبع لمفهوم الدولة المدنية يرى أنه استعمل بمعانٍ متباينة بين منظري الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، وشكل استعمال المصطلح اختلافاً يعكس وجهة نظر المفكرين الذين تناولوه حسب فهمهم لعلاقة الاسلام بالحكم والدولة ، ويفيد تحديد ماهية المفاهيم في إعطاء درجة عالية من الدقة ، والقصد بالدقة في هذا المجال التحديد الدقيق للمصطلحات وذلك حتى لا يتم الوقوع في خطأ تداخل المصطلحات وخاصة المصطلحات السياسية التي بها تقارب شديد بين مفاهيمها ، ومن هنا فان البناء الخاطئ على مفهوم غير دقيق المعنى يؤدي الى بناء دراسة كاملة على أساس خاطئ مما يحدث اختلاطاً في المفاهيم.

يقع بعض الباحثين في خطأ الخلط بين الدولة المدنية والدولة الدينية ، وعليه لا بد فك اللبس بينهما وتحديد المعالم العامة والخاصة لهما وصولاً لفهم اشمل للمفهومين .

المطلب الاول : ماهية الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

يهدف هذا المطلب الى شرح وتوضيح المتغير التابع في هذه الدراسة (الدولة المدنية) للوصول الى صيغة توضيحية للاطار النظري لكافة جوانب المفهوم الذي يؤدي الى إدراك اعمق عند تطبيقه على حالة الدراسة، ومن هنا فستقوم الدراسة بتغطية كافة الأطر النظرية للمفهوم في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر على النحو الاتي :

اولاً : ماهية الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر :

بعد تناولنا لابرز تعريفات الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في الفصل الاول من هذه الدراسة سنضيف تناولنا لتعريف الدكتور محمد عمارة للدولة في الاسلام بأنها : دولة مدنية تقوم الشورى كمبدأ عمل وآلية لاتخاذ القرارات في جميع مؤسساتها ، والامة فيها مصدر السلطات شريطة الا تحل حراماً او تحرم حلالاً[١].

وخليل عبد الكريم في كتابه (الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية) ، يؤكد ان الدولة الدينية في الاسلام بدأت وانتهت في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) حيث كان هو الحاكم المعصوم الذي لايجوز الانقلاب عليه او معارضته حيث ان معارضته تعد كفراً ، وطاعته واجبة ، اما الدولة المدنية فحاكمها بشر غير معصوم وطاعته لا تكون الا في الحق ومعارضته جائزة ما دامت من اجل خدمة الامة الاسلامية[٢].

صبري خليل يوضح معنى الدولة المدنية بالآتي " فالدولة المدنية بمعناها الغربي الذي يفصل الدين عن الدولة ومؤسساتها وإدارتها، ويقصر دوره على تنظيم العلاقة بين العبد وربه، ليست مصطلحا إسلامياً ولا يعبر عن مضمون مقبول . أما الدولة المدنية إن كانت بمعنى أن الدولة لها مؤسسات يتولي إدارتها الأكفأ من أهل العلم بها، وإن الشريعة الإسلامية هي المرجعية التي تدار بها مؤسسات الدولة فإن الدولة المدنية تكون اصطلاحاً مقبولا إسلامياً، فالفكر السياسي الاسلامي المعاصر يدعم الدولة المدنية بالمعنى المضاد لديكتاتورية رجال الدين والحكم بالحق الإلهي، ويرفض الدولة المدنية بمعنى استبعاد الدين عن المرجعية لمؤسسات الدولة وقوانينها" [٣].

احمد كمال ابو المجد يوضح معالم الدولة المدنية بأنها ليست الدولة الدينية او حكومة رجال الدين ، بل هي الدولة التي يكون بها حكومة شعبها متدين تقوم على احترام الاسلام كمرجع لتعاملاتها وترفض الطاعة الموجهة لرجال الدين[٤] .

---

[١] عمارة ، محمد ، (٢٠٠٩)، في النظام السياسي الاسلامي ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،مصر ،ص٤٥.

[٢] عبد الكريم ،خليل ،(١٩٩٥)، الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية ، دار مصر المحروسة ،القاهرة ،ص١٤.

[٣] خليل ، صبري محمد ، (٢٠١٣\١٠\٢٠)، مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامى، موقع سودانيل ،الرابط: http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/252-2009-09-06
.

[٤] ابو المجد ، احمد ،(٢٠١٣)،ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية ، مجلة عالم الفكر ، العدد٤،المجلد٤١، الكويت، ص٢٩١.

يُلاحظ مما سبق وبعد تناولنا لابرز تعريفات المفهوم ونشأته اسلامياً ان مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر يقوم على كثير من مؤشرات الحياة السياسية والدولة الحديثة (كالحريات والعدالة و احترام الانسان و احترام ارادة الامة) سنوضحها لاحقاً ، اما الاسلام فيقبل الدولة المدنية مادام مرجع عملها هو الدين الاسلامي (دستور الدولة) .

ومن هنا ندرك رؤية المفكرين الاسلاميين و نظرتهم الى الدولة المدنية والى ضبط المفهوم لكل منهم، فالدولة المدنية تقوم - بناءً على ما سبق – في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر على (المرجعية الاسلامية – ولايمكن فصل الدولة عن الدين الاسلامي).

وبناءً على ما سبق تستنتج الدراسة التعريف التالي للدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر استناداً لمؤشراتها الموضحة وهو :

هي الدولة التي تقوم على الشورى والاخذ برأي الاغلبية في قراراتها واختيار حاكمها وممثليها في السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتقوم على المواطنة المتساوية دون التحيز لدين او لغة او عرق ، وتؤمن بسيادة القانون وبالحريات السياسية والمدنية شريطة ان يكون دستورها الذي يحكم كل ذلك مبنياً على الدين الاسلامي وملتزماً به ، بحيث انه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً.

ثانياً : اختلاف منظرو الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في مفهوم الدولة المدنية :

ان البحث في مفهوم الدولة المدنية في اطار الفكر السياسي الاسلامي المعاصر يظهر ان هذا المفهوم خلافي في فهمه وقبوله والتعامل معه حسب فهم الباحث له ، ومن هنا ستعرض الدراسة ابرز التيارات الفكرية في الاسلام بناء على قبولها وتعاملها مع مفهوم الدولة المدنية على النحو الآتي [١]:

- اتجاه يرى ان مصطلح الدولة المدنية ذات المرجعية الاسلامية هو ادق تعبير عن حال الدولة الاسلامية المعاصرة كيوسف القرضاوي وراشد الغنوشي وعبد الاله بلقزيز.
- اتجاه يرفض التعريف الغربي للدولة المدنية (اللادينية) مما يجعلهم رافضين لاستعمال المفهوم وتطبيقه على الدولة الاسلامية كحسن الترابي.

---

[١] سالم ، احمد، (٢٠١١)،الدولة المدنية المفاهيم والاحكام ، دار عالم النوادر – العصرية للنشر والتوزيع، مصر ، ص٥٦.

– اتجاه يرفض استعمال مصطلح الدولة المدنية رفضاً قاطعاً بغض النظر عن دلالاته ومعانيه ومرجعيته ، على اعتبار انه كفر واضح ، ومنهم السلفيون وتحديداً حزب النور السلفي بمصر.

ويكون بذلك الاتجاه الاول هو الاكثر استعمالاً حالياً خاصة من قبل الجماعات الاسلامية التي وصلت للحكم في العديد من الدول العربية ، ويدعم ذلك تحليل الدراسة لمؤشرات الدولة المدنية والتي تؤكد ان الدولة الاسلامية المعاصرة هي (دولة مدنية مرجعها الاسلام) .

المطلب الثاني : الدولة المدنية والدولة الدينية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

في اطار تحليل مفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية يُلاحظ ان هناك التباساً في استعمالات وفهم كلا المصطلحين ، الامر الذي يتطلب تفصيلا لحدود المفهومين ووقوفاً عند خصائص المفهومين للقدرة على التمييز بينهما ، خصوصاً ان بعض منظري الفكر السياسي الاسلامي المعاصر يتعامل مع الدولة المدنية في الاسلام على اساس انها دولة دينية وهذا ما دعانا الى التفريق والتمييز بينهما.

فالدولة المدنية وضحتها الدراسة سابقاً بأنها الدولة التي تقبل الآخر وتقبل تعدد الاديان والاراء ، اما الدولة الدينية فهي : الدولة التي يكون حاكمها أو حكامها يزعمون أنهم يصدرون في كل ما يقولون ويفعلون عن وحي من الله إليهم مباشرة. ولذلك لا يمكن مناقشتهم أو محاسبتهم. والذي يدعي مثل هذه الدعوى يشترط فيه أن يكون رجل دين او يدعي الحفاظ عليه ، والبعض عرفها بأنها حكم رجال الدين(١).

- **خصائص الدولة المدنية والدولة الدينية :**

تعد المرجعية الأساسية للدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر هي الدستور الذي يستند على الاسلام كمرجعية واساس لقواعده التشريعية ، اما الدولة الدينية في بعض النماذج الاسلامية المعاصرة فأن أبرز سمة لها هي المرجعية الى شخص والولاء والطاعة المطلقة له ، ومثال على ذلك مرجعية الولي الفقيه في الحالة الشيعية في إيران ويعد هذا المثال بعيداً عن تعاليم

---

(١) ادريس ، جعفر ،(٢٠١١)، الدولة الدينية والدولة المدنية ، مجلة البيان ، العدد ٢٨٧، الرياض ، ص٢.

الدين الاسلامي التي ترفض الولاء لشخص على حساب الولاء لله ورسوله ، ويعد مفهوم المواطنة في الدولة الدينية مفهوم قاصر وعابر؛ لانه يقوم على أساس تمييزي لأبناء الطائفة أو أبناء المذهب ، ولا يقوم على أساس المواطنة المتساوية بين أبناء المجتمع الواحد، وعابر لأنه عادة تكون الولاءات فيه عابرة للحدود والأوطان وهو ما يختلف عنه في الدولة المدنية . ومن السمات المحددة الانحياز السياسي والمذهبي: فالدولة الدينية لا تعترف بالحياد أمام الاديان، وهذه سمة واضحة في الحالات التي شكلت تجسيدات سلطة أو وصلت إلى الدولة بعكس الدولة المدنية التي تحترم الاديان من احترامها ان لا اكراه في الدين . كذلك من السمات ما يسمى بالشخصانية: فالدولة الدينية لا تقوم على مؤسسات، بل على شخصية الحاكم والولاء له ، حيث يمثل المرجعية الأعلى للمجتمع، وليس حكم المؤسسات والقانون، وتكاد الشخصانية أيضًا تصطبغ بصبغة التقديس، فالحاكم ما دام مؤمنًا وما دام يطبق الشريعة فمعارضته تعد نوعًا من الإثم في اطار الدولة الدينية الامر المرفوض تماماً في الدولة المدنية الاسلامية [١].

ومن السمات التسلط السياسي على الدين: وهذا يختلف عن توظيف الدين، إذ ان المشكلة الحقيقية التي تواجهنا في المجال الإسلامي عكس المشكلة التي واجهت الغرب، حيث تتغلب المؤسسة الدينية على غيرها في الواقع الغربي ، أما الواقع الاسلامي فالذي تغلب هو السياسي، ممثلاً في الدولة. ومن السمات: العدوانية حيث ان الدولة الدينية دولة أيديولوجية، والدولة الأيديولوجية بطبيعتها عدوانية، فإما أنها عدوانية، أو تجلب العدوان لنفسها باستفزازها للآخرين وتدخلاتها في شؤونهم، وإما أنها تتسلح وتستعد لانها تتوهم أن هناك أعداء دائمين يقفون لها بالمرصاد، وإما أنها بتدخلاتها في شؤون الآخرين تجلب لنفسها العدوان . من هنا ندرك ان مفهوم الدولة الدينية غير مقبول اسلامياً اما الحديث عن الدولة المدنية او الدولة الاسلامية فيكون صائباً ويتلائم مع واقع الدولة في الاسلام [٢].

ان تفكيك مصطلح " الدولة الدينية" ينتج : الدين والدولة والسياسة. وينصرف ذهن البعض عندما يسمع الكلمة الى الاسلام، والدين ليس الإسلام فقط ولكن هناك المسيحية واليهودية وبعض الديانات الأخرى المختلفة. ومن الأديان ما هو مشروع روحي بحت، ومنها ما هو مشروع اجتماعي وروحي معًا . وان مصطلح المدنية (عند البعض) يظهر كحيلة للهروب من كلمة "علمانية" فهي إحدى حيل التلاعب بالمصطلحات خاصة اذا كان الهدف هو ان نطلق كلمة الدولة

---

[١] الانصاري ، عبد الحميد ،(٢٠١٣)، ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١، ص ٢٩٢.

[٢] الانصاري ، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

المدنية على الدول المسلمة لكي نغطي علمانيتها ، اما مصطلح الدولة المدنية في الاسلام فيكون مقبولاً عندما تستند الدولة الى المرجعية للدين الاسلامي في كافة تعاملاتها وتشريعاتها مهما اختلفت مسمياتها [١].

ان بعض الحركات الإسلامية المعاصرة (المتشددة) يتلخص مفهوم الدولة الدينية لديها في أنها الدولة التي تطبق تعاليم الإسلام باعتبار الإسلام دينٌ ودولة، وذلك يعني (من وجهة نظرهم) أن يكون الإسلام دين الدولة، وان الشريعة الإسلامية هي المرجعية الاساسية للتشريع، لتحل محل القوانين الوضعية، بما يعني اضطلاع رجال الدين بدور أساسي في هذه الدولة، واعطاء الحاكم حق الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، مستندًا الى الحق الإلهي ، وهذا الشيء بكل مقاييسه يعد خاطئاً وبعيداً عن الفهم الصحيح للدولة في الاسلام . أما الدولة المدنية الاسلامية فتقوم على الدستور الذي يعتمد الاسلام مرجعاً وظابطاً لتشريعاته ، وعلى الحريات المدنية والانسانية وقبول الآخر بعيداً عن التطرف والمغالاة في فكر اي حركة او جماعة اسلامية [٢].

المبحث الثاني : منظرو الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

يتناول هذا المبحث ابرز منظري الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، من خلال دراسة وتحليل آرائهم وافكارهم السياسية في الدولة المدنية ورؤيتهم لعلاقة الاسلام بالدولة ، وسنتناول هؤلاء المفكرون حسب التالي :

أولا : محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م) :

شكل الانحلال الداخلي في المجتمع الإسلامي المنطلق لفكر محمد عبده من والحاجة الماسة إلى التجديد في الإسلام ، هدفه الأول إقامة المجتمع الصالح، وأمامه صورتان متناقضتان للمجتمع الإسلامي : صورة قديمة جميلة تعود إلى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين، وصورة مشوهة للمجتمع الإسلامي بعهده ، ولاحظ تعقيد الأمور بوجود نوعين من التعليم في مصر: تعليم ديني تقدمه الكليات الدينية التابعة للجامع الأزهر، وتعليم

[١] الشطي ، سليمان ،(٢٠١٣)، ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١، ص ٢٩٥.

[٢] التميمي ، عبد المالك ،(٢٠١٣)، ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١، ص ٢٩٧.

عصري تقدمه المدارس الحكومية، وأسفر هذا الوضع الغريب عن نشوء طبقتين من المثقفين والمتعلمين : طبقة المثقفين ثقافة إسلامية تقليدية ترفض كل تجديد وتدين الغرب وثقافته، وطبقة المثقفين ثقافة غربية أو عصرية تنادي بالتطور والتغيير وترحب بكل جديد في ميداني الفكر والعمل[١].

رفض الإمام محمد عبده السلطة الدينية ، ولم يناد بالعلمانية وإنما نادى بالسلطة المدنية الإسلامية متأثراً بما تعرض له المجتمع الاسلامي من اشكال الانحلال والحاجة للتجديد ، فهو يقول أن الحاكم ليس له سلطة دينية فيحكم علي عقائد الناس بالفساد أو الصلاح ، كما كان يفعل الباباوات في أوروبا، و إنما الحاكم الإسلامي سلطته مدنية و يحكم بالشرع الإسلامي كسلطة تنفيذية تنفذ هذا الشرع، و ليس وسيطاً بين الله و عباده ، وبذلك يظهر الامام محمد عبده كأول مفكر إسلامي يمهد الطريق امام وجود الدولة المدنية ولكن من وجهة نظر اسلامية[٢].

منهج محمد عبده في الإصلاح : يقوم على [٣]:

أولاً : من هذا المنطلق نادى بالصلاح الديني ، و تحرير الفكر من التقليد.

ثانياً: الاصلاح اللغوي، بتحرير اللغة من الشكليات و الزخارف و المحسنات و السجع الذي لا يضيف إلى المعني شيئاً.

ثالثاً: الإصلاح السياسي ، بمناهضة الاحتلال، و لكنه تخلي عن ذلك فيما بعد، و ركز علي الهدفين الأولين.

ثانياً : محمد رشيد رضا : (١٨٦٥-١٩٣٥) :

يقول رشيد رضا مستنداً لقوله تعالى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[٤] "ليس بين القانون الأساسي الذي قررته هذه الآية وامثالها علي إيجازها

---

[١] محافظة ،علي ،(٢٠١٠)، حركات الاصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه في مطلع القرن الحادي والعشرين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٤٥.

[٢] عبده ، محمد ، (٢٠٠٤)، الاسلام دين العلم والمدنية ، تحقيق عاطف العراقي ، دار الوفاء ، الاسكندرية ، ص ٣١.

[٣] محافظة ، المرجع السابق ، ص ٤٧-٤٨ .

[٤] سورى الشورى ، اية ٣٨.

وبين القوانين الأساسية لأرقى حكومات الأرض في هذا الزمان إلا فرق يسير نحن فيه أقرب إلي الصواب وأثبت في الاتفاق منهم ، إذا نحن عملنا بما هدانا إليه ربنا ، وهم يقولون أن مصدر القوانين الأمة ونحن نقول بذلك في غير المنصوص في الكتاب والسنة ، والمنصوص قليل جدا"[١].

ووضح رؤيته لواقع الشورى بقوله " أن الشورى الإسلامية أقرب إلى الصواب من الديمقراطية، ذلك أن هذه الحكومات توجب العمل برأي الأكثرية عند الاختلاف، أما المسلمون فإن ما يختلفون فيه يردّوه إلى الكتاب والسنة ويعرضونه على أصولها وقواعدها ، فالأكثرية لا تصيب دائما الحق ولا يطمئن مجموع الأمـة بالتالي إلى رأيها"[٢]

رأى رشيد رضا أنه لا فرق أبدا بين الديمقراطية كنظام حكم وبين الشورى الإسلامية إلا في جزء واحد ، وهو أن العمل الديمقراطي يقحم الناس في كل شئون الحياة لأنه لا نص مقدس هنالك ، لكن في الإسلام هناك نصوص قاطعة الثبوت والدلالة لا مجال للاجتهاد أو إبداء الرأي بالقبول والرفض فيها (وهي قليلة جدا) ، لأن معظم النصوص لا تخلو من الدلالة الظنية أو الثبوتية ، مما يفتح الآفاق أمام المجتهدين والمشرعين وأهل الحل والعقد ، ليقننوا تشريعات الدولة علي غرار ما يصل إليه الحكم الحديث ، من آليات تحد من الظلم والاستبداد ، والانفراد بأخذ القرار ، وهذه الحدود الضابطة موجودة في كل الأنظمة الحديثة وليس في النظام الإسلامي فقط ، بيد أن تلك الضوابط في الاسلام هي نصوص إلهية قطعية الدلالة والثبوت ، وعند الآخرين هي اجتهادات بشرية محضة.

- **الاسلام والسياسة وعند رضا :**

تتجسد علاقة الاسلام بالسياسة وفصل الدين عن الدولة عند رضا بقناعته بشمول الاسلام ووسطيته ، حيث وضح في مجلة المنار موقفه الوسطي بين من يطالب بالدولة الديمقراطية الغربية ومن يتمسك بالاصول الاسلامية الرافضة لذلك بقوله " لابد من حزب وسط بين العامة وبين المتفرنجين يكون له جانب الى النظام والمدنية وجانب الى الدين النقي" [٣]، ويقول رضا " اذا بنيت السياسة على قاعدة الدين سلمت وسلم الدين ، واذا انفصلت عن الدين فسدت وافسدت

---

[١] رضا ، محمد رشيد ، ١٩١٠، تفسير المنار ، المجلد الخامس ، دار المنار ، القاهرة ، ص ١٩٩.
[٢] رضا ، المرجع السابق ، ص ١٨٩.
[٣] رضا ،محمد رشيد،١٩٠٦، مجلة المنار ، مجلد ٩، دار المنار ، القاهرة ، ص٢٨٦.

الدين"[١] ، مما يوضح نظرته القائمة على الرجوع للاسلام كاساس للسياسة واساس للمدنية ، حيث لا تصح الدولة والحكم الا بالرجوع للاسلام في القواعد العامة وترك الفرعيات الى اهل الحل والعقد .

ورفض رضا الاستبداد السياسي واعتبره طريقة لضياع الدولة ، يقول رضا " لا بقاء مع ظلم وفساد ، ولاعدل مع استبداد ، ولا هلاك مع اصلاح ، ولا اصلاح للدولة الا بصلاح الامة " [٢]

واعتبر رضا المرأة شريكة للرجل في كافة الشؤون السياسية حيث ان المرأة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ويدخل هذا في كافة شؤون الدولة وتشريعاتها ، اضافة الى النساء قد بايعن الرسول كبيعة الرجال بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [٣] الامر الذي اعتبره رضا يجيز مشاركة المرأة للرجل في الشؤون السياسية [٤].

ثالثاً : حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩):

حرص البنا على تعزيز فكرة (شمول الاسلام) فكان لديه عقيدة وشريعة ، دين ودولة ، والمسلم لا بد له ان يهتم بحياته الفردية والاسرية والاجتماعية والسياسية من أدب الاستنجاء الى إمامة الحكم وعلاقات السلم والحرب ، ويؤكد البنا ان لا فصل للدين عن السياسة وان ذلك يأتي من خلال اعداء الاسلام الذين يسعون الى اضعافه والغاء شموليته التي تعالج كافة مناحي الحياة [٥].

نبّه البنا إلى خطورة تأثر الحُكام المسلمون بأوروبا عندما قامت بفصل الدين عن السياسة والحكم، هذا الخطأ الفادح الذي أقدم عليه الحكام فأقصوا الإسلام عن السياسة وإدارة شؤون الأمة ورعايتها، وأعلن أن رجال الحكم والسياسة في بلاد المسلمين أفسدوا الذوق الإسلامي في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وعملهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة، وكما قال: وهذا أول الوهن

---

[١] رضا ،المرجع السابق ، مجلد ٦، ص٨٥٥.
[٢] رضا ،المرجع السابق، مجلد ١٧، ص٧.
[٣] سورة الممتحنة ، اية ١٢.
[٤] رضا ، محمد رشيد ،١٩٣٢، حقوق النساء في الاسلام ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بيروت ، ص١٣-١٧.
[٥] القرضاوي ، يوسف ، (١٩٩٦)،شمول الاسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص ٦٦.

والفساد[١].

وأكد البنا أن الإسلام دين شامل لجميع أمور الحياة، وانتقد أن يفصل بين الدين والسياسة، وأعلن أن أيّ حركة إسلامية تستبعد السياسة من أهدافها لا تكون إسلامية بالمفهوم الشامل للإسلام؛ ففي مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين قال: "أستطيع أن أجهر في صراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسياً، يعيد النظر في شؤون أمته، مهتماً بها، غيوراً عليها، وأستطيع أن أقول: ان هذا التحديد والتجريد أمر لا يقره الإسلام، وإن على كل جمعية إسلامية أن تضع في رأس برنامجها الاهتمام بشؤون أمتها السياسية وإلا كانت هي نفسها تحتاج إلى أن تفهم معنى الإسلام"[٢].

من هنا يعد البنا من أوائل منظري الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، حيث تقوم فلسفته على انه لايجوز فصل الدين عن السياسة ، وان الاسلام هو اصل الدولة واصل مدنيتها ، يقول البنا في رسائله " فمن ظن أن الدين – أو بعبارة أدق الإسلام – لا يعرض للسياسة ، أو أن السياسة ليست من مباحثه ، فقد ظلم نفسه ، وظلم علمه" ، وذلك يعطينا دلالة من وجهة نظر البنا انه لايمكن الفصل بين الاسلام والدولة فالاسلام يعالج كل شؤون الدولة وسياستها[٣].

- **شكل الدولة الإسلامية عند البنا :**

يرى البنا أن الحكومة في الإسلام – وهي هنا بمعنى الدولة الإسلامية – تقوم على ثلاثة قواعد معروفة مقررة هي الهيكل الأساسي لنظام الحكم الإسلامي، وهذه القواعد هي[٤]:

١-مسؤولية الحاكم بين يدي الله وبين الناس.

٢-وحدة الأمة الإسلامية على أساس العقيدة الإسلامية.

٣-احترام إرادة الأمة بوجوب مشاورتها والأخذ برأيها وقبول أمرها ونهيها له. فإذا توافرت هذه القواعد في أي دولة، فهي دولة إسلامية، أياً كان شكلها وأياً كان اسمها، فلا عبرة لذلك بالأسماء والأشكال.

---

[١] البنا ، حسن ،(١٩٨٠)، رسائل البنا – رسالة نظام الحكم في الاسلام ، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر،بيروت ، ص ٢٢٧.

[٢] البنا ، رسائل البنا - رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين ، مرجع سابق ، ص ١١٩.

[٣]البنا ، رسائل البنا – رسالة نظام الحكم في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

[٤] البنا ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨.

هذا وقد وضح البنا هذه القواعد واستدل في شرح كل قاعدة بالكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين والخلفاء من بعدهم كعمر بن عبد العزيز ،وبين أن هذه القواعد قد تحققت بأفضل صورة في عهد الخلفاء الراشدين، ويستعرض بعدها شكل الدولة في الإسلام تاريخياً، فأحياناً كانت تسمى خلافةً، والحاكم يسمى خليفة، كعهد الخلفاء الراشدين، وأحياناً تسمى سلطنة ورئيس الدولة سلطان وهذا في زمن الدولة العثمانية الإسلامية، وأحياناً تسمى مملكة ورئيسها ملك، وأحياناً تسمى إمارة وحاكمها أمير المؤمنين، والمهم أن تتوافر هذه القواعد في الدولة الإسلامية، ولا يهمنا الأسماء متى وضحت المسميات وإن كان الافضل أن تسمى الدولة الإسلامية ولا تسمى الجمهورية أو الملكية أو غيرها[١].

وامتاز البنا بمنهج التغيير لديه القائم على بناء الاسرة التي اعتبرها اساس المجتمع والدولة ، واكد ان اي حكومة تتمرد على امر الله فيجب بداية لها النصح والارشاد ثم الخلع والإبعاد حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق [٢].

- **النظام النيابي عند البنا:**

اهتم البنا بالنظام النيابي في إفراز أهل الشورى أو أهل الحقل والعقد، ووضح أنه لا يتناقض مع قواعد الإسلام وأحكامه، بل هو متفق معها وهو ممارسة حقيقية للشورى على أوسع نطاق، ومع هذا فقد انتقد الانتخابات التي تجري في مصر لان المنتخبين لا يمثلون إرادة الأمة، وهذا يعود إلى الهيئة الانتخابية وعدم قدرتها لاختيار الأكفاء، كما يعود أيضاً إلى عدم كفاءة المرشحين وشيوع التزوير والرشوة وشراء الذمم ، وإزاء هذا فقد نادى بتعديل قانون الانتخابات حتى يفرز الممثلين الكفؤين للشعب، **وذكر خمسة وجوه لإصلاح النظام الانتخابي هي[٣]:**

١- حدد شروطاً للمرشحين فإن كانوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهم برامج واضحة وأغراض مفصلة يتقدم على أساسها هؤلاء المرشحون.
٢- تحديد للدعاية الانتخابية، وفرض عقوبات على من يخالف هذه الحدود كتجريح الأشخاص والأسر التي لا دخل لها في أهلية المرشح، وينبغي أن تدور الدعاية حول المناهج والخطط الإصلاحية.

---

[١] البنا ، رسائل البنا – رسالة نظام الحكم في الاسلام ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠.
[٢] ابو فارس ، محمد ، (١٩٩٧)، منهج التغيير عند الشهيدين حسن البنا وسيد قطب ، دار عمار ، عمان ، ص٣١.
[٣] البنا ، المرجع سابق ، ص ٢٣٧.

٣- مراجعة واصلاح جداول الانتخابات وفرض التصويت إجبارياً.
٤- تغليظ عقوبة التزوير من أي نوع كان، وللرشوة الانتخابية كذلك.
٥- اعتماد الانتخابات بالقائمة لا الانتخاب الفردي حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم، وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية في تقدير النواب والاتصال بهم.

وتظهر قيمة البنا في الفكر السياسي الاسلامي جلية في رأي اكثر من خمسين عالماً بمدحه ومدح دوره في تجديد الخطاب الاسلامي وقيمة فكره في خلق آفاق جديدة في تعزيز مكانة الفكر السياسي الاسلامي الحديث والمعاصر[١].

رابعاً :سيد قطب(١٩٠٦-١٩٦٦م) :

سيد قطب من اوائل منظري الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، إذ تناول موضوع فصل الدين عن الدولة ، وكيف ان الدولة في الاسلام هي دولة مدنية بكل معاييرها على ان تكون مرجعيتها اسلامية ، وفيما يلي ستعرض الدراسة بعض اقوال المفكر التي ذكرها في مقالته التي كتبها في صحيفة (منبر الشرق) رداً على موضوع فصل الدين عن الدولة محاولين ان نشتق منها اصول الدولة المدنية في الاسلام لديه [٢]:

يقول في رسالته : "ان هذا التعبير (فصل الدين عن الدولة) ذو مدلول في الحياة الأوروبية المسيحية، ولكن لا مدلول له على الإطلاق في البلاد الإسلامية " ، مما يعني انه يرفض فصل الدين عن الدولة في اطار الدولة الاسلامية لكونها مدنية بطبيعتها وليست دينية ثيوقراطية[٣] .

يوضح ايضاً ذلك بقوله " والإسلام عقيدة وقانون، وكلاهما متصلٌ بالآخر وقائمٌ عليه، ولا يمكن أن توجد العقيدة ثم يهمَل القانون، والنصوص صريحة في هذا ولا تحتمل تأويلاً، فإما أننا مسلمون فيجب تنفيذ هذا القانون، والدولة هي التي تنفِّذه، لا هيئة دينية معينة، وأما أننا لسنا مسلمين، فنهمل إذًا تنفيذ القانون الإسلامي، وفي القرآن: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ)[٤]"، ومن هنا يؤكد قطب ان الدولة الاسلامية هي دولة قانون والدولة هي المسؤولة عن تطبيق هذا

---

[١] فارس ، عصام ، ٢٠٠٦، الامام الشهيد حسن البنا بأقلام معاصريه وتلامذته ، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان .
[٢] قطب ، سيد،(٢٠٠٩\١\١٠)، سيد قطب يكتب عن فصل الدين عن الدولة ، مقالة في صحيفة منبر الشرق ،القاهرة ،الموقع الرسمي للاخوان المسلمين،انظر الرابط:
.http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx
[٣]قطب ، المرجع السابق.
[٤] سورة المائدة ، اية ٤٤.

القانون على ان تكون مرجعيته اسلامية[١].

ثم يقول " المسألة هنا ليست مسألة آراء هيئات وتشكيلات معينة، المسألة مسألة الإسلام ذاته، موجودًا أو غير موجود .. الدولة مسلمة أو غير مسلمة .. الدولة مسلمة؛ إذن لا محيص لها من تنفيذ الشريعة الإسلامية بمبادئها العامة مصدراً لكل تشريع جديد يحتاج إليه المجتمع المتجدد، لا في الأحوال الشخصية، ولكن في العقوبات والمدنيات سواء.. الدولة لا تنفِّذ القانون الإسلامي؛ إذن فهي داخلة في النص القرآني الصريح:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ) [٢]" ، فتكون بهذا الدلالة قطعية بان الدولة الاسلامية قانونها اسلامي متجدد يعالج كل نواحي الحياة في العقوبات والمدنيات (دلالة على الواقع المدني للدولة) [٣].

ويذكر ايضاً : " ليست هناك سلطة دينية وسلطة مدنية في الإسلام، أو كما يسمونها سلطة روحية وسلطة زمنية، وإنما هناك قانون، والدولة مطالبة بتنفيذ هذا القانون، وهي لا تتلقَّى سلطتها في هذا من هيئة أو من شخص، وإنما تتلقَّاها من ذات القانون، وإذن فلا خطر هنالك من قيام الدولة على الدين؛ لأن الخطر الذي كان في أوروبا كان هذا مصدره ، وهنا في البلاد الإسلامية لا يعترف الإسلام بوجود هذه الهيئة، ولا يمنحها سلطة ما لا روحية ولا زمنية " [٤]، ويستنتج من هذا ان اوروبا تفصل بين الدين والدولة خوفاً من تدخل الهيئة الدينية الرسمية في أمور الحكم المدنية ، فبذلك يكون (الاسلام ديناً ودولة)مما يؤكد ان الاسلام يعالج كافة القضايا المدنية من داخله وكأن المفكر يؤكد مدنية الاسلام ومدنية دولته [٥].

خامساً : الدكتور يوسف القرضاوي (١٩٢٦-الان):

يحدد القرضاوي المعالم الأساسية للدولة الاسلامية التي يراها (مدنية) في ابرز الامور التالية[٦]:

- دولة مدنية مرجعها الاسلام.
- دولة دستورية تلتزم بقانون الشريعة.

---

[١] قطب ، سيد قطب يكتب عن فصل الدين عن الدولة، المرجع السابق.
[٢] سورة المائدة ، اية ٤٤.
[٣] قطب ، المرجع سابق.
[٤] قطب ،المرجع السايق .
[٥] لمزيد من التفاصيل : قطب ، سيد ،(١٩٨٢)، معالم في الطريق ،ط٩، دار الشروق ، بيروت .
[٦] الغنوشي ، راشد ، ٢٠٠٩، الوسطية السياسية عند يوسف القرضاوي ،ط١، مؤسسة رؤى الثقافية ، السعودية ، ص٦٦- ٧٣.

– دولة الاسلام شورية .

– السيادة العليا فيها للشريعة .

– دولة عالمية تبعاً لرسالتها العالمية الجامعة لامة التوحيد.

– دولة هداية لا دولة جباية.

– دولة الحقوق والحريات .

– دولة المستضعفين والمبادىء والاخلاق .

ويمكن اخذ العديد من النقاط والاضاءات الهامة في فكر القرضاوي بالايضاح حول الدولة على النحو الاتي:

١- **الدولة في الاسلام دولة مدنية مرجعيتها الاسلام:** فيرى القرضاوي ان الاصل بالدولة الإسلامية انها: دولة مدنية، ككل الدول المدنية، لا يميزها عن غيرها إلا أن مرجعيتها الشريعة الإسلامية. ومعنى (مدنية الدولة): ان يكون رئيسها مؤهلاً للقيادة قوي أمين، يختاره أهل الحل والعقد دون ضغوط ، كما تقوم على البيعة العامة من الأمة، وعلى وجوب الشورى ، ونزول الحاكم على رأي الأمة، أو مجلس شوراها، كما تقوم كذلك على مسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح له، ويشير عليه، ويأمره بالمعروف، وينهاه عن المنكر. بل يعتبر الإسلام ذلك فرض كفاية على الأمة، وقد يصبح فرض عين على المسلم، إذا قدر عليه، وعجز غيره عنه [١].

٢- **الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما (عند القرضاوي):** اعتبر البعض ان الديمقراطية لها في الإسلام أصول وجذور بالرجوع الى قاعدة (الشورى) ، التي تعتبر البديل الإسلامي للديمقراطية، وهي أيضا الدليل الشرعي للديمقراطية ، حيث تتفق الشورى مع الديمقراطية في اختيار الامة للحاكم وان الحاكم مسؤول امام ممثلي الشعب ،وان لهم ان يعزلوه اذا انحرف عن الحق [٢].

وكان البعض يقول:(شورقراطية)، أي شورى متضمنة للديمقراطية، وهنا يبين القرضاوي أننا نستطيع أن ندعم القضية بأكثر من ذلك، وأن الشورى وحدها قد لا تكفي هنا لسببين[٣]:

---

[١] القرضاوي ، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام، تونس وتركيا نموذجا، مرجع سابق، ص ٧٤.

[٢] الغنوشي ، الوسطية السياسية عند يوسف القرضاوي ، مرجع سابق ، ص٦٧- ٦٨.

[٣] القرضاوي ،يوسف ، مقالة بعنوان : الشورى تتوافق مع جوهر الديمقراطية ، الموقع الرسمي للدكتور يوسف

أولهما: أن هناك من الفقهاء من زعم أن الشورى ليست واجبة، وإنما هي من قبيل المندوبات والمستحبات.

ثانيهما: أن هناك من الفقهاء أيضا من قالوا: إن الشورى معلمة وليست ملزمة.

فتوى القرضاوي هنا :أن الواجب علينا أن نضيف مبادئ أو مؤيدات أخرى تؤكد شرعية الديمقراطية الحقيقية وقربها من جوهر الإسلام ويستند بذلك على :

– رفض الاسلام لسلطان الجبابرة والفراعنة .

– اتباع الاسلام لراي الجماعة والسواد الأعظم.

٣- خصائص الإسلام:

حدد القرضاوي خصائص الاسلام الخاصة بإقامة الدولة التي تحفظ مدنية الدولة وعقلانية سلطتها[١] ، فأبتدأ بالعقلانية ، وثم تحدث عن الاجتهاد والتجديد ومقاومة الجمود والتقليد ، واكد على ضرورة الوسطية في كافة مناحي الحياة [٢] ، وانتقل بعدها للواقعية وإكرم المرأة واعتبارها إنسانا مكلفا تكليفا كاملاً مع تاكيد ان الأسرة في الاسلام أساس المجتمع ، وبين اهتمام الاسلام بالقانون والتشريع واقامة المجتمع على أواصر الإخاء والوحدة بين أبنائه فلا مكان فيه لصراع الأجناس، ولا لصراع الأديان، ولا لصراع الطبقات، ولا لصراع المذاهب.

وبين ان من خصائص الاسلام ايضاً انه لا يعرف الكهانة، ولا توجد فيه طبقة كهنوتية، تحتكر الدين وتتحكم في الضمائر ، وانه يؤكد حق الأمة في اختيار حكامها فلا يفرض حاكم عليها ، ويعنى غاية العناية بالفئات الضعيفة في المجتمعات من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين، الذين هم عدة الإنتاج في السلم، والنصر في الحرب ، ويرى القرضاوي أنه لا حرج على المسلم أن يحب وطنه ويعتز به وأن يحب قومه ويعتز بهم يقول القرضاوي "الاسلام دولة ووطن" ويقول " ان اوطان المسلمين جزء من ارض الاسلام او دار الاسلام ،التي يدافعون عنها بالانفس والاموال ويفدونها بالمهج والارواح"[٣].

القرضاوي ، ٢٠١٢\٧\١م ، انظر الرابط : -http://www.qaradawi.net/articles/86-2009-12-12-10-35-10/5077-2011-11-21-19-31-56.html.

[١] القرضاوي ،يوسف ، مقالة بعنوان : خصائص الاسلام الذي ندعو له ، الموقع الرسمي للدكتور يوسف القرضاوي ، ٢٠١٣\٨\١٩م ، انظر الرابط : -http://www.qaradawi.net/fatawaahkam/30/5189-2011-09-19-07-54-00.html .

[٢] القرضاوي ، يوسف ، (١٩٩٦)، الخصائص العامة للاسلام ،ط ٩ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ص ١٢٧.

[٣] القرضاوي ، يوسف ، ١٩٩٦، شمول الاسلام، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ص٧٣.

وبين القرضاوي انه من خصائص الاسلام انه يقابل الفكرة بالفكرة، والشبهة بالحجة، فلا إكراه في الدين، ولا إجبار في الفكر ، ويؤمن بأن الله خلق الناس مختلفين (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) [١]، ولهذا يقدر الرأي الآخر، سواء كان في فقه الدين، أو في أوضاع السياسة ، ولا يجعل أكبر همه التطبيق الظاهري للجانب القانوني في الشريعة، وبخاصة بجانب العقوبات فيه، من الحدود والقصاص ، ويؤكد أن المسلمين ، حيثما كانوا أمة واحدة[٢].

سادساً : حسن الترابي (١٩٣٢- الآن) :

يقوم الفكر السياسي للترابي في اطار الدولة في الاسلام على عدة اسس وضحها في كتابه (السياسة والحكم : النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع) ، حيث يتحدث عن الدولة بقوله " وشعبة اخرى لدين الاسلام التوحيدي الاعلى الشريعة السلطانية التي تنظم سلطان الدولة ؛ فمن هدي الاسلام ان يؤسس الحكم على عقد مواطنة ونظام سلطان وان تسود للافراد حرمات وحريات ومساواة اساسية كيفما اختلفوا أفذاذاً وجماعات ، والا يتولى احد السلطة العليا عنوة بل بخيار الرعية انتخاباً حراً عدلاً، وان تكون قرارات الامر العام الكبرى عن شورى بإجماع او راي غالب وان تتفاصل تناظيم السلطة وتتكامل وتتوازن وتتظابط تقاسماً للسلطة لا احتكاراً ، وان يكون الاصل في العلاقات الدولية السلام او الدفاع عند العدوان . تلك احكام اسلامية كلها معروف مقبول في ميزان الانسانية كافة مبادىء عليا لازمة لا سبيل في دولة للشذوذ عن بعضها من بعض الرعية ، لا سيما انها تؤسس على الحرية والشورى والعدالة وفيها بوح رأي للمِلل والطوائف ، فإن تجمّع اهل ملة في اقليم تباح لهم قسمة من السلطات كلها في سلطان الدولة " [٣].

وهنا يؤكد الترابي تجدد مفهوم "السلطان" ويصله بالناس والشورى والمجتمع مصدر الإجماع والسلطة في الإسلام ، ومهما انحرف التاريخ بالمصطلح إذ إستبد الفرد دون الشعب أو أخذ السلطة بالوراثة أو بالقوة أو بالإنقلاب، فإن بناء منظومة الحكم الإسلامي لا يكون إلا بالحرية الأتم والشورى الأوسع والعقد الإجتماعي المؤسس على الرضى والإختيار. ويقدم الترابي إجتهاده المثابر العميق لفكر إسلامي سياسي معاصر، يحلل الظرفين الإجتماعي والتاريخي اللذين إنحطا بواقع المسلمين دون مثال الحرية والمساواة والعدل، ووسما الفقه السياسي بالفشل، وأكدا الخلاف

---

(١) سورة هود، اية ١١٨.

(٢) انظر في ذلك : القرضاوي ، يوسف ، ٢٠٠٩، خطابنا الاسلامي في عصر العولمة ، ط٣، دار الشروق ، القاهرة ، خلاصة ص٥٧-١٨٨.

(٣) الترابي ، حسن ، ٢٠٠٣، السياسة والحكم : النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع ، دار الساقي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٢٠.

بين الدين والحياة والسلطان والشعب والمجتمع والفرد، ولكن الدين توحيد يجمع ذلك كله ويصله إيماناً بالغيب والأزل. ويقدم الترابي رؤيته لبناء إسلامي شامل إحياء للإجتهاد الذي يستنبط أصول النظم السلطانية من هدي القرآن وسنة المجتمع الراشد الأول، ويصلها بقضايا المجتمع والدولة المعاصرة وتحدياتهما الكثيفة، ويفتح الأبواب لحياة إنسانية عالمية مؤسسة على الحرية والسلام ، والتعايش الديني وتداول واقتسام السلطة ، الامر الذي يؤكد رؤية الترابي في ان الدولة في الاسلام مدنية حسب مؤشرات الدراسة في فكره وممارسته.

- **الديمقراطية والشورى عند الترابي :**

وضح الترابي فكره في علاقة الديمقراطية والشورى في مؤلفه (الاسلاميون والمسألة السياسية) من خلال توضيحه للفروق القائمة بين الديمقراطية والشورى على النحو الآتي[١]:

١- الديمقراطية الغربية تمارس غالباً في اطار حكم لا ديني ، اما الشورى او الديمقراطية في السياق الاسلامي فتقوم على دين توحيدي يحيط بالحياة وينظمها بشريعة شاملة .

٢- الشورى في الاسلام ليست ممارسة سياسية معزولة وانما هي نظام حياة ، بعكس الديمقراطية التي تهتم فقط بالممارسات السياسية .

٣- السيادة في الديمقراطية الغربية تستند للشعب ، اما الشورى او الديمقراطية الاسلامية فتعني سلطة الشعب وقفاً على الالتزام بالشريعة الاسلامية .

٤- الديمقراطية الغربية تقوم على طلاقة الشهوات السياسية من قيود الاخلاق ، بعكس الشورى او الديمقراطية الاسلامية التي لا تنفصل عن الدين والتي تقوم على صدق النوايا والاخلاص في الحكم.

٥- ان (ديمقراطية الشورى) ادعى لضمان وحدة الامة من ديمقراطية الغرب ؛ فالنهج الليبرالي في الديمقراطية احال ارادة الشعب الى ارادة الاغلبية ، مما ينفي دور الاقلية ويقلص دورها وحقوقها ، اما ديمقراطية الشورى فتقوم على روح الاجماع لا المغالبة للوصول راي يمثل اجماع الناس .

---

[١] الترابي ، حسن وآخرون ، ٢٠٠٣، الاسلاميون والمسألة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٢٧-٣٣.

من هنا نرى الترابي يؤكد كافة مؤشرات الدولة المدنية الواردة في هذه الدراسة بشكل يعكس سعة الاسلام وسماحته ، ويضفي انعكاساً للفكر السياسي الاسلامي المعاصر المنفتح والقائم على قبول الآخر .

سابعاً : راشد الغنوشي (١٩٤١-الان):

يتمحور الفكر السياسي للغنوشي حول عدة افكار تم التوصل لها من خلال مؤلفاته، وخبرته وواقعه السياسي بصفته زعيماً لحركة النهضة التونسية وعضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين[١].

ويمكن حصر افكاره السياسية الخاصة بالدولة ومدنيتها بالاتي :

- **المواطنة والدولة عند الغنوشي :** وتتضح رؤية الغنوشي للمواطنة ضمن الواقع الاتي[٢]:

١- ان المواطنة في الفكر السياسي الحديث ترتبط بالدولة القومية من جهة وبالديمقراطية من جهة ثانية ، أن هذا الارتباط حتى ولو صح لا يحمل أي دلالة لزومية وإنما هو مجرد حدث غربي.

٢- تمتع غير المسلمين من سكان المدينة المنورة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) بموجب (صحيفة المدينة) بحقوق المواطنة ومنها حق حماية الدولة لهم، مقابل أدائهم واجباتهم في الدفاع عنها.

٣- وبينما تمتع كل الأقوام وأتباع الديانات ممن يقيم في أرض (دولة المدينة المنورة) بموجب (صحيفة المدينة) بحقوق المواطنة ومنها جنسية الدولة الإسلامية (بمعنى هوية الدولة) وبذل النصرة والحماية لهم من كل عدو يستهدفهم، فإن المسلمين الذين لم يلتحقوا بأرض الدولة الإسلامية، مجال سيادتها، لا يتمتعون بهذا الحق اطلاقاً. قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

---

[١] الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ،٢٠١٤، الشيخ راشد الغنوشي ، الرابط :
.http://www.iumsonline.net/ar/default.asp?ContentID=3125&menuID=13

[٢] الغنوشي ، راشد ، (٢٠١٠\٧\٣)، مقالة بعنوان : الاسلام والمواطنة ، موقع الجزيرة نت ، انظر الرابط :
.http://www.aljazeera.net/opinions/pages

بَصِيرٌ)[١] ، مما يدلل وبما لايدع مجالاً للشك ان الانتماء للدولة (الجنسية) كان بموجب الاقامة فيها والالتزام بصحيفتها ، ولم يكن بموجب الدين حيث استثني من ذلك المسلمين الذين لم يهاجروا ويقيموا في دولة المدينة .

٤- ورغم أن مفهوم الذمة شابته شوائب استغلت في تشويهه إلا أنه يظل معلماً بارزاً من معالم السماحة والتحضر ودلالة على المواطنة في دولة الاسلام .

٥- لا يجد أي دارس منصف للقرآن الكريم وللسنة المطهرة صعوبة تذكر في وضع يده على القيمة المركزية التي يحتلها الإنسان في بنية هذا الدين.

٦- لا ضير على المسلمين أن "يأخذوا" من كل التجارب البشرية ما أثّلته من خبراتها مما هو نافع ويصلح لأن يجسد جانبا أو أكثر من مقاصد شريعتنا في العدل والحرية.

٧- الإسلام قادر على تأصيل فكرة المواطنة في ثقافتنا الديمقراطية والمجتمع المدني .

٨- الركيزة الاساسية من الخلل المرجعية الاسلامية ، وهي موجهات لا تكبل العقل ولا تحد من نشاطه بل تطلقه حراً طليقاً مزوّدا بأنوار تهديه ومقاصد تحميه من الضلال .

٩- في هذا تأكيد للجدوى الإجرائية والقيمية لمفهوم المواطنة ولو في الحد الأدنى من معناه وهو الاعتراف -ولو النظري- ان لسكان كل بلد الحق في امتلاك البلاد بالتساوي، أي بشرعية أن تكون لهم حقوق وفرص وعليهم واجبات متساوية أمام قانون عادل، قال تعالى "والأرض وضعها للأنام"[٢].

وهنا تتجلى صورة المواطنة لدى الغنوشي في تجسيدها باعمق المظاهر والتطبيقات الموجودة عالمياً ، وعليه تنعكس صورة المواطنة في الاسلام على مدنية الدولة وسماحتها .

- **ضمانات سلامة الدولة الاسلامية عند الغنوشي:**

وتتضح هذه الضمانات في كتاب الغنوشي (الحريات العامة في الدولة الاسلامية) ، يطرح المؤلف مجموعة من الضمانات تحول دون انحراف الدولة الإسلامية ، خاصة وقد حدث ذلك تاريخيا، ومن اهم هذه الضوابط [٣]:

١- مشروعية الله العليا ورقابة الشعب.

٢- الامامة عقد يقوم على البيعة.

---

[١] سورة الأنفال، الاية٧٢.

[٢] سورة الرحمن، اية١٠.

[٣] الغنوشي ، راشد ،(١٩٩٢)، الحريات العامة في الدولة الاسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، خلاصة ص-ص (٢٤٢-٢٧١)

٣- القرب من الناس وعدم الاحتجاب والبعد عنهم.
٤- مبدأ فصل السلطات.
٥- تعدد الأحزاب بضوابط معينة للوقاية من الاستبداد ، وضمان عدم اشتغال الأحزاب بالصراعات الهامشية على حساب المصلحة العليا العامة.
٦- إقامة نظام اداري للحكم المحلي، يسحب معظم صلاحية الحكومة المركزية ليضعها في يد الشورى الشعبية.

وتتجلى صورة الحريات العامة في الدولة الاسلامية لدى الغنوشي في تطبيق وحماية المعايير المدنية التي نظمها الاسلام واوجدها في صورة تُعظم الحق داخل الدولة وتسعى الى ارساء دعائمها.

المبحث الثالث : مؤشرات الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

لغايات الفهم السليم لمؤشرات الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ستتناول الدراسة كل مؤشر من هذه المؤشرات على حده ، للتمكن من تحليل واقع الدولة المدنية من خلال تبيان قبول او رفض هذه المؤشرات استناداً للدين الاسلامي ، وهذه المؤشرات هي :

اولاً : وجود الدستور :

الدستور هو تلك التشريعات التي تحكم واقع الدولة المدنية وتحدد طبيعتها وبنيتها السياسية والقانونية شريطة استنادها للدين الاسلامي كمرجعية لنشأة قواعدها التشريعية ، ان وجود الدستور في الدولة الاسلامية يظهر قدرة علماء الامة على الاجتهاد واعمال العقل في مسائل الحياة المختلفة والمتجددة ومنها قضايا الدولة والسياسة ، وقد كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) دائماً يطبق القرآن ويشتق منه الاحكام الالهية بسنته النبوية فالعصر متجدد ونحن بأمس الحاجة لدستور لدولة مدنية اسلامية تتمسك بالاصول وتتوسع بالفروع ضمن رحابة هذا الدين الحنيف، ويؤرخ المسلمون ان وثيقة المدينة التي اعدها الرسول (صلى الله عليه وسلم) هي اول دستور في عهد الدولة الاسلامية [١].

---

[١] بيومي ، الاسلام والدولة المدنية ، مرجع السابق ، ص١٩٠.

وحتى يكون الدستور اسلامياً داخل الدولة لا بد له من توافر شرطين به ؛ الاول ان تكون سلطة الامة موطدة بالشريعة ليكون الدستور تجسيداً لسلطة الامة الملتزمة بالشريعة (بعيداً عن حكم الاكثرية المخالف للشريعة)، والثاني الالتزام بالاحكام الاسلامية في القضاء ، وبناء على هاتين القاعدتين نستطيع اعتبار (كل قاعدة شرعية قاعدة دستورية)[١] .

ثانياً : سيادة القانون :

الدولة المدنية في الاسلام مرجعيتها كتاب الله وسنة نبيه او اي دستور مشتق منها ويعمل باصول الدين الاسلامي وعليه فإن مبدأ سيادة القانون على الراعي والرعية يظهر في قوله تعالى (أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) [٢] ، وهنا تؤكد الاية الكريمة ان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) خير الانام لا يستطيع تعديل قواعده ولايسمح له بمخالفة نصوصه [٣]، وقال تعالى (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [٤] .

وضح الامام الماوردي ان قانون الدولة الاعلى وهو قانون الشريعة يجب ان يخضع له الحاكم والمحكوم [٥]، واوضح ابن تيمية في رسالته (السياسة الشرعية) ان الشريعة هي اعلى مصدر للسلطة وهو يعترف بالحاجة الى السلطة السياسية وضرورة طاعتها شرط ان تكون السلطة منسجمة مع متطلبات الشريعة [٦].

ويفرق في الاسلام بين (القانون الاخلاقي) و(القانون الحقوقي) ، وذلك للتمييز بين الجانب الاخلاقي والحقوقي ؛ فالجانب الاخلاقي يشير الى حقوق الله مثل (الحج) ، اما الجانب الحقوقي فيشير الى حقوق العباد والدولة مثل (الزكاة) ، وعليه تستطيع الدولة ان تتدخل لتنفيذ الجانب

[١] الحامد ، ابو بلال عبد الله،(٢٠٠٩)،الطريق الثالث الدستور الاسلامي ،مكتبة ثقافة الدستور، الرياض ،ص١٢٠.
[٢] سورة المائدة ، الاية ٤٨ .
[٣] الحلو ، ماجد راغب ، (٢٠٠٨)، الدولة في ميزان الشريعة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ص٩١.
[٤] سورة الشورى ، الاية ١٠ .
[٥] الماوردي ،الاحكام السلطانية ،مرجع سابق ، ص٤.
[٦] ابن تيمية ،(١٩٧١)، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ،(ابو العباس احمد)، دار الشعب ، القاهرة ، ص٣.

الحقوقي ولا تتدخل في الجانب الاخلاقي لكونه يعبر عن علاقة العبد بربه بصفة غير الزامية ، وقسمت الاحكام الشرعية التي توضح التزام المسلم بالقانون الاسلامي الى (واجب، مندوب، مباح ، مكروه ، حرام) [١].

فالقانون بالنسبة للسلطة أمر جوهري لايمكن أن تقوم او تستقيم بدونه ، فقيام السلطة في الدولة الاسلامية بدون قانون لايغير مفهوم السلطة وحسب ، وإنما يخرجها من شرعيتها ويجعل كل عمل يؤديه القائمون عليها أمراً غير شرعي [٢].

ثالثاً: احترام حقوق الانسان:

حرية الانسان في الاسلام لها معناها ونصوصها البينة في القرآن ؛ فالمؤمن ليس مستلباً لا تجاه ذاته ولا تجاه مجتمعه ولا تجاه تجليات السنة الكونية واستشفافها الجمالي ، والحرية في الاسلام روحية لا مادية تسعى لمنفعة ذاتية [٣].

تظهر الحريات في الدولة المدنية في الاسلام على النحو الاتي[٤] :

١- الحرية الدينية : لقوله تعالى (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) [٥].

٢- حرية التفكير والراي : تظهر بقوله تعالى (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) [٦] ومن هنا يظهر اطلاق الاسلام لحرية التفكير التي يتبعها بشكل مؤكد حرية التعبير عن هذا التفكير .

٣- العدالة : تظهر بقوله تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)[١].

---

[١] صافي ، لؤي، (٢٠٠١)، العقيدة والسياسة -معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص١٧٠.

[٢] عبد الكريم، فتحي ، الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ،مرجع سابق ، ص٩١.

[٣] حمد ، حرية الانسان في الاسلام ، مرجع سابق ، ص٤٠.

[٤] الحصري، احمد، (١٩٨٨)، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الاسلامي ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ص١٤٧-١٦٠.

[٥] سورة البقرة ، الاية ٢٥٦ .

[٦] سورة البقرة ، الاية ٢٦٦ .

٤- المساواة : وتظهر بقولى تعالى للانسانية كافة (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)[٢].

٥- الحرية السياسية والمدنية : يستدل عليها بقصة الخوارج الذين خرجوا على علي بن ابي طالب بعد بيعتهم له ولم يكرههم على البيعة بل قال لهم في خطبته "ان لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتونا ، لانمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسمه ، ولا نمنعكم الفيء ما دامت ايديكم مع ايدينا ، ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا " [٣] ، و بذلك نستدل على حجم الحرية السياسية في الاسلام و التعايش السلمي.

وحيث ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان اعتبر معبراً عن الثقافة الاوروبية والغربية وخصوصيتها فلقد صدر عدد من المواثيق لحقوق الانسان في الاسلام منها: اعلان حقوق الانسان وواجباته في الاسلام والصادر عن رابطة العالم الاسلامي عام ١٩٧٩، ومشروع وثيقة حقوق الانسان في الاسلام الذي قدم الى مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٨٩ وغيرها من المواثيق التي تعبر عن الخصوصية والهوية الاسلامية [٤].

المبحث الرابع : الدولة وأزمة الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

ان الوقوف الصحيح امام فهم الفكر السياسي الاسلامي المعاصر يتطلب منا تشخيص هذا الفكر تشخيصاً دقيقاً يظهر الازمة التي يمر بها من خلال مظاهرها و اسبابها وعلاجها ، وصولاً الى تشخيص دقيق يمكننا من ادراك كافة المؤثرات التي تسيطر على هذا الفكر وترسم معالمه ضمن اطار الدولة.

ومن هنا لابد من الوقوف عند تأثير واقع الدولة العربية الحديثة بعد انتهاء الخلافة العثمانية على الفكر السياسي الاسلامي المعاصر من حيث نشأة هذه الازمة وتشكيل معالمها ، ليصبح تأثير الدولة العربية الحديثة واضحاً على الفكر السياسي الاسلامي وذلك كالآتي :

---

[١] سورة الحديد، الاية ٢٥ .

[٢] سورة الحجرات ، الاية ١٣.

[٣] انظر في ذلك : الحصري، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ص١٥٧.

[٤] mayer , ann Elizabeth , 1991, Islam and human rights : tradition and politics ,west view press, London, p 67.

١- مظاهر أزمة الفكر السياسي الاسلامي المعاصر :

وتبرز اهم مظاهر هذه الازمة في الاساس التشريعي للدولة الا وهو الدستور وابتعاده عن أحكام الشريعة الإسلامية ، اضافة الى ضيق نطاق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الدول المعاصرة و انصراف الكثير من الحكام والمحكومين (في بعض الدول الإسلامية) عن التمسك بأهداب الدين وبأحكام الشريعة الاسلامية والتعامل بتشريعات وضعية علمانية ، وتقليدهم للغرب مما جعل الفكر السياسي الاسلامي المعاصر تابعاً ومتخبطاً بين الصواب والخطأ [(١)].

٢- أسباب أزمة الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

شكلت الانظمة الدكتاتورية او الاستبدادية التي حكمت في الوطن العربي ووجهت الفكر السياسي الاسلامي حسب مصالحها واهوائها السبب الرئيسي في هذه الازمة ، اضافة الى الجمود وقفل باب الاجتهاد الامر الذي ادى الى تحجر الفكر وعدم قدرته على اللحاق بمتطلبات العصرومستجداته ، وشكل اغفال التفرقة بين ما يعد من السنة وما لا يعد منها " تشريعاً عاماً" سبباً هاماً في هذه الازمة إذ ان السنة بها اسس تعد تشريعات عامة يجب التمسك بها وتشريعات فرعية كانت تعالج حالة معينة او وضع معين ولايجوز تعميمها على الاطار العام للدولة الاسلامية ، واخيراً كان استغلال الدين والمتاجرة به لاغراض ومصالح دنيوية ، وخروج بعض المدعين بالعلم ليحرفوا الفكر السياسي الاسلامي ويضمنوه ما ليس فيه من اهم اسباب هذه الازمة [(٢)].

ومن ابرز اسباب هذه الازمة الصراع الايديولوجي بين التيارات الفكرية الاسلامية الذي يشتت التوجهات ويذهب بالبعض لتكفير ونبذ الآخر بناءً على توجهاته الفكرية ، يضاف لذلك غياب مفهوم الأمة لحساب حضور مفهوم الشريعة وما تبع ذلك من تأسيس لرؤية الحاكمية القائمة على اختزال محدد للشريعة ينحصر وفقها العمل في النضال من أجل الدولة الاسلامية الى العمل من اجل أسلمة الدول بشكل ظاهري فقط ، وآخر ازمة تكمن في الفقر الفكري المدقع في مجال انتاج معرفة نظرية بالمسألة السياسية الاسلامية ، مسألة الدولة والسلطة والمجال السياسي[(٣)] .

[(١)] متولي ، عبد الحميد ، (١٩٨٥)، أزمة الفكر السياسي الإسلامي ،ط٣،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، خلاصة من ص٢٠-٣٢.

[(٢)] متولي ، أزمة الفكر السياسي الإسلامي ، مرجع السابق، ص ٣٣-٧٣.

[(٣)] زيادة ، رضوان جودت ، (٢٠٠١/١/١٤) ، أزمة الفكر السياسي الاسلامي ، جريدة الحياة ، رقم العدد: ١٣٨١٩، السعودية ، ص ٢١.

٣- علاج أزمة الفكر السياسي الاسلامي المعاصر:

ويمكن الحديث عن ابرز الامور التي تعد علاجاً لهذه الازمة كفتح باب الاجتهاد الذي يقوم على التفسير الصحيح الذي يعتمد منهجاً واضحاً وعدم تحميل النص ما ليس فيه ، اضافة الى العمل على ارساء مبدأ التخصص العلمي ، وخاصة في مجال الاحكام الشرعية المتصلة بالقانون العام وبشكل خاص بالقانون الدستوري الاسلامي ، والبعد عن تقليد الغرب ، خصوصاً في الركائز العامة للفكر السياسي الاسلامي لعدم افراغه من مضمونه ، واخيراً فلا بد من الابتعاد عن استعمال العنف خاصة من جانب الجماعات الدينية السياسية ، إذ ان العنف ثبت فشله تاريخياً في الاقناع وبناء الافكار بشتى انواعها ، اضافة الى ان العنف يعطي انطباعاً عاماً برفض هذا الفكر الذي تتبناه جماعات تستند للعنف وترفض العقلانية[١] .

ولعلاج هذه الازمة فلا بد من إعادة بناء الخطاب السياسي الاسلامي المعاصر بطرق معرفية حيوية من خلال تنمية الاساس العلمي النظري وتمرين الذات على ممارسة النقد والمراجعة لهذا الفكر ، اضافة الى بناء علاقة متوازنة مع الغرب والموروث في التأثر والتأثير رفضاً للتبعية الفكرية ، ومن طرق العلاج قيام خطاب فكري سياسي اسلامي تركيبي جديد، يجمع بين مساهمات شتى انواع الفكر السياسي ، ويوظفها ويعالجها بما يستوي مع اصول الفكر السياسي الاسلامي المعاصر[٢].

---

[١] متولي ،المرجع السابق، ص١٠٩-٢٧٢.

[٢] زيادة ، أزمة الفكر السياسي الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢١.

الفصل الرابع : تطبيقيات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وبناء الدولة المدنية :

(دراسة حالة لمصر وتونس في ظل التحولات السياسية العربية المعاصرة)

ان حكم الاسلاميين في مصر وتونس خلال مرحلة التحولات السياسية العربية المعاصرة، يعبر بشكل او آخر عن رؤيتهم السياسية المستمدة من فكرهم في السلطة والحكم ، وان التجربة التي مر بها الاسلاميون تعتبر الاقدر والاوضح في تحديد مدى قدرتهم على بناء الدولة المدنية في بلدانهم ، الامر الذي ستتناوله الدراسة في هذا الفصل انطلاقاً من تحليل التحولات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية ، وصولاً الى توضيح مؤشرات الدولة المدنية خلال حكم الاسلاميين في مصر وتونس .

تم التعارف والتوافق بصورة واضحة في الدول التي حصلت بها التحولات السياسية العربية المعاصرة وخاصة مصر وتونس على اطلاق اسم (ثورة ٢٥ يناير) على الواقع المصري و(ثورة الياسمين) على الواقع التونسي ، الامر الذي ستستخدمه الدراسة في بعض اجزائها للتدليل على تلك التحولات في كلا البلدين .

المبحث الاول : التحولات السياسية العربية المعاصرة (نظرة تحليلية) :

عرفت دائرة المعارف البريطانية التحولات السياسية العربية المعاصرة بأنها : موجة من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والانتفاضات التي حدثت في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءا من عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، رفضاً للمظالم السياسية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع[١].

كما عرفت بأنها : تغيرات ثورية واندلاع موجة عارمة من الاحتجاجات ادت الى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربي ، ونشوب مواجهات واقتتال بين المتظاهرين وقوات الامن النظامية ادت الى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الامن ، وسقوط انظمة عربية استمرت لعشرات السنين [٢].

---

[١] دائرة المعارف البريطانية، مرجع سابق ، الموقع الرسمي ، باب الربيع العربي.

[٢] عياصرة ، موقف دول الاتحاد الاوروبي ازاء الربيع العربي ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص١٩.

وعرف هربرت بلومر التحولات الاجتماعية والسياسية بانها : الجهد الجماعي الرامي الى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية والسياسية المستقرة في مجتمع معين [١].

التحولات السياسية العربية المعاصرة نجحت بالإطاحة بأربعة أنظمة ، في تونس ومصر وليبيا ثم اليمن ، أما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت معظم أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها الصراعات الدموية في سوريا ، ووصل الاسلاميون للحكم في مصر وتونس فقط (حزب الحرية والعدالة المصري وحزب النهضة التونسي) وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في معظم الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".

ستتناول الدراسة في هذا المبحث التحولات السياسية العربية المعاصرة التي اتاحت الفرصة للاسلاميين ان يصلوا للحكم ، وذلك من خلال وصول التيارات الاسلامية للحكم في مصر وتونس ، وسيقسم المبحث الى ثلاثة مطالب ، الاول يتناول اسباب التحولات السياسية العربية المعاصرة ، اما الثاني فيتناول المراحل التي شكلت هذه التحولات حتى وصول الاسلاميين للحكم ، والثالث يتناول اسباب وصول الاسلاميين للحكم في مصر وتونس بعيداً عن غيرهم وابرز تحدياتهم بعد استلام السلطة .

المطلب الاول : أسباب التحولات السياسية العربية المعاصرة في مصر و تونس :

ان الناظر للأسباب التي أدّت إلى اندلاع الثورات والاحتجاجات في مختلف الأقطار العربية، يرى بأن التحولات السياسية العربية المعاصرة تشكل تحدياً في تشخيصها وفهم مقاصدها ، فالمتتبع لمسيرة هذه التحولات يرى جلياً ان هناك (أسباباً) شكلت حالة التقاء في جميع تلك الدول ، وفي هذا المطلب ستعرض الدراسة لاسباب التحولات السياسية العربية المعاصرة المشتركة في مصر وتونس على النحو الآتي :

---

[١] blumer , Herbert , 1951, collective behavior , in Alfred mcclung lee, principles of sociology, newyork, p 67.

- **الاسباب السياسية:**

شكلت الاسباب السياسية المحور الاساسي في التحولات السياسية العربية المعاصرة لما لهذه الاسباب من تشابه في الطرح في معظم الدول التي حدثت بها ، وستعرض الدراسة ابرز الاسباب السياسية على النحو الاتي :

١- غياب الديمقراطية :

ان اهم الاسباب السياسية لثورة ٢٥ يناير كان غياب الديمقراطية الحقيقية وتداول السلطة واحتكارها في مصر اضافة الى وجود مؤشرات حتمية بتوريث مبارك السلطة لابنه[١]، حيث استمرت الفترة الرئاسية للرئيس حسني مبارك ثلاثين عاماً (١٩٨١-٢٠١١) ، تلك الفترة التي رسخت القمع والديكتاتورية والانفراد بالسلطة، وادت الى تعطيل الحقوق الدستورية وفقدان الامل بعودة تداول السلطة سلمياً[٢].

وشهدت تونس عدة تجاوزات سياسية حيث هيمن الرئيس زين العابدين بن علي (الرئيس الثاني لتونس) وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على السلطة ، واستمر حكم بن علي (٥دورات) انتخابية خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١١) ، وكانت سياسة بن علي الاساسية هي تعديل الدستور كآلية للانقلاب على الدستور وخرق الاحكام الدستورية في ظل مقاربة أمنية (جزائية – تجريمية) لقمع معارضيه وحل الازمات السياسية من خلال التجريم والتضييق على كل من يعارضه [٣].

٢- تحرير الارادة الوطنية :

تظهر ابرز المكونات والاسباب السياسية لثورة ٢٥ يناير بعدة مسائل ، الاولى هي تحرير الارادة الوطنية المصرية في سياساتها الخارجية والداخلية من الضغوط الامريكية والاسرائيلية ، والثانية ضعف جهاز ادارة الدولة بعد ان اتبع معه حسني مبارك سياسات التفكيك والاضعاف والافساد، والثالثة ضعف مؤسسات وتشكيلات المجتمع الاهلي التي تعتبر من اهم لوازم التنظيم

---

[١] هيكل ، محمد حسنين ،(٢٠١٢)، مبارك وزمانه من المنصة الى الميدان ، دار الشروق ، القاهرة ،ص٣٠٤.

[٢] لطفي ، وفاء ،(٢٠١٢)، بحث بعنوان : الثورة والربيع العربي اطلالة نظرية، قسم العلوم السياسية – جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص ٩.

[٣] مالكي ، محمد وآخرون ،(٢٠١٢)، ثورة تونس – الاسباب والسياقات والتحديات، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ص٥٤.

الديمقراطي[١].

واسهم في ذلك ايضاً احتكار القرار السياسي من قبل مؤسسة الرئاسة في مصر فكان قائماً على امتلاكها لذراعين اساسيين ؛ الاول هو الحزب الوطني الذي ضم جملة من الانتهازيين الذين استغلوا نفوذهم لتبرير القرار بين الجماهير ، والثاني هي القبضة الامنية التي تفرض القرار بالقوة على ساحة المجتمع ، وتم ذلك كله في ظل وجود نخبة حاكمة منحرفة رفضت الايدي النظيفة بينها وعملت على تفكيك المجتمع، اضافة الى تجسيدهم المثالي لقاعدة (اللص بالقانون) التي تعبر عن سيطرة تلك النخبة على مؤسسات صنع القرار التشريعية والتنفيذية وحماية انفسهم من خلال سنهم للقوانين التي تتيح لهم التلاعب باموال الدولة ، ومن امثلة ذلك بيعهم اراضي الدولة المصرية الى اقاربهم ومعارفهم واصدقائهم ومن ثم تأكيد البيع بمرجعية قانونية [٢].

٣- تزوير الانتخابات :

ادى تزوير الانتخابات والغاء حظوظ المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة عام ٢٠١٠ ؛ لفوز الحزب الوطني الحاكم بـ ٤٢٤ مقعدا من إجمالي ٥٠٨ مقاعد في مجلس الشعب المصري بينما حصلت أحزاب المعارضة مجتمعة على ١٤ مقعداً والمستقلون على ٦٦ مقعدا، وفقا للنتائج الرسمية التي وزعتها وزارة الإعلام المصرية ، بمعنى ان المعارضة حصلت على ٢,٧% من المقاعد مقابل ٨٣% من المقاعد للحزب الحاكم ، واكدت منظمة هيومن رايتس واتش ان هذه الانتخابات لم تكن حرة ، وذلك نظراً لحرمان مندوبي المرشحين والناخبين والمراقبين المستقلين من دخول اللجان، وأعمال العنف والاعتقالات ودور الأجهزة الأمنية في التضييق على ناخبي المعارضة ، و الهجمات على الصحفيين لعدم تمكينهم من نقل الواقع[٣].

ادى تزوير الانتخابات التونسية (الرئاسية والبرلمانية) المتكرر الى إفرازات تشريعية افسدت القوانين الناظمة للعمل السياسي في تونس ، اضافة الى تأكيدها كبت الحريات وتقييدها في اطار تشريعي ملزم، يظهر ذلك مثلاً في الأعمال القمعية والرقابة المشددة على العملية الانتخابية عام

---

(١) الخمليشي ، احمد وآخرون ، (٢٠١٢)، الدين والدولة في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص٤٩٥.

(٢) عبد الفضيل ، الثورة المصرية : الدوافع والاتجاهات والتحديات ، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.

(٣) هيومن رايتس واتش ، تقرير بعنوان:مصر شبهات الفساد تحيط بالانتخابات مع منع المعارضة من دخول اللجان الانتخابية ، الموقع الرسمي لمنظمة هيومن رايتس واتش، الرابط:
.http://www.hrw.org/ar/news/2010/11

٢٠٠٩ ، حيث اكدت منظمة هيومن رايتس واتش ان هذه الانتخابات لم تكن حرة ونزيهة خاصة في ظل القوانين المصممة على المقاس التي منعت المرشحين من بعض أقوى أحزاب المعارضة من خوض الانتخابات ، والقيود المشددة على حرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع، التي حرمت المنافسين من الدفاع عن قضاياهم أمام الجمهور [١].

٤- تراجع الحريات السياسية والمدنية :

شكل تردي القوانين الناظمة للعمل السياسي وغياب الحريات السياسية والمدنية الداعي الاكبر لثورة ٢٥ يناير ، حيث يظهر التقرير العالمي لحقوق الانسان لعام ٢٠١٠م الخاص بمنظمة هيومن رايتس واتش ان هناك العديد من التجاوزات في مصر ، إذ ابقت الحكومة قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ معمولاً به مما ادى الى استغلاله من قبل الجهات الحكومية وبرلمان الحزب الحاكم للحد من مساحة الحريات السياسية في القوانين الناظمة للعمل السياسي ، اما حرية التعبير في مصر فلقد قيدت حيث استهدف ضباط الأمن المدونين والصحفيين الذين انتقدوا السياسات الحكومية وكشفوا عن انتهاكات لحقوق الإنسان ، اما حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات فظهر بها تراجع إذ هاجم مسؤولو الأمن مظاهرة سلمية من تنظيم حركة ٦ أبريل، كانت تدعو إلى وضع حد لحالة الطوارئ، وتم اعتقال أكثر من مائة شخص ومثول ٣٣ شخصاً أمام النيابة، حيث نُسب إليهم الاتهام بالتظاهر بغرض "قلب نظام الحكم" ثم أُفرج عنهم [٢].

اما التعددية السياسية والحزبية نتيجة لتزوير الانتخابات في تونس كانت متردية بصورة واضحة إذ لم يحصل بن علي قط على أقل من ٩٤ في المائة من الأصوات في الانتخابات الخمسة التي خاضها ، وحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، على ١٥٢ مقعدا من أصل ما مجموعه ١٨٩ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٩م [٣].

واستخدمت الحكومة التونسية تهديد الإرهاب والتطرف الديني ذريعة لقمع المعارضة السلمية، في حين يستعمل ضباط أمن الدولة المراقبة، والاحتجاز التعسفي، والاعتداء الجسدي لتخويف واضطهاد من تعتبر الحكومة أنهم يُشكلون "تهديداً"، اما الصحفيون المستقلون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والناشطون النقابيون فقد واجهوا خطر المتابعة بتهم ملفقة مما يعكس حالة حقوق

---

[١] هيومن رايتس واتش ،(٢٣\١٠\٢٠٠٩)، تونس: انتخابات في أجواء من القمع ، الموقع الرسمي لمنظمة هيومن رايتس واتش، الرابط: http://www.hrw.org/ar/news/2009/10/23-1.

[٢] منظمة هيومن رايتس واتش ، التقرير العالمي لحقوق الانسان لعام ٢٠١٠ ، دولة مصر ، ص١-٢.

[٣] هيومن رايتس واتش ، تونس: انتخابات في أجواء من القمع ، المرجع السابق .

الإنسان المتردية في تونس [١].

- **الاسباب الاقتصادية والاجتماعية :**

١- الفقر والبطالة :

العوامل الاقتصادية كانت الاكثر تأثيراً على المواطن المصري والتونسي فالفقر والبطالة وسوء المعيشة كانت من ابرز عوامل الازمة الاقتصادية التي اشعلت الاحتجاجات المجتمعية .

وادت عمليات الخصخصة المشبوهة التي كانت تسجل باسم (مجموعة من المستثمرين) للتكتم على اصحابها من الطبقة الحاكمة والمتنفذين ، الى زيادة السخط الشعبي خاصة في ظل ارتفاع الفقر والبطالة خاصة بين حملة الشهادات الجامعية ، اضافة الى ان نفوذ العائلة الحاكمة ونظام المحاصصة مع المستثمرين جعلهم يرضون بنسب معقولة في السوق لا تثير مطامع دوائر النفوذ السياسي ، ودخولهم في شراكات اجنبية بغرض الاحتماء من استبداد السلطة دون حاجة جدية الى تمويل المؤسسات الاجنبية [٢] ، ويتشابه النموذج المصري بصورة كبيرة جداً مع النموذج التونسي المذكور.

٢- الفساد وانعدام العدالة في توزيع الثروة :

كان الفساد السبب الرئيسي وراء الاحتجاجات الشعبية الضخمة إذ انه طوال ثلاثين عاما (حكم مبارك) تعرضت فيها مصر للسرقة والنهب من حاشيته ووزراء حكوماته المتعاقبة، ما كان له الأثر الكبير علي التدهور الإقتصادي ، ففي تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ ٣،١ استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللي الدولة، حيث أن (١٠) تعني نظيفة جدا و (٠) تعني شديدة الفساد ، وتحتل مصر المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلداً مدرجاً في التقرير، مع أنتهاء عام ٢٠١٠ وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر لنحو ٤٠ ٪، ووصل إجمالي دخل الفرد منهم لنحو دولارين فى اليوم [٣].

الفساد في تونس كان واضحاً ايضاً وان كان اقل منه في مصر إذ اكد تقرير منظمة الشفافية

---

[١] منظمة هيومن رايتس واتش ،التقرير العالمي لحقوق الانسان لعام ٢٠١٠ ، دولة تونس ، ص١.

[٢] مالكي ، ثورة تونس – الاسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق ، ص١١٠-١١١.

[٣]منظمة الشفافية الدولية ،(٢٠١١)، تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ – دولة مصر ، الرابط:
http://www.transparency.org/cpi2010/results

الدولية لعام ٢٠١٠ ان تونس تحتل المرتبة ٥٩ من اصل ١٧٨ دولة في مؤشرات الفساد الذي عرفه التقرير بأنه (سوء استغلال الوظيفة العامة من اجل مصالح خاصة) ، وحصلت على نسبة (٤,٣) في التقرير إذ أن (١٠) تعني نظيفة جدا و (٠) تعني شديدة الفساد [١].

ان ابرز الأسباب الاقتصادية للثورة في تونس يكمن ايضاً في تقسيم الثروة بين أفراد المجتمع وفئاته على أسس غير عادلة ، اضافة الى ان الاقتصاد التونسي (ريعي) يقوم على الاعتماد على الضرائب كمورد هام وأساسي، اضافة الى تحكم الشركات متعددة الجنسيات في المناخ الاقتصادي والتشريعات الاقتصادية مثل قانون الاستثمار والخصخصة مع ما صاحب تطبيق هذه التشريعات المالية من آثار اقتصادية وتسرع في صياغتها مما حقق مخالفات وتجاوزات دستورية وقانونية عديدة. كان من ابرز الاسباب الاقتصادية ليثور التونسيون ايضاً (أسلوب تقسيم الثروه الوطنية) وتصرف بن علي والطبقة الحاكمة بهذه الاموال على اساس انها ملكية خاصة وليست عامة مما كان له السبب الاكبر في ظلم المجتمع ، اضافة الى تكريس الاحتكار والتبعية حتى اصبحت معظم اموال الدولة بيد عدة اشخاص مما اسهم في اختفاء الطبقة الوسطى وتعاظم الطبقات الفقيرة[٢].

٣- تغول واستبداد النظام الامني والمخابراتي :

ان تغول النظام الامني والاستبداد المخابراتي من اهم الاسباب الاجتماعية للثورات في مصر وتونس، ويظهر ذلك في إحراق الشاب بوعزيزي التونسي لنفسه وقتل الشاب خالد سعيد المصري حيث اعلن يوم ٢٥ يناير الذي يصادف عيد الشرطة في مصر لاعلان الثورة وانطلاقتها كرد فعل على قمع الاجهزة الامنية للشعب[٣] ، اضافة توجيه اصابع الاتهام الى وزارة الداخلية المصرية في تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في أول أيام عام ٢٠١١ [٤].

٤- ظاهرة البوعزيزية وتردي الواقع المعيشي :

هناك مجموعة من الاسباب الاجتماعية التي اثرت في اندلاع ثورة ٢٥ يناير المصرية وثورة

---

[١] منظمة الشفافية الدولية ،(٢٠١١)، تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٠ – دولة تونس ، الرابط: .http://www.transparency.org/cpi2010/results

[٢] بتراس ، جيمس ،(٢٠١٢)، الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الصنع ، ترجمة فاطمة نصر ، مكتب سطور جديدة للنشر، القاهرة ، ص ٤٦.

[٣] بني سلامة ، محمد ،(٢٠١٣)، الحراك الشبابي الاردني في ظل الربيع العربي ، مركز البديل للدراسات والابحاث، عمان ، ص ١٧.

[٤] هميسة ، بدر عبد الرحيم ، ٢٠١١، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – صور واحداث ، كتاب منشور الكترونياً ، ص١٠ .

الياسمين التونسية ، اولها تردي الواقع المعيشي والتعليمي والسكاني ، وثانيها ظاهرة البوعزيزية فعلى الرغم من انها تنسب إلى التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، الا ان أربعة مواطنين مصريين في الثلاثاء ١٨ يناير ٢٠١١ قاموا بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاجتماعية السيئة التي شكلت البيئة الخصبة للثورات في ظل الظلم سوء الواقع المعيشي الواضح [١].

- **الاسباب الاعلامية والتكنولوجية :**

ستعرض الدراسة ابرز هذه الاسباب بصورة مشتركة بين مصر وتونس ، إذ ان هذه الاسباب تشكل حالة توافق تتخطى حدود الدولتين .

١- العولمة وايجاد قنوات جديدة للاعلام والتواصل الاجتماعي :

لقد أسهمت تأثيرات العولمة وايجاد قنوات جديدة للاعلام والتواصل الاجتماعي بالطرق التكنولوجية الحديثة ، في زيادة شعور الشباب بصفته المحرك الاساسي للثورات في مصر وتونس بالاقصاء والتهميش ، الامر الذي دفعه الى البحث عن واقع يشكل ثقافته السياسية ويخرجه من واقع الإبعاد الفكري السابق ، ومن هنا برزت تأثيرات هذه القنوات الاعلامية والتكنولوجية في ثلاثة محاور ؛ اولها كان في التاثيرات المعرفية التي شكلت اساس المعلومة عن الثورة لدى الشباب ، وثانيها كان في التأثيرات الوجدانية التي جسدت صورة المعاناة الحية التي يعيشها ابناء شعبهم من قمع وظلم ، وثالثها كان في التأثيرات السلوكية التي اتت بالخروج عن الواقع المألوف من خلال توظيف معارفهم ومشاعرهم في نواحٍ سلوكية كانت البداية في قيام الثورتين [٢].

٢- الاعلام الفضائي :

الاعلام الفضائي كان الداعم الاكبر لقيام التحولات السياسية العربية المعاصرة ، حين دخل التلفزيون إلى ساحة التواصل الإعلامي، بما يحمله من إبهار وتأثير مباشر لفعل الصورة، مما أحدث تحولاً جوهرياً في ترتيب أولويات العلاقة بين المواطن المتلقي والوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيراً في الجمهور بما تحمله من تفاعل الصوت والصورة ، ساهمت عين التلفزيون في نقلها المباشر من ساحات الاحتجاج والتظاهر، في تمكين القوى الفاعلة في المجتمع، والنخب على وجه

---

[١] هميسة ، المرجع السابق ، ص١٠ .

[٢] عبد الله ،ايمان ،(٢٠١٢)، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية ،مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ص١٣٩-١٤٣.

الخصوص، من ممارسة دورها الطليعي في تدعيم قوة التغيير ، وتحوّل التلفزيون الفضائي العربي إلى شريك فاعل في كل مراحل الحراك الشعبي، وأنتج التلفزيون ليس صوراً مقتبسة ومغلفة من الواقع، بل ساهم في بناء مجسّم حيّ للصراع بين قوى الحراك الشعبي بكل عناصرها، وبين القوى المضادة للتغيير ، مما أعاد تشكيل روح المواطنة العربية بإطارها القومي الصائب [١].

٣- الاعلام الاجتماعي (مواقع التواصل الاجتماعي):

يشير النمو الكبير في استخدام الإعلام الاجتماعي، وتنوعه وارتفاع شعبيته في المنطقة بأكملها ، في فترة التحولات السياسية العربية المعاصرة إلى أن الحراكات الشعبية التي تجتاح المنطقة لم تكن العامل الوحيد الذي أسهم في هذا النمو، وأن نمواً أكثر عضوية يحدث يؤثر في صلات العرب بمجتمعهم ، وذلك بانتقال هذا الاستخدام من الاجتماعي إلى السياسي، شهدت المنطقة نطاقاً أوسع من استخدامات الإعلام الاجتماعي في المنطقة، تتراوح بين المشاركة المدنية والسياسية وجهود ريادة الأعمال، والتغيير الاجتماعي ، وبوجود أعداد ضخمة من المستخدمين العرب في عدة بلدان، بدأت أيضاً حكومات المنطقة بتلمس إمكانات الإعلام الاجتماعي، والقبول به. وترى عدة حكومات في المنطقة ان الإعلام الاجتماعي فرصة تسهم في تطوير نماذج حكم أكثر شفافية ومشاركة وشمولاً لقطاعات مجتمعية واسعة. فمن مجرد أداة للتسلية والتواصل الاجتماعي، تسلل الإعلام الاجتماعي إلى جميع جوانب الحياة اليومية لملايين من العرب، مؤثراً على طريقة تفاعلهم الاجتماعي، وعلى أسلوب ممارسة أنشطة الأعمال، والتعامل مع الحكومات، أو التوعية والتثقيف بحقوقهم السياسية التي كانت من اهم اسباب التحولات السياسية العربية المعاصرة [٢].

اما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها "الفيسبوك" بصفته الاداة التكنولوجية التي وحدت الشباب وكانت المحرك والموحد لطاقاتهم وجهودهم ، فلقد تضاعف عدد مستخدمي فيسبوك في العالم العربي ثلاث مرات تقريباً خلال الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٢) ، بزيادة من ١٦ مليون مستخدم إلى ٤٥ مليون مستخدم تقريباً ، وما يزال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً (يشكلون نحو٧٠%) من مستخدمي فيسبوك في المنطقة العربية، وهو العدد الذي حافظ على ثباته منذ عام ٢٠١١م ، الامر الذي يظهر حجم تفاعل الشباب مع هذه المواقع التي كانت

---

[١] ياسين ، صباح ، (٢٠١٣)، دراسة مستخلصة من كتاب الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام للمؤلف نفسه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، خلاصة من ص ٢-١١.

[٢] سالم ، فادي وآخرون ، (٢٠١٣)، تقرير الاعلام الاجتماعي العربي ، كلية دبي للادارة الحكومية، دبي ، ص٤.

الموحد لطاقات الشباب العربي نحو التغيير[١] .

وتُظهر اسباب ومراحل التحولات السياسية العربية المعاصرة الواردة آلية وخطوات تقدم الاسلاميين واستثمارهم لهذه الاسباب والمراحل في تعزيز حضورهم الاجتماعي وبناء الثقة لدى الشعب الامر الذي شكل البيئة الخصبة التي منحت التيارات السياسية الاسلامية ولاول مرة منذ نشأة الدول العربية الحديثة القدرة للوصول الى السلطة وتسلم مقاليد الحكم ، مما يجعل ذلك فرصة رائدة لتوضيح مدى قدرتهم على بناء دولة مدنية اسلامية في بلدانهم ، من خلال قدرتهم على تعزيز وجود مؤشرات الدولة المدنية ضمن الواقع النظري والتشريعي والتطبيقي .

المطلب الثاني : مراحل التحولات السياسية العربية المعاصرة:

سيتم التعامل في هذا المطلب مع نقاط الالتقاء في مراحل التحولات السياسية العربية المعاصرة في كل من مصر وتونس ضمن المراحل التالية :

انطلاقاً من تفصيل الاسباب السابقة التي ادت الى اشتعال التحولات السياسية العربية المعاصرة ، جاءت معاناة المواطنيين من الظلم والاستبداد والقهر ، مما ادى الى بناء شعور وطني مشترك بالظلم وسلب الحريات والابتعاد عن مسار التنمية الشاملة ، إذ ادى هذا الشعور الى توحد المواطنين وكان للعوامل التكنولوجية الدور الاكبر في نشوء مراحل التحولات السياسية العربية المعاصرة ، فلقد كانت العدوى التونسية بداية الشرارة التي اججت المشاعر العربية وجعلت مصر تسير خلفها في مطالبتها بحق الشعب المسلوب ، حيث كانت تظاهرة يناير حركة احتجاجية ضد ممارسات الشرطة والأمن القائمة على الضرب والتعذيب والاعتقال التعسفي.

إن نشوء الحالة الثورية في المجتمعات لا يرتبط بمجرد تعاظم وجود النقص في الحاجات والنواقص الاساسية (الفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والاستبداد) بل يرتبط بما يسمى (الوعي بالنقص) بمعنى ادراك حالة الوعي بالحقوق المسلوبة، والإيمان بقِيم المواطنة، والنضال السلمي ، وينتج عن هذا الوعي السعي لتحقيق هذه القيم، ومواجهة استبداد السلطة ، وهذا يفسر أن النضال الحقوقي، والحركات الاحتجاجيّة، ومن ثمّ الثورات، قادتها ابتداءً مجموعات ينتمي غالبيتها من حيث مستوى الدخل والتعليم إلى الطبقة الوسطى ، إذ لم تكن دوافعهم الاحتجاجية

---

[١] سالم ، فادي وآخرون ، المرجع سابق ، ص٧.

مرتبطة بشكل رئيسي بالضغوط المعيشيّة ، بل كان تردي الوضع الحقوقي وتقلص مساحة الحريات المحرك الاكبر لهذه الاحتجاجات[١].

ان مرحلة المفاجآت الثورية التي شكلتها ثورتا مصر وتونس لم تكن متوقعة في ظل تركيب ترسانة المداخل الفكرية التي يتم النظر بها الى المجتمعات العربية ، غير ان هذه الفرضية اهملت فكرة التجانس المجتمعي الذي يعد العامل الاساسي في التغيير السياسي ، من هنا لم تكن فكرة (التغيير من تحت) مدرجة على جدول اعمال السلطة الحاكمة ، الامر الذي شكل مرحلة هامة في تلك الثورات التي استغلت عنصر المفاجآة ليكون العامل الاساسي في الانطلاق [٢].

بعد ذلك انطلقت الاحتجاجات الشعبية بصورة كبيرة ومؤثرة في كافة الميادين ، وذلك انطلاقاً من نظرية (التراكم السياسي) في الفعل والحركة ببداية من حركة كفاية (اسست عام ٢٠٠٤ كرد فعل على الظلم والاقصاء الاجتماعي والسياسي بمصر) [٣]، الامر الذي ادى الى زيادة الحشود الشعبية ، وعدم القدرة على السيطرة على هذه الحشود التي ملأت الميادين في البحث عن الحرية ، إذ انتقلت الاحتجاجات تراكمياً من احتجاج بسيط الى ثورة شاملة [٤].

رفعت السلمية الحراك والثورات في العالم العربي من قيمة الضغط والتأثير للتيارات (غير المؤدلجة) الى كسب التعاطف الدولي والمحلي ، فبدأ الشارع بالتجمع للدفاع عن حقوق مسلوبة لسلميين واجهوا الرصاص بصدور عارية واستمروا بترديد (سلمية سلمية) [٥] ، وادت رمزية الميادين المختارة للتجمع والاحتشاد الى كسب تعاطف جموع الشعب وثقته ، فكان ميدان التحرير مثلاً الذي يشكل مركز القاهرة نواة الانطلاقة في مصر اضافة الى ان الثورة جسدت اسم الميدان على خارطة التاريخ السياسي والاجتماعي [٦].

خلت الثورات العربية من قيادات ملهمة، تحرّك الجماهير وتوجّهها الوجهة التي تريد واعتمدت على الادوات التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك للتنسيق والحشد المجتمعي (

---

[١]العرداوي ، خالد عليوي ،(٢٠١٣)، الربيع العربي ثورات لم تكتمل ، ندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي ، جامعة كربلاء ، العراق ، ص ٤.

[٢] بلقزيز ،عبد الاله ،(٢٠١٢)، الربيع العربي الى اين (افق جديد للتغيير الديمقراطي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ص١٠٨.

[٣] وهبة ، ربيع وآخرون ،(٢٠١١)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ص ٢١١.

[٤] عبد الفضيل ، الثورة المصرية : الدوافع والاتجاهات والتحديات ، مرجع سابق، ص١٣٨.

[٥]العرداوي ، الربيع العربي ثورات لم تكتمل ، مرجع سابق ، ص ٥.

[٦] عبد الفضيل ، الثورة المصرية : الدوافع والاتجاهات والتحديات ، مرجع سابق، ص ١٢١.

المعارضة الالكترونية)، وخلت الثورات العربية أيضاً من وجود فلاسفة ومنظّرين وقيادات للحراك الثوري، الذي يتناسب مع مختلف مراحل التغيير[١] ، وتميزت هذه الثورات بالانتشار التلقائي بعيداً عن اعادة تصنيع مكونات العقل الجمعي العربي [٢].

لم يكن الاسلاميون هم البادئين في الثورات ، الا ان مشاركتهم الفاعلة لاحقاً اسبغت عليهم مشروعية المساهمة في بناء النظام السياسي الجديد[٣]، ويتلخص موقف الاخوان المسلمين في مصر من المشاركة في الثورة ضمن ثلاثة بيانات اصدرتها الجماعة إبان الثورة ؛ اول بيان (٢٠١١\١\١٩) طالبوا به بإنهاء حالة الطوارىء وبجملة اصلاحات سياسية ، ثاني بيان (٢٠١١\١\٢١) رفضوا التهديدات الامنية لهم لثنيهم عن المشاركة في تظاهرة ٢٥ يناير ، ثالث بيان (٢٠١١\١\٢٦) قرروا المشاركة الكاملة في جمعة الغضب واستدعاء قواعدهم الشعبية من المحافظات ، من هنا يتضح تسلسل مراحل تفاعل الاسلاميين مع الثورة [٤].

كان لتدخل الجيش لصالح الشعب الاثر الاكبر في ترجيح كفة الشعب امام انظمة فاسدة مستبدة ، حيث كان هروب بن علي من تونس وتخلي مبارك عن السلطة من المراحل المهمة في التحولات السياسية العربية المعاصرة ، إذ تخلى الاثنان عن السلطة طواعية بعد استسلامهم لتوحد الشعب والجيش معاً في وجه حكمهم الفاسد ، وبعد سقوط هذين النظامين اصبحت المجتمعات تعيش حالة من الفراغ والفرحة معاً ، وبدا التخبط واضحاً على شباب الثورة الذين لم يكونوا منظمين ، مما ادى الى تقدم الاحزاب والجماعات المنظمة على حساب الفئات غير المنظمة .

بعد ذلك تقدمت جماعات الإسلام السياسي المشهد في مصر وتونس ، لكونها تمثل نتاج معاناة تمت في عصر الاستبداد، تولّدت عنها حركاتٌ متأثرة بالبيئة السياسية التي استمرت موجودة طوال أكثر من ثمانين عاماً ، فالسياسات المحتكمة للقراءة الأمنية وسيادة منطق التخوين والإقصاء لكل صاحب رؤية تختلف عن رؤية الأنظمة السياسية، كُلُّها مفردات طالت الإسلاميين ودفعت بهم إلى نوع من الحركة، لبناء مؤسساتهم التي يأوي إليها (المغضوب عليهم) من النظام، وجعلت الجدل السياسي الداخلي يجري في أجواء من التكتم، خوفا من العدو الخارجي (أي الحكومات وأذرعها الأمنية)، هذه الظروف جعلت من الإسلاميين قادة للمشهد السياسي في العالم العربي ،

---

(١) عبد الفضيل ، المرجع سابق، ص٦٧.

(٢) انظر :النابلسي ، محمد ،(٢٠١١)، ثورات ملهوفة ، مركز دلتا للابحاث المعمقة ، بيروت ، ص٢٠.

(٣) مجموعة بأحثين ، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين –الاسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ص٨.

(٤) عبد الفضيل ، الثورة المصرية : الدوافع والاتجاهات والتحديات ، مرجع سابق، ص٢٢٣.

من هنا كانت الحظوظ اوفر للاسلاميين في تحقيق القرب من الناس وآلامهم مما جعلهم الاقوى في الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس ومصر لكونهم شكلوا حالة من التوافق في مرحلة كانت بلدانهم تبحث فيها عن البديل [١].

المطلب الثالث : وصول الاسلاميين للحكم في مصر وتونس (الاسباب والتحديات):

سيتناول هذا المطلب شرح الاسباب التي ادت الى وصول الاسلاميين للحكم والتحديات التي واجهتهم عند توليهم لزمام السلطة ، وابرز الامور التي جعلت المواطن العربي يختار الاسلاميين بعد اندلاع الثورات على النحو الآتي :

اولاً : أسباب وصول الاسلاميين للحكم :

من ابرز الاسباب التي ادت الى وصول الاسلاميين للحكم في مصر وتونس ، كان تفاقم الاوضاع المجتمعية وسياسات الأنظمة الحاكمة التي خلفت أوضاعاً سيئة دوراً مهماً في ذلك ، اضافة الى تفشي الفساد وقمع الانظمة للاسلاميين والزج بهم في السجون والتضييق عليهم في كافة مناحي حياتهم الاجتماعية والسياسية ، مما اكسبهم تعاطفاً مجتمعياً ، يضاف لذلك استفادة التيار الاسلامي من ضعف الاحزاب المدنية غير المنظمة ، ومعارضة الاسلاميين لانظمة الحكم إذ قاومت الحركات الإسلامية الأنظمة المستبدّة الحاكمة، ودفعت الثمن المقابل لهذه المقاومة المتمثّل في اعتقال وتعذيب ونفي أفرادها، واخيراً كان الدور الاجتماعي والخيري للاسلاميين هو الاكثر تأثيراً على الطبقات الفقيرة والمهمشة من خلال نفوذ الحركات الإسلامية في ساحاتها الاجتماعية، وقدرتها على التمدّد والتوسّع، الذي يأتي من بوابة الدين أولاً، والخدمات المقدّمة للمجتمع ثانياً . ان زيادة شعبية معظم الحركات الإسلامية ، هو ردّ فعل على سياسات الأنظمة الحاكمة الاقصائية ونتيجة طبيعية لفسادها التي هيأت الفرصة الملائمة لتقدّم الحركات الإسلامية كبديل عنها، ما جعل المواطن العربي ينظر إليها بوصفها طريق الخلاص من الواقع الموبوء ، وقد تُرجم ذلك فعلاً أثناء الانتخابات التي حدثت إبّان الثورات العربية، حيث تمّ منح الاسلاميين غالبية الأصوات في عمليات الانتخاب التي تمت في مصر وتونس[٢].

---

[١] الزويري ، محجوب ،(٢٠١١)، الاسلام السياسي ومخاض الثورات العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، ص٣.

[٢] عبد المنعم ،سليمان ،(٢٠١٢)، مقدمة كتاب : الى اين يذهب العرب.. رؤية ٣٠ مفكرا في مستقبل الثورات

ثانياً : التحديات التي واجهت حكم الاسلاميين:

يمكن الحديث عن التحديات التي واجهت الاسلاميين في مصر وتونس إبان توليهم الحكم ، فكان اول هذه التحديات الانتقال من السرية إلي العلنية ، إذ كانت اغلب هذه التيارات ممنوعة في ظل الانظمة السابقة مما شكل عقبة في بروزها كقوة سياسية جديدة ، ثاني تحدي كان الفصل ما بين النشاطين الديني والسياسي وعدم الخلط بين الدعوي والسياسي، اما ثالث تحدي فقد تجلى في إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في الحركات الإسلامية فمن المعروف عن هذه الحركات تماسكها الداخلي والتزامها التنظيمي والأيديولوجي وسبب ذلك هو شعور الحركة بكونها دوما مستهدفة من الأنظمة السلطوية، اما بعد غياب السلطات التقليدية فقد برز الحديث عن كثير من الملفات المغلقة داخل هذه الحركات ، رابع تحدي هو تطوير الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركات الإسلامية لتستطيع ان تتماشى مع الواقع بعيداً عن أطروحاتها الدينية والفكرية المنغلقة التي ستجعلها تسير خلف المجتمع لا في مقدمته ، خامس تحدي كان الانقسامات والانشقاقات الداخلية إذ تعرضت بعض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة بالنظر الى دخولهم في لعبة السلطة [١].

برز تحدٍ جديد للحركات الاسلامية بعد توليهم السلطة عرف باسم (الثورة المضادة) ، وكان أنصار الثورة المضادة يستغلون التحدي الاقتصادي والامني والايديولوجي (بمعنى التضاد بين المرجعية الاسلامية وقيمة الحرية والديمقراطية المطلقة) كمنطلق لمطالبتهم برحيل الاسلاميين نظراً لعدم تمكنهم من تحقيق تقدم ملحوظ في الفترة القصيرة التي استلموا فيها الحكم[٢] .

العربية - أسباب صعود تيار الإسلام السّياسي بعد الربيع العربي ، مؤسسة الفكر العربي، بيروت ،ص ٥

[١] العناني ، خليل ، (٢٠١٢) ، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية ، موقع مجلة السّياسة الدولية – تحليلات، ص١.

[٢] التليدي ، بلال ،(٢٠١٢) ، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود.. التحديات.. تدبير الحكم ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، راجع ملخص الكتاب في المركز ، ص١.

المبحث الثاني : مؤشرات الدولة المدنية في مصر (في ظل حكم التيارات الاسلامية):

الفكر هو نتاج ذهني لآراء مفكريه في الظواهر الانسانية المختلفة ، ولا يمكن ان نجد تجسيداً اهم من الواقع لفهم الفكر ضمن اطاره التطبيقي والعملي ، الذي يظهر التزام الفكر باصوله النظرية ، الذي يبين التزام المنظرين بافكارهم .

من هنا قامت الدراسة بتحليل النواحي التطبيقية للفكر السياسي الاسلامي المعاصر (للتيارات السياسية الاسلامية الحاكمة - حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين في مصر) على مؤشرات بناء الدولة المدنية للوصول الى مدى قدرة الفكر السياسي الاسلامي على تعزيز وجود هذه المؤشرات وتطبيقها على ارض الواقع .

تعد ثورة ٢٥ يناير انتفاضة شعبية ذات طابع إجتماعي وسياسي انطلقت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، يوم ٢٥ يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حُدد من عدة جهات في المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر ، التي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» وشباب الإخوان المسلمين ، وكان شعار الثورة هو (عيش – حرية – كرامة انسانية)[١].

عمت التظاهرات كامل النطاق الجغرافى في مصر، فاندلعت بالقاهرة (ميدان التحرير) والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والإسماعيلية وغيرها من محافظات مصر، وأضحت في مساء اليوم تظاهرات شعبية عارمة ، فى ٢٨ يناير و سقط العديد من الشهداء و توالت الاحداث الى ان القى بعد ذلك الرئيس مبارك خطاباً يؤكد فيه للشعب عدم نيته الترشح لانتخابات الرئاسة مره اخرى هو او احد من ابنائه و لكن لم يجد هذا فى تهدئة الوضع و استمرت التظاهرات فى اصرار على رحيل النظام باكمله ، يوم ١١ فبراير أعلن عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن السلطة وجاء ذلك خلال بيان اذاعه سليمان بنفسه من مقر رئاسة، ليتولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة قيادة البلاد بعد ذلك[٢].

---

[١] هميسة ، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – صور واحداث ، مرجع سابق، ص١٠ .

[٢] عيساوي ، سهيل ،(٢٠١١)، تصبحون على ثورة ، ط١ ، بلا دار نشر ، ص٣٠.

- **مصادر المعلومات والتحليل الخاصة بتوضيح مؤشرات الدولة المدنية في مصر وتونس:**

تقوم الدراسة في اطار منهج تحليل المضمون على دراسة : (برنامج الحزب الحاكم ، ونتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، والدستور ، وخطابات رئيس الدولة او الحزب الحاكم (محمد مرسي ، راشد الغنوشي) في المبحث الحالي واللاحق وذلك للاسباب التالية :

١- الدستور هو المرجعية التشريعية الاولى في الدولة الذي تنبثق عنه كافة التشريعات الاخرى بمختلف درجاتها (القانون ، الانظمة ، التعليمات) ، وبناء عليه لا يمكن ان نجد نصاً اكثر قوة وصدقاً من الدستور لنكشف فيه رؤية الاسلاميين في ايجاد دولة مدنية بمرجعية اسلامية، خاصة وان الاغلبية البرلمانية الساحقة في (مصر وتونس) كانت للاسلاميين عند إقرار الدستور الامر الذي يجعل منه انعكاساً طبيعياً لفكرهم السياسي بنواحيه التطبيقية .

٢- ان البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري وحزب النهضة التونسي يعبر عن البناء الفكري لكلا الحزبين الاسلاميين ، اضافة الى ان نتائج الانتخابات تعكس الرضا والقبول الشعبي لكلا الحزبين وبرامجهما الانتخابية وافكارهم السياسية .

٣- أن رئيس مصر السابق محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة قبل فوزه بالانتخابات – الجناح السياسي للاخوان المسلمين) ورئيس حزب النهضة الاسلامي راشد الغنوشي ، يمثلان الفكر السياسي الاسلامي لحزبيهما ؛ وبالتالي فأن خطاباتهم لا تمثلهم كأشخاص فقط وانما تمثل العقيدة السياسية للجماعات الاسلامية التي اوصلتهم للحكم ، ومن الادلة على ذلك ترديد شعار (يسقط يسقط حكم المرشد) في مصر مع العلم ان المرشد لم يتول الحكم في دلالة على ان مرسي يعبر عن العقلية السياسية للجماعة بزعامة المرشد العام للاخوان المسلمين محمد بديع.

٤- غياب الموضوعية والحياد بصورة كبيرة جداً عن المفكرين العرب في تصورهم للدولة المدنية في ظل حكم الاسلاميين ، إذ ان هناك العشرات من الدراسات العلمية التي تؤكد ترسيخ الاسلاميين للدولة المدنية ، والعشرات ايضاً تؤكد عكس ذلك ، مما دفع هذه الدراسة في الذهاب الى الدستور وخطابات الرجل الاول في الحكم الاسلامي كأصدق تعبير عن الواقع وللحفاظ على حياد وموضوعية الدراسة.

٥- ان اراء المفكرين السياسيين الاسلاميين تتباين بصورة واضحة حول مفهوم الدولة المدنية (بصفته مفهوماً خِلافياً) ، وخصوصاً في ظل الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ،

وعليه فأن ما يهمنا في هذه الدراسة هو رأي الفكر السياسي للتيارات الاسلامية في الحكم لكونها حققت اغلبية شعبية (برلمانية ورئاسية) وكونها امتلكت السلطة في مصر وتونس.

٦- ان برنامج حزب الحرية والعدالة المصري وبرنامج حزب النهضة التونسي يعبران عن فكر وفهم التيارات السياسية الاسلامية المعاصرة للدولة المدنية بالمنظور الحالي ضمن برنامجهما الحزبي والسياسي ، الذي يوضح حالة تحرر هذان الحزبان من واقع الانظمة الديكتاتورية قبل التحولات السياسية العربية المعاصرة ، حيث كان كلا الحزبين ممنوعاً قبل تلك الفترة ، الامر الذي يعزز اهمية برامجهم في تحديد فكرهم السياسي نحو الدولة المدنية والحكم .

- **مؤشرات الدولة المدنية في حكم الاخوان المسلمين :**

للضرورات البحثية للدراسة وبالرغم من ان المفاهيم والمبادىء تختلف عن الاسس والمؤشرات الا ان الدراسة ستعتمد هنا على تحليل عدد من المؤشرات استناداً الى ما ورد في التعريف الاجرائي للدولة المدنية في الاطار النظري ، وذلك من خلال تناول ابرز هذه المؤشرات بداية ، ومن ثم الانتقال الى الواقع التطبيقي لكل مؤشر خلال حكم الاخوان المسلمين لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير الامر الذي يمكننا من تحليل مدى تطبيق الاخوان المسلمين لمفهوم الدولة المدنية ، وسيتم الاعتماد في هذا المطلب على منهج تحليل المضمون (الكيفي) في تحليل ورصد واقع الدولة المدنية من خلال ؛ تحليل مضمون الدستور المصري ٢٠١٢ (في عهد الاخوان) ، وتحليل لمضمون ابرز خطابات الرئيس محمد مرسي خلال فترة حكمه لمصر.

ستتناول الدراسة هذه المؤشرات ضمن تحليل لمضمون الدستور والخطابات التالية :

- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٢) ، والمقر بتاريخ ٢٠١٢\١٢\٢٥م بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية .
- البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة المصري (الجناح السياسي للاخوان المسلمين) ، ويشار له لاحقاً : في البرنامج الحزبي [١].

---

[١] برنامج حزب الحرية والعدالة ،٢٠١٤\١١\٢م ، بوابة الحرية والعدالة (الموقع الرسمي)، الرابط : http://www.fj-p.com/.

- خطاب الرئيس محمد مرسي الاول الذي القاه في ميدان التحرير بتاريخ ٢٠١٢\٦\٢٩، ويشار له في الدراسة لاحقاً بالخطاب الاول رقم (١) [١].
- الخطاب الذي القاه الرئيس مرسي بمناسبة اقرار الدستور (٢٠١٢) بتاريخ ٢٠١٢\١٢\٢٦، ويشار له في الدراسة لاحقاً بالخطاب الثاني رقم (٢) [٢].
- الخطاب الاخير له الذي القاه بتاريخ ٢٠١٣\٧\٢م ، ويشار له في الدراسة لاحقاً بالخطاب الثالث رقم (٣) [٣].

وستقوم الدراسة بتتبع بعض الكلمات المفتاحية داخل الدستور والخطابات المذكورة وتناول كيفية ورودها وتكرارها و محاولة تفصيل وشرح الظرف الذي وردت فيه والى اي مدى يجسد هذا الظرف واقع الدولة المدنية .

بعد دراسة متأنية لنص الدستور المصري (٢٠١٢) كاملاً ، الذي اطلق عليه (دستور الاخوان او دستور الاسلاميين) وذلك لان الذي اقره هو مجلس النواب والشورى الذي شكل بهما الاخوان (تحالف حزب الحرية والعدالة) نسبة ٧٠% و٩٠% على التوالي [٤]، وتحليل كافة المؤشرات التي تعتبر بشكل او بآخر ركيزة اساسية او فرعية من ركائز اقامة الدولة المدنية في مصر، ستقوم الدراسة بتناول وتحليل مؤشرات الدولة المدنية على النحو الآتي :

المؤشرالاول : الديمقراطية او الشورى :

تنطلق دراسة هذه المؤشرات من الرجوع للاصل التشريعي (الدستور) للدولة في عهد الاخوان المسلمين الذي كان لهم الدور الابرز في اقراره نظراً للاغلبية الساحقة لهم في مجلسي النواب

---

[١] الخطاب الاول لرئيس جمهورية مصر العربية (محمد مرسي) ،(٢٠١٢\٦\٢٩)، ميدان التحرير ،الهيئة العامة للاستعلامات، الموقع الرسمي للدولة المصرية، الرابط:http://www.sis.gov.eg.

[٢] خطاب رئيس جمهورية مصر العربية (محمد مرسي) بعد اقرار دستور ٢٠١٢ ،(٢٠١٢\١٢\٢٦)، الهيئة العامة للاستعلامات، الموقع الرسمي للدولة المصرية، مرجع سابق.

[٣] الخطاب الاخير لرئيس جمهورية مصر العربية (محمد مرسي) ،(٢٠١٣\٧\٢)، الهيئة العامة للاستعلامات، الموقع الرسمي للدولة المصرية، مرجع سابق.

[٤] عبد ربه ، احمد ،٢٠١١\١١\٢٩، مقالة : الأحزاب المصريّة وانتخابات البرلمان المصريّ ٢٠١٢/٢٠١١ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الرابط :
.http://www.dohainstitute.org/release/e7a331ed-4f67-485b-8d72-5fde1828a653

والشورى ، اضافة الى دعم حزب النور السلفي لهم بالتصويت بـ (نعم) على الدستور[1]، الامر الذي نستطيع من خلاله تحديد رؤيتهم الدستورية التطبيقية للحكم والسلطة وذلك من خلال تحليل مضمون الدستور في بعض المصطلحات ذات العلاقة ، وتحليل خطب الرئيس مرسي المذكورة سابقاً والتعريج على تحليل الفعل على ارض الواقع .

اولاً : في الدستور :

المادة (٦) ذكرت : " يقوم النظام السياسى على مبادئ الديمقراطية والشورى " ، من هنا يلاحظ تلازم الديمقراطية والشورى في توصيف النظام السياسي المصري والتقريب بينهما، الامر الذي يدلل على تفسير معنى الديمقراطية بالقرب من الشورى والفهم الاسلامي للديمقراطية او (الشورقراطية) هذا المصطلح الذي وضحنا في الفصل السابق من الدراسة انه استخدم من قبل الاسلاميين للتدليل على ان الديمقراطية والشورى يمثلان نفس الغاية وهي تحقيق ارادة الامة .

ثانياً : في خطابات الرئيس مرسي :

- **الخطاب (١):**

-وردت عبارة :" واقول ايها الشعب المصري العظيم ايها الواقفون في كل الميادين او المشاهدون في كل البيوت يا من انتخبتموني ويا من عارضتموني وما زلتم انا لكم جميعا في مكان واحد وعلى مسافة واحدة ولن ينتقص حق من حقوق من قالوا لي لا كما لا ينتقص حق من حقوق من قالوا نعم هذه هي الديمقراطية" ، ويلاحظ هنا تفسير الديمقراطية في الدولة المصرية القائمة على قبول الموالي والمعارض والتعامل معهما بنفس المعيار .

-لم ترد عبارة (الشورى) في الخطاب.

- **الخطاب (٢):**

-وردت عبارة : "واتخذت القوى السياسية مواقف مختلفة وهو أمر طبيعي فى ظل مجتمع يتحرك نحو الديمقراطية والتنوع فى الرأي، وهذه ظاهرة صحية" .

---

[1] أبو رمان، محمد ،(٢٠١٣)،السلفيون والربيع العربي : سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص٨٩.

-وردت عبارة :" فقد اثبت الشعب المصري مرة أخرى قدرته على تجاوز الصعاب والتقدم إلى الإمام، على طريق استكمال بناء مؤسساته الديمقراطية" .

-وردت عبارة :" نتيجة الاستفتاء تدل على نضج ثقافي وديمقراطي حقيقي، يبشر بان مصر قد مضت في طريق الديمقراطية بغير عودة إلى الوراء"

-لم ترد عبارة (الشورى) في هذا الخطاب .

يظهر هنا التركيز على مفهوم الديمقراطية في هذا الخطاب وتجاوز ذكر الشورى وفي ذلك تراجع عن المرجعية الاسلامية في توصيف الدستور الجديد .

- **الخطاب (٣):**

-وردت عبارة :" أعلنوا بوضوح للعالم أنهم اختاروا رئيسا بطريقة حرة وأعلنوا طريقا واضحا نحبه جميعا، الحرية، الديمقراطية، العدل، العدالة الاجتماعية" .

-وردت عبارة :" ورأيت في عيون المصريين رضا وقبول وفرحة بعرس الديمقراطية".

-وردت عبارة :" أن تحديات الماضي ظلت موجودة بنسب كبيرة : بقايا النظام السابق، الدولة العميقة، الفساد، الإصرار على بقاء الفساد، الوضع الاقتصادي الذي ورثناه الديمقراطية التجربة الجديدة".

-وردت عبارة :" وهذا مشروع وطبيعي في ظل الشرعية والديمقراطية".

-وردت عبارة :" وأحنا داخلين في الديمقراطية وبنحترمها وعملنا دستور عظيم جدا".

-وردت عبارة :" لكن قوى الإجرام القديم، برموزهم اللي أنتوا شايفينه بيبرزوا برؤوسهم الآن مش عايزين الديمقراطية، لو راحوا للشعب هايلفظهم، اتعودوا على مص دم الناس، اتعودوا يلموا الفلوس ومع كل أسف يبعتوها برضه، مش قادرين يعرفوا الديمقراطية يعني أيه وحرية الرأي يعني أيه".

-وردت عبارة :" ليه ما بيظهرشي إلا لما يعلنوا إن أحنا رايحين بالعافية نغير النظام، نلغي الديمقراطية " .

-وردت عبارة :" إلى المعارضين الذين يحرصون على الديمقراطية".

-وردت عبارة :" أن نبقى واقفين للحفاظ على هذه الشرعية إلى أن نثبت للعالم أننا قادرون بالديمقراطية".

–لم ترد كلمة (الشورى) مما يؤكد الابتعاد عن المفاهيم الاسلامية.

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

وردت العبارات التالية : (والانتقال إلى رحاب الحرية والديمقراطية) (وثالث هذه المبادئ هو اعتماد الشورى (الديمقراطية) للحياة، وبخاصة فى النشاط السياسى) (الشورى هي السبيل لتحقيق مصالح الوطن حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب، والديمقراطية تمثل الآلية المناسبة لتحقيق الشورى) (من خصائص الدولة : دولة تقوم على الشورى –الديمقراطية-) (إن عدم تحديد شكل معين للشورى يوجب علينا أن نأخذ بأحسن ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها الديمقراطية فى عصرنا الراهن من أشكال وقواعد وطرق إجرائية وفنية لمعرفة إرادة الأمة وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها وتفعيل المراقبة عليها) .

من هنا يتضح جلياً تجسيد الفكر السياسي لحزب الحرية والعدالة لمفهوم الشورقراطية التي تمثل اعتماد الديمقراطية طريقاً لتحقيق مفهوم الشورى وارادة الامة في الدولة والحكم.

رابعاً : في التطبيق:

لاقى الاخوان المسلمين بعض الاشكاليات في تطبيق معايير الديمقراطية خلال حكمهم ولكن تبقى نتيجة الانتخابات الرئاسية في مصر اكبر دليل على قبول الاخوان مجتمعياً ووصولهم للسلطة ديمقراطياً ، اضافة الى عدم اعتمادهم على الديكتاتورية في الوصول للحكم مما يظهر احترامهم لقواعد الديمقراطية ، وفيما يلي سنوضح نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية .

- **نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية لعام ٢٠١٢م :**

وتتضح ابرز نتائج هذه الانتخابات على النحو الآتي[١] :

– إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية ٥٠,٩٥٨,٧٩٤ نسمة .

– إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا ٢٦,٤٢٠,٧٦٣ نسمة .

– نسبة الحضور ٥١,٨٥% .

– إجمالي عدد الأصوات الصحيحة ٢٥,٥٧٧,٥١١ صوت .

– إجمالي عدد الأصوات الباطلة ٨٤٣,٢٥٢ صوت.

---

[١] نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢ ، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات الرئاسية المصرية ، الرابط : https://www.elections.eg/.

– اسم المرشح أحمد محمد شفيق زكي الأصوات التي حصل عليها ١٢,٣٤٧,٣٨٠ النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة ٤٨,٢٧% .

– اسم المرشح محمد محمد مرسي عيسى الأصوات التي حصل عليها ١٣,٢٣٠,١٣١ النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة ٥١,٧٣%.

ولكن يبقى عزل مرسي نتيجة مظاهرات حاشدة وبعد دعم الجيش مؤشراً سلبياً في هذا الاطار.

المؤشر الثاني : المواطنة :

اولاً : في الدستور :

–في ديباجة الدستور : وردت عبارة "فأقمنا أعرق دولة على ضفاف النيل الخالد، عرفت معانى المواطنة والمساواة وعدم التمييز، وقدمت للعالم أول أبجديات الكتابة، وأطلقت عقيدة التوحيد ومعرفة الخالق، واحتضنت أنبياء الله ورسالاته السماوية، وزينت صفحات التاريخ الإنساني بمواكب الإبداع"، وهنا يظهر ربط غير مباشر بين المواطنة والعقيدة الدينية كمعنى من معاني الدولة .

–المادة (٦) ذكرت : "يقوم النظام السياسى على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التى تساوي بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة" ، من هنا يلاحظ التأكيد على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وهذا من اهم مظاهر الدولة المدنية .

ثانياً : في خطابات الرئيس مرسي :

- **الخطاب (١) :**

–لم ترد عبارة (المواطنة) في الخطاب.

- **الخطاب (٢) :**

–وردت عبارة : " أن الذى أقره الشعب جاء معبرًا عن روح ثورة ٢٥ يناير المجيدة، فقد قام على حق المواطنة حيث يستوي الجميع بغير تفرقة ولا تمييز"، وفي هذا تأكيد للمعاني السابقة.

- **الخطاب (٣) :**

–لم ترد كلمة (المواطنة) في الخطاب مما يشكل تراجعاً في مؤشر المواطنة في خطابات الرئيس مرسي .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

وردت العبارات التالية : (وأن نبنى الإنسان الصالح روحياً وعلمياً وثقافياً على قيم الحق والحرية والمواطنة) (خصائص الدولة : دولة تقوم على مبدأ المواطنة)(العمل علي تقوية الجبهة الداخلية وضمان ثباتها وترابطها بما يؤهلها للصمود أمام التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بإرساء مبدأ المواطنة) (توحيد النظام القانوني والإداري لجميع الأوقاف المصرية -إسلامية ومسيحية- على أساس المواطنة، وليس الانتماء الديني)

وفي هذا تأكيد على المواطنة بالمعنى القانوني والمعنى الاسلامي من خلال عدم التمييز بين المواطنين بسبب دين او غيره .

رابعاً : في التطبيق :

المواطنة بمعنى عدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق او الدين ، شهدت تراجعاً خلال حكم الاخوان نتيجة اقصاء وتهميش الاقباط المسيحيين من واقع الدولة السياسي وشعورهم بعدم المساواة ، حيث لا مواطنة لهم على الارض ولا في الدستور[١].

---

[١] مايتون ، جوزف ،(٢٠١٢)، المعركة الصعبة: الأقباط في مصر بعد الثورة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، الرابط : http://carnegieendowment.org/2012/.

المؤشر الثالث : المرجعية الدينية والدولة المدنية:

اولاً : في الدستور :

– وردت كلمة **(مدنية الدولة)** في ديباجة دستور ٢٠١٢ في اطار التوصيف العام للدولة الامر الذي يؤكد حرص الاخوان على تعزيز هذا المفهوم ،خاصة في ظل الفهم الاكيد ان الدستور هو الذي يمكن الاستناد اليه في اصدار القوانين .

– المادة (٢) : ورد بها عبارة "الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" اكدت هذه المادة ان الاسلام دين الدولة، وحصرت التشريع بالمرجعية للشريعة الاسلامية ، ولكن اضاف دستور ٢٠١٢ مادتين لتوضيح هذه المادة هما :

– المادة (٤) : ورد بها عبارة "ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية" .

– المادة (٢١٩) : والتي تنص على "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة " وذلك لتوضيح قاعدة الاسلام دين الدولة ، ولكن نرى هاتين المادتين تعززان ما ورد في هذه الدراسة سابقاً حول ان الدولة المدنية في الاسلام هي دولة مدنية ذات مرجعية اسلامية واضحة .

ثانياً : في خطابات الرئيس مرسي :

ويظهر ذلك في تتبعنا لبعض المصطلحات في خطاباته المذكورة سابقاً (١-٢-٣) ، من خلال البحث عن الكلمات التالية (الدولة المدنية ، المرجعية الدينية\اسلامية).

- **الخطاب (١) :**

– الدولة \ المدنية : وردت مرة واحدة في الجملة (هنكمل المشوار .. في دولة مدنية وطنية دستورية حديثة) ، مما يوضح التركيز على الدولة المدنية في انطلاقة حكم الاخوان لمصر .

– مرجعية \ اسلامية : لم تذكر .

- **الخطاب (٢):**

– الدولة \المدنية : لم تذكر .

– مرجعية\اسلامية : وردت عبارة (دستور يحافظ على هوية مصر العربية والإسلامية ويؤكد ريادتها الفكرية والثقافية ويؤسس لدورها الحضاري الانسانى فى العالم كله) ، في هذا تأكيد على ان الدستور ذو مرجعية عربية اسلامية .

- **الخطاب (٣):**

– الدولة \ المدنية : وردت عبارة (لرئيس مدني مصري منتخب لأول مرة في تاريخ مصر) ، وهنا يعود مرسي ليؤكد انه رئيس مدني منتخب مما يعزز الواقع المدني للدولة ، وعبارة (نوجد حالة حضارية حقيقية لاستمرار الدولة المستقرة المدنية الحديثة، دولة القانون والدستور) ، وهنا يوضح مرسي المزايا العامة المحيطة بالمدنية وهي الاستقرار والحداثة اضافة الى الالتزام بالدستور والقانون .

– مرجعية \ اسلامية : وردت عبارة (أصبح عندنا مرجعية وشرعية بإرادتنا، رئيس منتخب، دستور بإرادة الأمة، بنشتغل طبقا لهذه الشرعية) ، مما يؤكد مرجعية الدولة الى ارادة الشعب.

وبناء على ما سبق يظهر ان تركيز الاسلاميين يبدو جلياً في تعزيز مدنية الدولة وتوضيح المرجعية الاسلامية للدستور والدولة .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

وردت الكثير من العبارات كان ابرزها في هذا المجال (ومن ثم فإن حزب الحرية والعدالة يتخذ من الشريعة الإسلامية التى تؤمن بها أغلبية شعبنا المصرى مرجعيته ودليله).

وبهذا تُظهر هذه العبارة المرجعية الاسلامية الواضحة للحزب اضافة الى دمجها بالاغلبية دلالة على الايمان بالديمقراطية التي اوصلت لهذه المرجعية الاسلامية .

رابعاً : في التطبيق :

بناء على اقرار مواد الدستور السابقة انسحبت الكنائس المصرية الثلاث من الجمعية التأسيسية لدستور ٢٠١٢ لاعتبارهم بانه لا يوجد حالة توافق وطني في صياغة الدستور ، واكد البابا تواضروس الثاني عرض ابرز اعتراضات الكنيسة على بعض المواد التي تضمنها هذا الدستور ،

ومنها المادة رقم ٢١٩ الخاصة بتفسير «مبادئ الشريعة الإسلامية»[١].

مما يؤكد أن جماعة الاخوان كانت تحاول الاستناد الى مرجعية اسلامية واضحة الامر الذي اثر على حالة التوافق الوطني للاطياف الدينية الاخرى التي اعتبرت المادة (٢١٩) تجبرها على الرجوع لاصول الدين الاسلامي في التعاملات وتهميش القواعد الدينية الخاصة بهم ، وهذا يظهر تمسك الاخوان بالمرجعية الاسلامية التي ادت الى تراجع المواطنة وغيرها من المؤشرات.

المؤشر الرابع : سيادة القانون:

اولاً : في الدستور :

-في ديباجة الدستور وردت عبارة : " سيادة القانون أساس حرية الفرد، ومشروعية السلطة، وخضوع الدولة للقانون؛ فلا يعلو صوت على قوة الحق، والقضاء مستقل شامخ، صاحب رسالة سامية فى حماية الدستور واقامة موازين العدالة وصون الحقوق والحريات" . وعبارة " ولا حماية بغير مؤسسات أمنية تحترم كرامة الإنسان وسيادة القانون" .

-المادة (٦) نصت على : " يقوم النظام السياسى على .... والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون" .

-المادة (٧٤) نصت على :" سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ، واستقلال القضاء وحصانة القضاة ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات" .

ثانياً : في خطابات الرئيس مرسي :

- الخطاب (١) : لم ترد العبارة .
- الخطاب (٢) : وردت عبارة : " وبذا يكتمل نظامنا الديمقراطي رئيس منتخب وبرلمان قوى يشرع ويراقب وسلطة قضائية مستقلة، وحكومة لاتعين إلا برضا ممثلي الشعب فى البرلمان"، وعبارة : "ويجعل من سيادة القانون أساساً لحرية الفرد ولمشروعية السلطة".

---

[١]عبد الرووف ، محمد، ٢٠١٢\١٢\١٠ ، الكنائس المصرية ترفض نتائج الحوار الذي دعا إليه مرسي لحل الأزمة ، جريدة الشرق الاوسط ، انظر الرابط :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708150&issueno.

- الخطاب (٣) : وردت عبارة " كانت ثورة العدل ودولة القانون" .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ورد عدد من العبارات من اهمها : (خصائص الدولة : دولة سيادة القانون ، تعد سيادة القانون مبدءاً من مبادئ الدولة الدستورية العادلة)(بناء دولة المؤسسات التي تعتبر سيادة القانون عنوان الحياة الإنسانية المتحضرة الرشيدة).

وهذا يؤكد مبدأ سيادة القانون لدى حزب الحرية والعدالة بصفته صفة محورية من صفات الدولة .

رابعاً : في التطبيق :

اصدر الرئيس محمد مرسي إعلاناً دستورياً بتاريخ٢٢\١١\٢٠١٢ يعطي لقراراته وقوانينه الحصانة من المراجعة القضائية بحجة (حماية الثورة) ، وهو قرار ادى لتراجع مؤشر سيادة القانون في مصر، حيث انه اذا أصدر مرسي قانوناً ينتهك حقوق الإنسان في المستقبل فلن يُتاح لضحايا ذلك القانون الطعن فيه ، إذ ان القرار يعطي الرئيس صلاحيات إصدار "إجراءات" على شاكلة حالة الطوارئ في أي وقت لأسباب مبهمة غير واضحة ودون إعلان حالة الطوارئ، واعتبر انصار الحرية والعدالة وحلفائهم ان هذا الاعلان كان مهم جداً لاغراض حماية الثورة خصوصاً ان مرسي لم يصدر اي قانون مخالف حسب رؤيتهم [١].

المؤشر الخامس : الحقوق الفردية والحريات العامة:

ويمكن ان نحدد معالم هذا المؤشر من خلال الدستور وخطابات الرئيس مرسي كالاتي :

اولاً : في الدستور :

-وردت عبارة الحقوق والحريات في الباب الثاني من الدستور في اكثر من (٧٢) موضعاً ضمن توصيف الحريات الشخصية والحريات المدنية والسياسية والحريات

---

[١] منظمة هيومن رايتس واتش ،(٢٦\١١\٢٠١٢)، مصر – قرار مرسي يقوض سيادة القانون، الرابط : http://www.hrw.org/ar/news/2012/11/26-0.

الاجتماعية والاقتصادية وضمانات حماية الحقوق والحريات ، الامر الذي يؤكد اهتمام هذا الدستور بهذا المؤشر من مؤشرات الدولة المدنية .

– صلاحيات الرئيس : نصت المادة (١٤٧) من الدستور على :" يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم، ويعين الممثلين السياسيين للدولة ويقيلهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية؛ على النحو الذى ينظمه القانون" ، الامر الذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس في السيطرة على الجيش وتعيين الحكومة واعفائها ، مما يشكل تراجعاً في حكم الاخوان في هذا الاطار .

– القضاء العسكري : نصت المادة (١٩٨) على : " لايجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة؛ ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى. وأعضاء القضاء العسكري مستقلون، غير قابلين للعزل، ويكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء الجهات القضائية" ، مما يشكل تراجعاً في الحقوق المدنية بابقاء القضاء العسكري يسيطر على المحاكمات للمدنيين.

ثانياً : في خطابات مرسي :

ويظهر ذلك في تتبعنا لبعض المصطلحات في خطاباته المذكورة سابقاً (١-٢-٣) ، من خلال البحث عن الكلمات التالية (حق \حقوق ، حرية \ حريات).

- **الخطاب (١):**

بعد البحث والتدقيق نجد ان الكلمات التالية وردت كالاتي :

– **حق \ حقوق :** وردت عبارة (والتغير والنهضة والحقوق التي لا تضيع اقف معكم اليوم لأحييكم جميعا وأحيي كل الثوار في كل ميادين مصر) وفي ذلك تأكيد على حقوق المواطنين والثوار .

– ووردت عبارة (هل انتم معي الي اخر الشوط لنحصل على كامل حقوقنا وحقوقكم لن ينتقص احد كائناً من كان شيئاً من حقوقكم ما دامت هذه ارادتكم بعد ارادة الله).

– وعبارة (ولن ينتقص حق من حقوق من قالوا لي لا كما لا ينتقص حق من حقوق من قالوا نعم هذه هي الديمقراطية).

–وعبارة (اوكد لكم انني لن اتهاون في اي صلاحية من صلاحيات رئيس الجمهورية ولن اتهاون ولم افرط ولا املك ان افعل ذلك وليس من حقي ان انفرد في الصلاحيات) .

–وعبارة (من اجل تحقيق كافة اهداف الثورة ولا اتهاون في اي حق من حقوقها او حقوق شهدائها).

–وعبارة (عاقد العزم على ارساء مبادىء العدل والحق والحرية والمبادئ الاجتماعية وازالة كل اشكال الفساد والظلم والتمييز).

–وعبارة (نؤكد علي مفهوم امننا القومي الكامل في العمق الافريقي والعالم العربي والاسلامي وباقي دول العالم لم نفرط في حقوقنا ولا نفرط في حق اي مصري).
يستنتج مما سبق ان الخطاب رسخ فكرة الحقوق في كلماته بصورة واضحة كافة الحقوق من حق الشهداء الى حق المعارضين الى حقوق الثوار الى حق الشعب وعدم التفريط فيه.

–**حرية \ حريات** : وردت عبارة (أيها الواقفون في ميدان الثورة في ميدان الحرية في ميدان التحرير) ، وعبارة (اقف في ميدان الحرية) تكررت مرتين .

– وعبارة (لمصر الحرية والكرامة والارادة والتغيير).

– وعبارة (دماؤهم الذكية هي التي روت شجرة الحرية) ، تكررت عبارة (شجرة الحرية) ، وعبارة (عاقد العزم على ارساء مبادىء العدل والحق والحرية والمبادئ الاجتماعية وازاله كل اشكال الفساد والظلم والتمييز) .

نجد هنا اجمالاً لمضامين الحرية في هذا الخطاب من جانب واضفاء صفة الحرية على الدولة مما يوضح الاهتمام في استعمالات المفهوم .

- **خطاب (٢):**

– حق \ حقوق : وردت عبارة (الشرطة ..... تحمى الأمن وتصون الحقوق وتلتزم بالقانون) ، وعبارة (فان البعض لم يدرك الفارق بين حق التعبير السلمى عن الرأي وهو حق أصيل أكدته ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة، وبين اللجوء للعنف ومحاولة فرض الرأي)، وعبارة (فقد قام على حق المواطنة حيث يستوي الجميع بغير تفرقة ولا تمييز) ، وعبارة (يجعل العمل والسكن والتعليم والصحة حقوقاً تكفلها الدولة) ، وعبارة (دستور يحمى حقوق العمال والفلاحين ويحافظ على الملكية فلا مصادرة لحقوق أحد) ، وعبارة (وهذا حقهم لأن مصر الثورة لن تضيق أبداً بالمعارضة الوطنية الفاعلة) ،

ونخلص هنا الى ان الخطاب اكد ان الشرطة واجبها صون الحقوق ، واكد حق التعبير وحق المواطنة وحق العمل والسكن والتعليم والصحة وحق العمال والفلاحين وحق المعارضة الوطنية .

ومن هنا نجد تفصيلاً دقيقاً في هذا الخطاب للحقوق المدنية للمواطنين في كافة اشكالها ولكافة فئات الشعب .

–حرية \ حريات : وردت عبارة (دستور يعلي كرامة الإنسان ويصون حرياته)، وعبارة (دستور يكفل حرية الفكر والرأي والإبداع ويرسخ لقيم الاعتدال والوسطية ويجعل من سيادة القانون أساساً لحرية الفرد ولمشروعية السلطة) .

ويظهر هنا ايضاً هذا الخطاب الذي يعبر عن الدستور المصري ٢٠١٢ بحجم الحريات التي تخللتها نصوص الدستور ، التي تعكس الصورة المدنية للدولة ضمن المعالجات التشريعية للدولة.

- **الخطاب (٣) :**

–حق \ حقوق : وردت عبارة (تأخرت مصر كثيراً بسبب النظام البائد الذي أجرم ومن كان معه في حق هذا الوطن) ، عبارة (عندهم مشاكل، ولهم حق، حقوق كثيرة، والفساد والتحديات بتاع الفساد وأظافر وبقايا النظام) ،وعبارة (الدستور لا يملك أحد الحق على الإطلاق،كائنا من كان أن يستخدم أي نوع من أنواع الكلام أو القوة لا قدر الله لكي ينفذ أو يوجد شرعية أخرى، لا بديل عن الشرعية الدستورية القانونية)،وعبارة (نقف بسلمية كاملة لنحافظ على الشرعية، هذا واجبي، هذا حقكم) ، ويظهر من خلال هذه العبارات التركيز على حق الشعب في وجه الفساد الذي اعتدى على حق الوطن وحقوق الشعب والشباب ، وحق الحفاظ على شرعية الدستور والحكم ، وتعد كلمة الشرعية اكثر كلمة وردت في خطابه حيث ذكرها في سياق الحفاظ على حقه في الحكم كرئيس ديمقراطي (٤٣) مرة داخل هذا الخطاب .

–حرية \ حريات : وردت عبارة (أنهم اختاروا رئيسا بطريقة حرة وأعلنوا طريقا واضحا نحبه جميعا، الحرية، الديمقراطية، العدل، العدالة الاجتماعية) ،وعبارة (ثورة المصريين لم تكن ثورة جياع، أبدا، دي كانت ثورة امتلاك الإرادة، كانت ثورة الحرية) ،وعبارة (مش قادرين يعرفوا الديمقراطية يعني أيه وحرية الرأي يعني أيه)، وعبارة (وكالمعارضين الشرفاء يريدون الخير لمصر والحرية لأبنائها) ، وتدور جميع هذه السياقات حول واقع الحرية بمصر بدءً من الثورة واختيار الرئيس وصولاً الى حرية

المعارضة وجهل البعض بمعنى الحرية، وفي المحصلة يكون هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تناولها مرسي .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي:

وردت عبارة (الحقوق\الحريات)١١٧ مرة تأكيداً على هذه القيمة في برنامج حزب الحرية والعدالة ومن هذه العبارات (وثانى هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان فهو أكرم مخلوق على ظهر الأرض، سخر الله له ما فى السماوات وما فى الأرض، وأهم هذه الحقوق هو حق الحياة والكرامة الإنسانية والحريات العامة) مما يؤكد منطلقهم الاسلامي في احترام حقوق الانسان .

رابعاً : في التطبيق :

أثارت المادة الخاصة بمحاكمة مدنيين امام محاكم عسكرية جدلا واسعا بين الحقوقيين وبعض الحركات الشبابية والثورية من بينها حركة ٦ أبريل التي خرجت في احتجاجات تطالب بإلغائها تماما، حيث يعتبرون أنها تمثل تغولا على الحياة المدنية لانه لايجوز محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية[١]، وتم خلال حكم مرسي محاكمة ٦٨ مدنياً امام المحاكم العسكرية [٢].

ويبقى الاطار العام للحريات الاخرى جيداً مقارنة بعهد مبارك في كثير من الجوانب السياسية والمدنية.

[١] انظر في ذلك : «حقوقيون» يرفضون «المحاكمات العسكرية» فى الدستور، المصري اليوم ، ٢٠١٣\١١\٢٢ ، الاخبار ، الرابط :
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=404193.

[٢] ويكى ثورة ، (٢٠١٣\٦\٢٣) ، حصر المقبوض عليهم والملاحقين قضائياً في عهد مرسي تفصيلياً ، الرابط :
http://wikithawra.wordpress.com/2013/06/23/morsidetainees/ .

المؤشر السادس : التداول السلمي للسلطة :

ويمكن ان نحدد معالم هذا المؤشر من خلال الدستور وخطابات الرئيس مرسي كالاتي :

اولاً : في الدستور :

- في ديباجة الدستور وردت عبارة : " نظام حكم ديمقراطي ؛ يرسخ التداول السلمي للسلطة" .
- المادة (٦) وردت عبارة :" يقوم النظام السياسى على .... والتداول السلمى للسلطة".
- المادة (١٣٣) نصت على :" ينتُخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه؛ ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة".
- المادة (١٣٥) نصت على :" يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكي المترشح عشرين عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين فى مجلسي النواب والشورى، أو أن يؤيده ما لا يقل عن عشرين ألف مواطن، ممن لهم حق الانتخاب، فى عشر محافظات على الأقل؛ وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها".

من هنا يظهر تقدم في مجال التداول السلمي للسلطة (نظرياً) حيث ان فترة الرئاسة لرئيس الجمهورية قصرت لفترتين كحد أقصى مدة كل منها أربع سنوات ميلادية ، وبهذا يكون هذا الدستور هو اول دستور مصري يسمح بتداول السلطة سلمياً وانتقالها إذ ان الرئيس بعد فترتين رئاسيتين لا يستطيع اطلاقاً الترشح ، بعكس الدساتير السابقة التي ابقت الرئيس مبارك اكثر من ثلاثين عاماً في الحكم .

اما شروط الترشح للرئاسة فتظهر مخففة عما سبقها ولحقها من دساتير مما يعزز قدرة التنافس على السلطة ، وبعبارة اخرى يتضح ان دستور ٢٠١٢ ، يعزز تداول السلطة كنهج دستوري في عهد مرسي اضافة الى ادخال بند تحديد فترتين فقط ، التي تجسد الصورة الواضحة للدولة المدنية الديمقراطية .

ثانياً : في خطابات مرسي :

والبحث سيكون عن خطاباته السابقة كالآتي :

- **خطاب (١) و(٢) :**

- تداول سلمي للسلطة : لم يرد هذا المصطلح.

- **خطاب (٣)** : وردت عبارة (إلى المعارضين الذين يحرصون على الديمقراطية وتداول السلطة والشرعية أني متمسك بهذه الشرعية وأني أقف راعياً وحامياً لهذه الشرعية) .

وهنا يظهر اصرار مرسي على حماية تداول السلطة والشرعية بصفته هو من يمثلها ، ونخلص الى القول ان هذا المؤشر يبدو واضحاً في فترة حكم الاخوان المسلمين (نظرياً وتشريعياً) في تحديد مدة الرئاسة المصرية التي لم تحدد سابقاً .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ورد عدد من العبارات كان من ابرزها تأكيداً على مبدأ التداول السلمي للسلطة استناداً للمرجعية الاسلامية (والشورى التي نؤمن بها ونسعى إلى تحقيقها وتأسيس نظام الحكم عليها ليست قالباً جامداً ولكنها تعني إرساء مبدأ تداول السلطة وحق الشعب في تقرير شؤونه واختيار نوابه وحكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وضمان التزامهم في ما يصدر عنهم من قرارات أو تصرفات لتسيير الشئون العامة برأي الشعب مباشرة أو عن طريق نوابه حتى لا يستبد بالأمر فرد أو ينفرد به حزب أو تستأثر به فئة، وهى إلى جانب ذلك مصدر لتحديد القواعد الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم ودستور الدولة) مما يؤكد اتباع هذا الحزب لكافة معايير الدولة المدنية وقبولها بقالب اسلامي.

رابعاً : في التطبيق :

يظهر اكبر دليل على احترام تداول السلطة عند الاخوان المسلمين في قبولهم قواعد اللعبة السياسية وخوضهم غمار المنافسة على الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وقبولهم لمنافسة (احمد شفيق) مع يقينهم انه يمثل عهد مبارك ، وادراجهم قاعدة الدورتين فقط للترشح للرئاسة لاول مرة في تاريخ دستور مصر وتطبيقها على انفسهم .

جدول رقم (١)

(حجم مؤشرات الدولة المدنية في مصر خلال حكم الاخوان المسلمين) [1]

ويُظهر هذا الجدول القياس الكمي لمدى تكرار (الكلمة) او (الفكرة الرئيسية) الخاصة بالتعريف الاجرائي للدولة المدنية في الدراسة مما يوضح حجم هذه المؤشرات ودلالتها.

مصادر التحليل	الديمقراطية \ الشورى	المواطنة	المرجعية الاسلامية والدولة المدنية	سيادة القانون	الحريات والحقوق	التداول السلمي للسلطة	مجموع تناول مصادر التحليل لكافة مؤشرات الدولة المدنية في نصوصها
الدستور	١\٢	٢	٤	٣	٧٢	٤	٨٨
البرنامج الحزبي	١٠\١٤	٤	٨٩	٧	١١٧	١٠	٢٥١
خطاب (١)	٠\١	٠	١	٠	١١	٠	١٣
خطاب (٢)	٠\٣	١	١	٢	٨	٠	١٥
خطاب (٣)	٠\٩	٠	٢	٣	٨	١	٢٣
المجموع	١١\٢٩	٧	٩٧	١٥	٢١٦	١٥	-

(١) الجدول من اعداد الباحث

- **خلاصة تحليل المؤشرات :**

في نهاية تناولنا لمؤشرات الدولة المدنية في مصر في ظل حكم الاخوان المسلمين يتضح ان اكثر مصدر للتحليل عزز مؤشرات الدولة المدنية هو البرنامج الحزبي لحزب الحرية والعدالة يليه الدستور ومن ثم خطابات مرسي ، ويتضح ان اكثر مؤشر اعتنت به جماعة الاخوان المسلمين هو مؤشر الحقوق والحريات يليه مؤشر المرجعية الاسلامية للدولة ومدنيتها ، ويتضح ان اقل مؤشر ركزت عليه الجماعة كان مؤشر المواطنة ويتبعه مؤشر سيادة القانون . ويتضح ايضاً عدم تناول الاخوان لمؤشرات الدولة المدنية بإطار سلبي ، حيث لا توجد مؤشرات سالبة في تعامل الاخوان مع ذكر او تناول اية مؤشر بل كان تناولهم لكافة المؤشرات ضمن تحليل مضمون مصادر التحليل ايجابياً دائماً (بمعنى ان المواطنة مثلاً كانت تذكر وتوظف داخل النص دائماً بمعنى تعزيز المواطنة وتنميتها ، ولم تذكر او توظف بمعنى رفض المواطنة او نبذها مثلاً).

من هنا ترى الدراسة ان مؤشرات الدولة المدنية ترسخت في ظل حكم الاخوان لمصر حسب الدستور والبرنامج الحزبي وخطابات الرئيس في النواحي النظرية والتشريعية (وان كان بنسب متفاوتة) ، ولكن التركيز كان على المفاهيم الدولية للدولة المدنية اكثر من المفاهيم الاسلامية ؛ مثلاً كلمة (الديمقراطية) وردت بعشرات الاضعاف لكلمة (الشورى) مما يدل على الابتعاد عن استخدام المفاهيم الاسلامية في الدولة ، ويظهر التركيز على المرجعية الاسلامية في واقع الدولة العام ، وان كان بمسميات اخرى للتماشي مع الواقع الدولي المعاصر .

اما في الاطار التطبيقي للمؤشرات فيلاحظ من كافة المؤشرات ضمن التحليل السابق لكل مؤشر على حدة ، ان جميع المؤشرات للدولة المدنية شهدت تفاوتاً في النواحي التطبيقية ، حيث كان بعضها متقدماً (كالديمقراطية والمرجعية الاسلامية والحريات والتداول السلمي للسلطة) ، وبعضها كان ثابتاً كسيادة القانون ، وبعضها متراجعاً كالمواطنة .

وعليه يكون الاخوان في فترة حكمهم القصيرة نسبياً قد حققوا ما عجز عنه من استمر بالسلطة لعشرات السنين ، اضافة الى ان الدولة العميقة التي تجسد نفوذ واعمدة الحكم البائد استمرت في خلق العثرات امام حزب عاش كثر من قادته خلف القضبان ظلماً اكثر مما عاشوا خارجها.

المبحث الثالث : مؤشرات الدولة المدنية في تونس (في ظل حكم التيارات الاسلامية):

اطلق على التحولات السياسية المعاصر في تونس اسم (ثورة الياسمين) وكانت شرارة اطلاق هذه التسمية من قناة "العربية" وهي ثورة الشعب التونسى التي اطلقها الشاب محمد البوعزيزى ابن سيدى بوزيد التونسية ، وترجع تلك التسمية للاسباب التالية:السبب الاول لكونها ثورة ناعمة وسريعة ومرحب بها من جميع دول وشعوب العالم ، والسبب الاهم لتلك التسمية هو ان الثورة التى قام بها زين العابدين بن على واطاح فيها بالرئيس الاسبق الحبيب بورقيبة أطلق عليها صحفيان فرنسيان اسم "ثورة الياسمين" و تلك الثورة حدثت فى سنة ١٩٨٧ ، وقد ورد هذا اللقب في كتاب "صديقنا بن علي"الذى ألفه الفرنسيان نيكولا بو و جون بيير توكوا وهذا الكتاب حظره بن علي من الطبع في تونس لانه يحمل كل خفايا زين العابدين بن علي [١].

أدى (حرق البوعزيزي لنفسه) إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم ، مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١[٢].

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل ٥٦ من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت ١٥ يناير ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية مؤقتاً إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من ٤٥ إلى ٦٠ يومًا[٣].

---

[١] موقع الشمس الاخباري ، ٢٠١١\١\٢٢، لماذا سميت ثورة تونس بثورة الياسمين ، الرابط : http://www.ashams.com/art/25364 .

[٢] الجزيرة نت ، ٢٠١١\١\١٤ ، بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية ، الرابط : http://www.aljazeera.net/news/pages/1f04d67b-ef8e-4022-adca-b17c2b88c37f.

[٣] الجزائر نيوز ، ٢٠١١\١\١٥ ، رئيس البرلمان التونسي يتسلم الرئاسة /انفلات أمني في انتظار حكومة وحدة وطنية ، الرابط :http://www.djazairnews.info/panorama/ .

- **المجلس الوطني التأسيسي التونسي :**

المجلس الوطني التأسيسي هو مجلس تأسيسي متكون من ٢١٧ عضوًا تم انتخابهم من قبل التونسيين في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ ، وابرز مهام هذا المجلس وضع دستور جديد للبلاد التونسية.

فاز حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من مقاعد المجلس بحصوله على ٨٩ مقعداً ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد ٢٩ مقعداً، فيما حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثاً بنصيب ٢٦ مقعداً[١] ، وهنا يتضح الدور الاكبر والسيطرة لحزب النهضة الاسلامي على الجانب التشريعي للدولة من خلال التشريع الاسمى (الدستور) ، اضافة سيطرة الاسلاميين على السلطة والحكم .

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتعاقب الحكومات :**

انتخب المجلس الوطني التأسيسي التونسي عام ٢٠١١ المنصف المرزوقي زعيم حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" رئيسا للجمهورية بأغلبية كبيرة بعد حصوله على أغلبية ١٥٣ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات معارضة وامتناع اثنين و ٤٤ بطاقة بيضاء يمثلون ٢٠٢ عضو من إجمالي عدد الأعضاء البالغ ٢١٧ ، وفي ١٤\١٢\٢٠١١م كلف الرئيس منصف المرزوقي الأمين العام لحزب حركة النهضة حمادي الجبالي بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة المنتخبة ، واعلن عن تشكيل حكومته المكونة من ٢٩ وزيراً وعدد من وكلاء الوزارات والمستشارين[٢].

وتعاقب على السلطة في تونس ست حكومات منذ بدء الثورة ، اول ثلاثة كانت قبل انتخاب المجلس التأسيسي ، وآخر ثلاثة جاءت بناء على افراز المجلس التأسيسي المنتخب من الشعب والذي تشكل فيه حركة النهضة الاسلامية الاغلبية العظمى وهذه الحكومات هي[٣]:

- حكومة محمد الغنوشي الاولى : (٢٠١١م) حكومة انتقالية (ليست اسلامية).
- حكومة محمد الغنوشي الثانية: (٢٠١١م) حكومة انتقالية انتهت نتيجة الاحتجاجات والعنف (ليست اسلامية).

---

(١) الجمهورية التونسية ، ٢٠١٤ ، الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي ، الرابط : http://www.anc.tn/site/main/AR/index.jsp.

(٢) الجمهورية التونسية ، المرجع السابق .

(٣) صحيفة الشروق ، ٢٤\١\٢٠١٤، يقدم تشكيلة حكومته غداً للرئيس المؤقت:٢٠ وزيرا... و١٧ مستشارا في حكومة جمعة ، الرابط : http://www.alchourouk.com/35455/.

– حكومة الباجي قائد السبسي(الحزب الدستوري): (٢٠١١م) (ليست اسلامية).

– حكومة حمادي الجبالي (حركة النهضة) : (٢٠١١-٢٠١٣م) (حكومة اسلامية) .

– حكومة علي العريض(حركة النهضة) : (٢٠١٣-٢٠١٤م) (حكومة اسلامية) .

– حكومة مهدي جمعة (حكومة ائتلافية بعد موافقة النهضة الاسلامي صاحب الاغلبية) (٢٠١٤م).

– حكومة برئاسة حزب (نداء تونس العلماني) بعد فوزه بالانتخابات على حزب النهضة (٢٦\١٠\٢٠١٤م).

يلاحظ مما سبق ان واقع الحكم كان متقلباً في هذه الفترة ، وذلك نتيجة الظروف الاحتجاجية التي عاشتها البلاد ، وان حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي احتفضت بالسلطة (حتى حكومة مهدي جمعة) نظراً لانها تمتلك الاغلبية داخل المجلس الوطني التاسيسي ، وان رئيس الدولة ملزم بمشاورة رئيس الحزب الحاكم لتشكيل الحكومة [١]، واكد الغنوشي أن حزبه لا يزال يتمتع بالأغلبية داخل المجلس التأسيسي ، وانه لن يمرر شيئا يرفضه لحكومة جمعة ، الامر الذي يظهر سيطرة الاسلاميين على الحكم حتى وان كان رئيس الحكومة ليس منهم لكونه بحاجة موافقتهم على اي قانون او اجراء سيمارسه داخل الدولة [٢].

اما في الانتخابات الاخيرة والتي عقدت بتاريخ ٢٦\١٠\٢٠١٤م ، خسر حزب النهضة هذه الانتخابات وتراجع للمركز الثاني بحصوله على (٦٩) مقعد وفاز حزب نداء تونس العلماني بحصوله على (٨٥) من اصل (٢١٧) [٣]، مما يظهر تراجع الاسلاميين ولكن بشكل سلمي وضمن صناديق الاقتراع واحترامهم لقواعد اللعبة الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً حيث هنأ النهضة حزب نداء تونس على فوزه بالانتخابات في الوقت الذي اكد به حزب نداء تونس انه لا يمكن له الحكم منفرداً [٤].

---

(١) تانيت برس ، ٩\١\٢٠١٤، المرزوقي في انتظار الغنوشي لابلاغه تكليف مهدي جمعة رئيسا جديدا للحكومة ، الرابط :http://www.tanitpress.net/tunisie/333-aev/16652 .

(٢) صحيفة العرب ، ١\٢\٢٠١٤، الغنوشي: حكومة جمعة لن تمرر شيئا دون موافقتنا ، لندن ، الرابط : http://www.alarab.co.uk/?id=14316.

(٣) الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ،٣٠\١٠\٢٠١٤، نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠١٤ ، الرابط : http://www.isie.tn/documents/arrete-resultats-preliminaires.pdf .

(٤) شيات ،خالد ، ٢٠١٤/١١/٠١ ، محددات الانسجام: مستقبل الإسلاميين بالمنطقة المغاربية بعد انتخابات تونس ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ص١.

- **مؤشرات الدولة المدنية في حكم حزب النهضة الاسلامي :**

تنطلق الدراسة في هذا المطلب من توضيح اثر الجانب التشريعي التونسي في تشكيل معالم الدولة المدنية في ظل الدستور التونسي الجديد والصادر في ٢٦ يناير ٢٠١٤ الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي التونسي (الذي تشكل فيه حركة النهضة الاغلبية) بعد سنتين ونصف من العمل المتواصل، جاء هذا الدستور نتيجة للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي ونظامه ، تمت المصادقة على هذا الدستور بموافقة ٢٠٠ نائب، واعتراض ١٢، وتحفظ ٤، أي ٢١٦ نائباً من جملة ٢١٧، لشغور مكان محمد البراهمي الذي اغتيل[١].

وجاء هذا الدستور في عهد الرئيس المرزوقي العلماني الذي اعتبر حليفاً لحركة النهضة الاسلامية برئاسة الغنوشي [٢]، وجاء في ظل سيطرة اسلامية على المجلس الوطني التأسيسي الذي اقر هذا الدستور.

- ستتناول الدراسة هذه المؤشرات ضمن تحليل مضمون مصادر التحليل التالية :

-دستور الجمهورية التونسية (٢٠١٤) ، والمقر بتاريخ ٢٦\١\٢٠١٤م، وسيشار له لاحقاً بالدستور التونسي (في الدستور) [٣].

- البرنامج السياسي لحزب النهضة الاسلامي ، ويشار له لاحقاً (في البرنامج الحزبي) [٤]

- مقالة زعيم حزب النهضة التونسي راشد الغنوشي الاخيرة بعد اقرار الدستور بعنوان (آمال التونسيين قريبة التحقق) بتاريخ ٣\٢\٢٠١٤ الذي حررها في ظل الواقع التونسي الحالي وسيشار لها لاحقاً بـ (في مقالة الغنوشي) [٥].

---

[١] العربية نت ، ٢٨\١\٢٠١٤ ، تونس.. الرؤساء الثلاثة وقعوا دستور البلاد الجديد ، الرابط : http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2014/01/27\.

[٢] موقع شمس fm ، ٢٠١٣/٠٣/٣٠ ، المنصف المرزوقي: "النهضة حليف استراتيجي سابقا وحاضرا ومستقبلا" ، الرابط : http://www.shemsfm.net/ar/actualite.

[٣] الجمهورية التونسية ، (٢٦\١\٢٠١٤) ، الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي ، الدستور التونسي، الرابط : http://www.anc.tn/site/main/AR/index.jsp.

[٤] برنامج حزب النهضة ،١٢\١١\٢٠١٤، الموقع الرسمي لحزب النهضة ، الرابط : http://www.ennahdha.tn/.

[٥] الغنوشي ، راشد ، (٣\٢\٢٠١٤) ، آمال التونسيين قريبة التحقق ، الرابط : http://rassd.com/5-82123.

المؤشر الاول : الديمقراطية او الشورى :

اولاً : في الدستور [1]:

– في التوطئة وردت عبارة :" وتأسيساً لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي" .

– الفصل (٤٩) ورد به :" يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها ، ولا توضع هذه الضوابط إلّا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير".

– الفصل (١٢٥) ورد به :" تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية" .

– الفصل (١٣٩) ورد به : " تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة".

– لم ترد عبارة (الشورى) في الدستور .

مما يشكل تراجعاً في المفاهيم الاسلامية في التطبيق والتعامل .

ثانياً : في مقالة الغنوشي [2]:

– وردت عبارة :" ومن ثم التحول إلى انتخاب حكومة ديمقراطية تخدم فترة كاملة".

– وردت عبارة :" ومنحت (الثورة التونسية) أملا بأنه يمكنهم التمتع بالحرية والديمقراطية".

– وردت عبارة :" هل نجح النموذج التونسي للتحول الديمقراطي بوضع تونس على مسار الديمقراطية".

– وعبارة :" وواجهت العملية الديمقراطية أكثر من مرة خطرالانهيار بسبب التحديات الداخلية والخارجية بما في ذلك ضعف التراث الديمقراطي وضعف التجربة السياسية لكل اللاعبين السياسيين، سواء في السلطة أو المعارضة في ديمقراطية لم تكمل بعد عامها الثالث".

---

(1) الجمهورية التونسية ،(٢٠١٤\١\٢٦) ، الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي ، الدستور التونسي، الرابط : http://www.anc.tn/site/main/AR/index.jsp.

(2) الغنوشي ، راشد ، ٢٠١٤\٢\٣ ، آمال التونسيين قريبة التحقق ، الرابط : http://rassd.com/5-82123.

–وردت عبارة (الديمقراطية) في سبعة مواقع اخرى ضمن السياق المذكور اعلاه مما يدلل على قيمة الديمقراطية لدى حزب النهضة ممثلاً بالغنوشي .

–لم ترد كلمة (الشورى) في مقالة الغنوشي ، مما يعكس الابتعاد عن المسميات الاسلامية في فكر النهضة.

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ورد عدد من العبارات من ابرزها : (في المستوى السياسي والحقوقي : تأمين البلاد من مخاطر الفوضى والانفلات وضمان استمرار الدولة والمرافق العامة وحفظ السلم الاجتماعي، وحماية التجربة الديمقراطية الفتية عبر الحوار والتوافق) .

لم ترد عبارة الشورى مما يؤكد اعتماد النهضة على المسميات الدولية اكثر من المسميات الاسلامية، مع تأكيد هذا الحزب على الديمقراطية كنهج عمل وممارسة .

رابعاً : في التطبيق :

اثبتت التجربة التونسية جدارتها عربياً وعالمياً ، إذ كشف تقرير أصدرته منظمة "جلوبال ديموكراسي" لأفضل الديمقراطيات في العالم لعام ٢٠١٣ الذي شمل ١١٥ دولة حصول تونس على المرتبة الأولى عربياً والثانية والسبعين عالمياً في تصنيف الدول من حيث الممارسة الديمقراطية، الامر الذي يعكس ايجابية في النوذج التونسي في ظل الاحباطات والانتكاسات العربية المتتالية [١].

ومما يؤكد ديمقراطية النهضة دعمه للتوافق الوطني من خلال تشكيل حكومة مهدي جمعة (حكومة ائتلافية بين الاسلاميين والعلمانيين-٢٠١٤) حفاظاً على التوافق الوطني ورفضاً للصدامات المجتمعية، اضافة الى حفاظه على موعد الانتخابات التشريعية في (٢٠١٤\١٠\٢٦م) وخوضه لها ، ومع خسارته فيها الا انه هنأ حزب نداء تونس الفائز في شكل يظهر احترام النهضة للمارسات الديمقراطية .

---

[١] صحيفة المصدر ،(٢٠١٣\١٢\٢٥)، تونس تحتل المرتبة الأولى عربيا في ممارسة الديمقراطية ، الرابط : http://ar.webmanagercenter.com/%.

المؤشر الثاني : المواطنة :

أولاً : في الدستور :

– التوطئة ورد بها :" وانطلاقاً من الوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والأخوّة والتكافل والعدالة الاجتماعية".

– فصل (٢) ورد به :" تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة".

ثانياً : في مقالة الغنوشي :

– لم ترد كلمة (المواطنة) في مقالة الغنوشي مما يعكس تراجعاً في هذا الاطار.

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ورد عدد من العبارات من ابرزها : (سنواصل جهود البناء الديمقراطي للقطع مع الاستبداد والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، ولبناء نظام ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة واحترام الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات) ، الامر الذي يبرز مفهوم المواطنة المتساوية لدى حزب النهضة القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات.

رابعاً: في التطبيق :

يلاحظ وجود ترحيب دولي واقليمي لواقع المواطنة في تونس على الارض ، وفي قراءات وتحليل لنصوص الدستور التونسي الجديد ، إذ اكدت منظمة هيومن رايتس واتش ان مضامين الدستور تؤكد في عمقها مفهوم المواطنة [١].

المؤشر الثالث : الدولة المدنية والمرجعية الدينية:

تعتبر تونس من اكثر الدول العربية تحرراً وميلاً للمدنية والعلمانية ، وهناك الكثير من الاصوات التي كانت تطالب ان يكون الدستور علمانياً بعيداً عن دين او عقيدة ،الا ان الاغلبية الاسلامية في المجلس التاسيسي فرضت نفسها على واقع الدستور الجديد ورؤية الحركة ضمن الاتي :

اولاً : في الدستور:

١- الدولة المدنية :

وردت عبارة الدولة المدنية في الدستور التونسي الجديد في اكثر من موضع:

---

[١] هيومن رايتس واتش ، (٢٠١٤\٢\١)، تونس - يجب أن يكون الدستور مستهلا لمرحلة جديدة لحقوق الإنسان ، الرابط : http://www.hrw.org/ar/news/2014/02/01.

-ورد بتوطئة الدستور (وتأسيسا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب) مما يؤكد على مدنية الدولة في الدستور كمرجعية لا مجال لتجاهلها.

-في الفصل(٢) وردت عبارة (تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون. لا يجوز تعديل هذا الفصل) ،

-في الفصل(٤٩) وردت عبارة (يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلّا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير) ، ومن هنا نجد الدستور المقر بأغلبية اسلامية يرسخ مفهوم الدولة المدنية بصورة جلية يمنع فيها التعديل لاحقاً ، وكأنه جاء كحل وسط بين الاسلامية والعلمانية.

٢- هوية الدولة\المرجعية الاسلامية :

-في توطئة الدستور وردت عبارة (ومن حركاتنا الإصلاحية المستنيرة المستندة إلى مقوّمات هويتنا العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني).

-في الفصل٣٩ الذي يتحدث عن التعليم وردت عبارة (تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الوطني) .

-في الفصل الاول وعبارة (تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها) ،

-في الفصل ٧٤ وردت عبارة (الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام) ، وعبارة (الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي) ، من هنا تظهر هوية الدولة في الدستور جلية ذات طابع اسلامي ومرجعية اسلامية للرئيس وللدولة معاً ، مع التمسك بالطابع المدني وابعاد اماكن العبادة عن التدخل بالسياسة .

ثانياً : في مقالة الغنوشي:

لم ترد عبارة الدولة المدنية ولكن وردت عبارة (المجتمع المدني) مرتين ، ولم ترد عبارة (هوية الدولة) ، وردت عبارة (ومن هنا فقد كان تشكيل حكومة ائتلافية من الاحزاب العلمانية والإسلامية خطوة مهمة لتجاوز الخلافات الأيديولوجية التي يمكن أن تضعف عملية الدمقرطة) مما يدلل على النهج المدني التشاركي بين القوى الاسلامية والعلمانية في اول حكومة تتولى السلطة بعد دستور ٢٠١٤ .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

وردت عدة عبارات من ابرزها (والارتقاء المستمر بالتجربة الديمقراطية التونسية من خلال الحوار والبحث عن التوافق دعما للاستقرار السياسي وبناء للعلاقات بين الأطراف السياسية والمدنية على أسس الاحترام والتعاون والتنافس النّزيه ودعما للوحدة الوطنية) وعبارة (نؤمن أن بناء مجتمع ديمقراطي، حر، متوازن، متجذر في هويته العربية والإسلامية ومنفتح على القيم الكونية يستوجب تبني مشروع ثقافي يهدف إلى خلق بيئة ثقافية حاضنة و موطنة لقيم الدستور حتى يكون قناعات راسخة وتصورات موجهة و سلوكيات مجسدة ونشر قيم الوسطية والاعتدال و تقديس الحياة ونبذ كافة أشكال العنف والإرهاب) ، وهذا يعكس الطبيعة المدنية الديمقراطية للبرنامج اضافة الى عدم التركيز الواضح على المرجعية الاسلامية للدولة.

رابعاً : في التطبيق :

واجه حزب النهضة التونسي مشكلة كبيرة عبر عنها الغنوشي بقوله أن "المرجعية الإسلامية في تونس أصبحت في خطر" على حدّ قوله مشيرا الى انهم "عجزوا خلال فترة حكمهم في العثور على من يشغل منصب مفتي الجمهورية "، مما يؤكد التخبط الموجود في تونس ولدى حزب النهضة في تحديد هويتها ومسارها الاسلامي (١).

(١) بالطيب ، محمد ،(٢٠١٤\٣\١٣)، راشد الغنّوشي :لا نخشى "نداء تونس" و المرجعيّة الإسلامية " في خطر"، بوابة افريقيا الاخبارية ، الرابط : http://www.afrigatenews.net/.

المؤشر الرابع : سيادة القانون:

اولاً : في الدستور :

–الفصل (١٠٢) ورد به :" القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات ،القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون" .

ثانياً : في مقالة الغنوشي :

–لم ترد عبارة (سيادة القانون) في المقالة .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ابرز العبارات الواردة هي (واحترام الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات وعلوية القانون وتفعيل اللامركزية وتشكيل سائر الهيئات الضرورية تطبيقا للدستور الجديد وتفعيلا لخياراته. إن قوّة الدّولة تتحقق باستنادها إلى الإرادة الشعبية والمؤسسات المنتخبة والتزامها بالقانون وقدرتها على فرض سيادته وتحقيق أهداف الثورة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية) (تعزيز سلطة القانون : نعتبر أن تعزيز سلطة القانون من شروط استكمال البناء الديمقراطي وتحصين مؤسساته وتدعيم هيبة الدولة. لذا سنسهر على تنفيذ القانون وبسط سلطته درءا للمخاطر وتوفيرا للأمن وحماية للمكتسبات وفي مقدمتها مكسب الحرية والديمقراطية) (إذا ضعف سلطان القانون تجرّأ الظالمون والفاسدون على حقوق غيرهم ويئس الضعفاء من العدالة وتلك مقدمات انهيار الدولة).

وهنا يرسخ النهضة سيادة القانون القائمة على العدالة والمساواة بين جميع اطياف المجتمع والتاكيد على علوية القانون فوق كل شيء.

رابعاً : في التطبيق :

استمر نفوذ السلطة التنفيذية على القضاء (قبل اقرار دستور٢٠١٤) بسبب الاخفاق في تبني الاصلاحات المنتظرة للقضاء ، بما في ذلك وضع قانون لإنشاء مجلس قضائي للاشراف على القضاء، وفي غياب المجلس قامت وزارة العدل بالاشراف المباشر على القضاء، بما في ذلك شؤون تعيين وترقية وتأديب القضاة ، ولكن المجلس اسس بعد اصدار الدستور مما يوضح

الرجوع عن الخطأ ومعالجته بعد إقرار الدستور الجديد [(١)].

المؤشر الخامس : الحقوق الفردية والحريات العامة :

اولاً : في الدستور :

١- في عبارة الحقوق والحريات : وردت كلمة الحرية في مواضع عديدة (١٤ مرة) وكلمة حق (٢٨ مرة) من اهمها :

– التوطئة :وتضمن فيه الدولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان

– فصل ٤: شعار الجمهورية التونسية هو "حرية، كرامة، عدالة، نظام".

– فصل ٢١ : المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم.

– الفصل ٣٧ : حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات.

– الفصل ٤٩ : يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلّا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفّل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك. لا يجوز لأيّ تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.

– الفصل ١٢٨ : تراقب هيئة حقوق الإنسان احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتعمل على تعزيزها، وتقترح ما تراه لتطوير منظومة حقوق الإنسان.

٢- حقوق المرأة : ابرز ما جاء بذلك :

– فصل ٤٦ : تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. مما يعطي ميزة نسبية لمكانة المرأة في هذا الدستور .

[(١)] هيومن رايتس واتش ،(٢٠١٣)، التقرير العالمي لحقوق الانسان ، ملخص دولة تونس ، ص ٢، الرابط : http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/tunisia_ar_1.pdf.

٣- عدم سقوط جريمة التعذيب بالتقادم :

– الفصل ٢٣ : تحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد، وتمنع التعذيب المعنوي والمادي. ولا تسقط جريمة التعذيب بالتقادم. الامر الذي يعتبر تقدماً في مجال حفظ الحقوق المدنية .

٤- عدم المساواة في امكانية الترشح لرئاسة الجمهورية :

– الفصل ٧٤ : الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام . مما يمنع اصحاب الديانات الاخرى من حقهم في الترشح لرئاسة الجمهورية .

من هنا يظهر حجم واهمية قيمة الحرية في هذا الدستور ويؤكد ذلك ان الفصل (٤٩) المذكور حد من سلطة البرلمان في تنظيم الحريات التي يجب ان تنظم تشريعياً وضمن ان البرلمان القادم لا يمكنه ان يتراجع عن الحريات وحتى ان نظمها فهو ينظمها بشروط الدولة المدنية الديمقراطية وهو ما يجعلنا نامل في القطع ان ممارسات البرلمان القادمة ستكون الحريات مضمونة فيها لان المشرّع لا يمكن له التدخل للحد منها او لإنكارها.

يضاف لذلك ان تكرار الفاظ الحقوق والحريات ما هو الا تاكيد على قيمة الحقوق والحريات في هذا الدستور الذي فصل هذه الحقوق بصورة شاملة تمنع الاعتداء عليها وحدد اطارها العام بعكس الدستور القديم ، اضافة الى اعطاء هيئة حقوق الانسان دوراً اساسياً في ضبط منظومة حقوق الانسان في تونس.

ثانياً : في مقالة الغنوشي: وردت عبارة :

– من خلال التصويت على أعظم دستور في تاريخهم، والذي يدعم قيم الحرية والكرامة والعدل.

– ومنحت (الثورة التونسية) أملا بأنه يمكنهم التمتع بالحرية والديمقراطية.

– لقد منحت الثورة كل تونسي الحرية.

– لكن الحرية تجلب معها تنوعات وإمكانيات متعددة- فهي كما تجلب معها بركات السلام والأمن والديمقراطية والازدهار، قد تجلب أيضا الفوضى والوحشية والانقسام والفشل إن لم يتم ممارساتها بمسؤولية ووعي.

– والديمقراطية التشاركية واحترام حقوق الإنسان والحريات.

– قبل ثلاثة أعوام مطالبين بالحرية والكرامة والعدالة.

– لانه يجسد الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويظهر من ذلك عمق معاني الحرية عند الغنوشي كغاية ووسيلة للحكم والحياة والتشاركية والمستقبل.

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

ابرز العبارات الواردة هي (دستور توافقي يجمع بين قيم الإسلام والحداثة ويضمن الحقوق والحريات ويؤمّن المستقبل للأجيال القادمة ويؤسّس لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي يدعم مدنتية الدولة وسيادة الشعب واستقلال القضاء والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنات والمواطنين) (المحافظة على الحريات العامة والخاصة وعلى نتمط المجتمع والعمل على دعم المجتمع المدنتي والشراكة معه).

مما يؤكد تلاصق قيم الاسلام بالحقوق والحريات ، اضافة الى تجسيد المساواة بين الرجل والمرأة بذكر (المواطنات والمواطنين) مما يوضح تعالي قيمة الحرية والحق في برنامجهم السياسي .

رابعاً : في التطبيق :

في توضيح تطبيق مجالات الحرية وحقوق الانسان ، الذي يعكس حجم الحريات الممنوحة للمواطنين ضمن المعايير الدولية ، فلقد اشادت العديد من المنظمات الدولية بتونس كنموذج لتطبيق الحريات واحترامها ، ومن ابرز الجهات منظمة "هيومن رايتس واتش" في التقرير العالمي لحقوق الانسان ٢٠١٤[١] .

---

[١] بالضيافي ، منذر ،(٢٠١٤\١١\٢٢) ، هيومان رايتس ووتش" تشيد بديمقراطية تونس الوليدة التقرير أشار إلى ارتفاع سقف حرية التعبير في البلاد منذ خلع بن علي، العربية نت ، http://www.alarabiya.net/ar/north.

المؤشر السادس : التداول السلمي للسلطة :

اولاً : في الدستور :

في التوطئة وردت عبارة : عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها. مما يرسخ هذا المبدأ في نظام الحكم والتداول عليه .

ثانياً : في مقالة الغنوشي :

- وردت عبارة : **"**أقامت قواعد جديدة لحماية وتجسيد مبادىء التداول السلمي للسلطة" ، مما يظهر ان الغنوشي لم يغفل هذا المبدأ كوسيلة للحكم .

ثالثاً : في البرنامج الحزبي :

وردت عبارة (وحماية التجربة الديمقراطية الفتية عبر الحوار والتوافق وحتى التنازل عن السلطة لإنجاح المسار الانتقالي وحمايته من الانتكاس) ، وفي هذا تأكيد على مفهوم تداول السلطة لا بل التنازل عن السلطة لمن يملكها ، في اطار ان الدولة هي الاهم فالاصل يبقى في الحفاظ على استقرار الدولة وحمايتها حتى ولو على حساب فقدان سلطة الحكم .

رابعاً : في التطبيق :

بعد شعور النهضة بضرورة تشكيل حكومة توافق وطني حفاظاً على الامن الوطني وابتعداً عن الصدامات المجتمعية والعنف ، وافق النهضة على التنازل عن رئاسة الحكومة وتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة (مهدي جمعة) بعد حكومتهم برئاسة (علي عريض) وتزامن ذلك مع اقرار الدستور الجديد ٢٠١٤م ، وهذا يظهر تطبيق تداول السلطة سلمياً لدى حزب النهضة .

ويضهر صدق النهضة في قبول مبدأ التداول السلمي للسلطة في الانتخابات التي عقدت بتاريخ ٢٠١٤\١٠\٢٦م ، حيث التزم النهضة بعقد الانتخابات ولم يكرر ديكتاتورية من سبقه في احتكار السلطة ، والتزم بالمنافسة الحرة والنزيهة ، والتزم بقبول نتائج الانتخابات والتي تضمنت خسارته ، وبارك لحزب نداء تونس العلماني بفوزه ، الامر الذي يوضح وبما لا يدع مجالاً للشك ان النهضة حزبٌ يؤمن بتداول السلطة .

جدول رقم (٢)

(حجم مؤشرات الدولة المدنية في تونس خلال حكم حزب النهضة) [١]

ويُظهر هذا الجدول القياس الكمي لمدى تكرار (الكلمة) او (الفكرة الرئيسية) الخاصة بالتعريف الاجرائي للدولة المدنية في الدراسة مما يوضح حجم هذه المؤشرات ودلالتها.

مصادر التحليل	الديمقراطية \ الشورى	المواطنة	المرجعية الاسلامية والدولة المدنية	سيادة القانون	الحريات والحقوق	التداول السلمي للسلطة	مجموع تناول مصادر التحليل لكافة مؤشرات الدولة المدنية في نصوصها
الدستور	٠\١٤	٢	٨	١	٤٢	١	٥٨
البرنامج الحزبي	٠\١٥	٤	١٣	١٠	٢٤	١	٦٧
مقالة الغنوشي	٠\١١	٠	١	٠	٧	١	٢٠
المجموع	٠\٣٠	٦	٢٢	١١	٧٣	٣	-

- **خلاصة تحليل المؤشرات :**

تظهر مؤشرات الدولة المدنية في تونس متفوقة عنها في مصر خاصة في الجوانب التطبيقية التي
تناولتها الدراسة في معرض تحليلها لمؤشرات الدولة المدنية ، وبهذا يكون اكثر مصدر للتحليل قد عزز مؤشرات الدولة المدنية في تونس هو البرنامج الحزبي لحزب النهضة يليه الدستور التونسي ٢٠١٤م ومن ثم مقالة الغنوشي ، ويظهر مؤشر الحقوق والحريات اولاً في

---

[١] الجدول من اعداد الباحث .

اهتمامات حزب النهضة يليه مؤشر الديمقراطية فالمرجعية الاسلامية للدولة ومدنيتها ، ويتضح ان اقل مؤشر ركز عليه النهضة كان مؤشر التداول السلمي للسلطة ويتبعه مؤشر المواطنة .

وفي تحليل لمضمون النصوص توصلت الدراسة الى انه لاتوجد اشارات سالبة في تناول مؤشرات الدولة المدنية بل على العكس فتناول هذه المؤشرات كان دائماً يأتي بصورة ايجابية تدعم المؤشر وتحث عليه .

وعليه فان مؤشرات الدولة المدنية ترسخت في حكم حزب النهضة التونسي بزعامة الغنوشي حسب الدستور وبرنامج النهضة ومقالة الغنوشي في النواحي النظرية والتشريعية، ولكن نرى بأن التركيز كان على المفاهيم الدولية للدولة المدنية اكثر من المفاهيم الاسلامية ؛ مثلاً وردت كلمة (الديمقراطية) عدة مرات ولم ترد كلمة (الشورى)، ولم يتم توضيح بند "الاسلام دين الدولة" كما في مصر ، مما يدل على الابتعاد عن استخدام المفاهيم الاسلامية في الدولة ، ويظهر التركيز على المرجعية الاسلامية ضعيفاً في واقع الدولة العام .

اما النواحي التطبيقية فيظهر واقع الدولة المدنية التونسية في حكم حزب النهضة الاسلامي جيداً جداً ، إذ ان جميع المؤشرات تسجل تقدماً ملحوظاً باستثناء مؤشر المرجعية الاسلامية التي لم تظهر جلياً بحكمهم في النواحي التطبيقية .

جدول رقم (٣)

مؤشرات الدولة المدنية خلال حكم التيارات الاسلامية لمصر وتونس (نظرياً وتطبيقياً) [١]

من أجل الحفاظ على الموضوعية والدقة ستستخدم الدراسة عبارة (تراجع=-١) (ثبات=٠) (تقدم =١) في توصيف المؤشرات حسب تحليل الدراسة السابق المؤشرات، للوصول الى تصور عام ورقمي لتلك المؤشرات.

الرقم	مؤشرات الدولة المدنية	مصر		تونس	
		نظرياً وتشريعياً	تطبيقياً	نظرياً وتشريعياً	تطبيقياً
١	الديمقراطية او الشورى	تقدم (١)	ثبات (٠)	تقدم (١)	تقدم (١)
٢	المواطنة	تقدم (١)	تراجع (-١)	تقدم (١)	تقدم (١)
٣	المرجعية الاسلامية	تقدم (١)	تقدم (١)	تقدم (١)	تراجع (-١)
٤	الدستور	تقدم (١)	تقدم (١)	تقدم (١)	تقدم (١)
٥	سيادة القانون	تقدم (١)	ثبات (٠)	تقدم (١)	تقدم (١)
٦	الحقوق والحريات	تقدم (١)	ثبات (٠)	تقدم (١)	تقدم (١)
٧	التداول السلمي للسلطة	تقدم (١)	تقدم (١)	تقدم (١)	تقدم (١)

[١] الجدول من اعداد الباحث .

٨	**النتيجة العامة**	**(٧\٧)** **%١٠٠** **تقدم ملحوظ للاطار النظري والتشريعي للدولة**	**(٧\٢)** **%٢٩** **تقدم بسيط لمؤشرات الدولة المدنية**	**(٧\٧)** **%١٠٠** **تقدم ملحوظ للاطار النظري والتشريعي للدولة**	**(٧\٥)** **%٧١** **تقدم واضح لمؤشرات الدولة المدنية في تونس**

- في اطار الجدول رقم (٣) اعلاه نلاحظ ان حزب الحزية والعدالة المصري وحزب النهضة التونسي في اطار الفكر السياسي الاسلامي لكليهما قد تقدما في ايجاد الاساس الدستوري والحزبي نظرياً لمؤشرات الدولة المدنية ، مما يعطي انطباعاً حول قبولهما للدولة المدنية في فكرهم ونتاجهم التشريعي ، وهنا تستنتج الدراسة ان الدولة العميقة وانصار الانظمة الديكتاتورية البائدة قد نجحوا في ايجاد الثغرات والمعيقات امام تقدم الاسلاميين في ايجاد دولتهم المدنية القائمة على اساس وصول الاسلاميين ديمقراطياً للسلطة .

- الجوانب التطبيقية تبقى اقل تقدماً من الجوانب النظرية ، ففي ظل خروج الاسلاميين من الحكم في مصر (سلب الشرعية) وخسارتهم اما العلمانيين في تونس ، يبقى الحكم امامنا للفترة التي حكم بها الاسلاميون وضمن المؤشرات الواردة في الجدول (٣) من خلال المحاور : (تراجع=-١) (ثبات=٠) (تقدم =١) ، بمعنى قدرة الاسلاميين في مصر وتونس حسب تناولنا للمؤشرات على :

– النجاح في تعزيز مؤشرات الدولة المدنية وتوصف بـ (تقدم =١).

– الفشل في تعزيز مؤشرات الدولة المدنية وتوصف بـ (تراجع=-١).

– المحافظة على واقع مؤشرات الدولة المدنية دون تقدم او تراجع وتوصف بـ (ثبات=٠).

وهذا كله للوصول لصورة عامة تمكننا من فهم حال الدولة المدنية خلال حكم التيارات الاسلامية.

المبحث الرابع : مستقبل الدولة المدنية بعد حكم الاسلاميين في مصر وتونس :

تم بحث هذه الدراسة في ظل واقع شكل الحدث الأبرز ليس عربياً وحسب ، بل عالمياً الا وهو (التحولات السياسية العربية المعاصرة) ، من هنا نجد ملايين من اللاجئين والعلماء والدارسين ينتظرون اجابة لسؤال واحد وهو (الواقع العربي المعاصر ... الى أين) وهل سيكون القادم افضل ، ام ان اغلب العامة يتمنون لو عادت الساعة الى الوراء ، وهل مايُعاش الان هو ثمن التحول نحو الديمقراطية التي تعتبر بعمقها وليس بشكلها جديدة على حياتنا العربية؟ اسئلة كثيرة وجمل عديدة كلها تقف عند مستقبل الدولة المدنية.

من هنا كان الهدف من هذه التحولات بناء دولة مدنية (لا دينية ولا عسكرية) تمثل الرضا العام وتخرج من حالة الديكتاتورية التي عانت منها المجتمعات العربية لعشرات السنين ، وهنا اختلفت التصورات حول الدولة المدنية التي نريد هل هي مدنية بالمعنى العلماني ام بالمعنى الاسلامي ، واتفقت جميعها الى حاجة المجتمع الى دولة مدنية تُخرجه الى واقع يحقق احلام وتطلعات الشعوب.

سيتناول هذا المبحث ضمن مطلبين مستقبل الدولة المدنية في (مصر وتونس) فيما بعد حكم الاسلاميين ، الاول سيتحدث عن سيناريوهات بقايا الامل بعودة الحكم الاسلامي لمصر والثاني سيتحدث عن السيناريوهات المتوقعة للحكم الاسلامي في تونس بعد خسارته في انتخابات ٢٠١٤م [١].

المطلب الاول : مستقبل الدولة المدنية في مصر بعد الاخوان المسلمين :

بعد عزل الرئيس محمد مرسي بتاريخ ٢٠١٣\٧\٣م ونزع السلطة من الاخوان ، وبعد اعلان جماعة الاخوان المسلمين في مصر جماعة إرهابية ، تبعها على المستوى العربي في قرار الحظر السعودية والامارات ، وعلى المستوى الغربي كندا رسمياً وبريطانيا بإعلان رئيس الحكومة بالبدء

---

[١] يدور هذا المبحث حول التنبؤ بمستقبل الدولة المدنية القادم بغض النظر عن استمرار الاسلاميين بالسلطة او خروجهم منها ، حيث ان التركيز سيقوم على ابراز تأثير حكمهم في (مصر وتونس) على شكل الدولة المدنية القادم وهل حكمهم المنتهي بمصر وتونس سيخدم حظوظ بناء الدولة المدنية مستقبلاً ام سيحد منها، مع توقع احتمالية عودتهم للحكم مستقبلاً.

بالتحقيق حول نشاط الجماعة في المملكة وفرنسا تبدأ بمناقشة القرار[١].

وبعد توقيف وحبس الالآف من الاخوان بمصر وصدور قرار قضائي بإعدام (٥٢٩) قيادياً من الاخوان بمصر على خلفية احداث (شغب ما بعد رابعة)[٢]، وبعد حدوث العديد من العمليات التفجيرية والانتحارية في مصر بعد عزل الاخوان التي نسبت للاخوان المسلمين[٣] ، ستتحدث الدراسة عن ابرز السيناريوهات المستقبلية للدولة المدنية بمصر بعد الاخوان المسلمين على النحو التالي :

المحور الاول : حكم الاسلاميين :

يقول الاعلامي البريطاني تيم سباستيان: "منذ أن تمت الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، بدت حظوظ الإسلاميين وكأنها تتراجع في المنطقة فلقد تنحّى حزب النهضة عن الحكم في تونس، لكن هل هذه الخطوة عبارة عن تراجع تكتيكي، أم كانت الفرصة الأخيرة لأن يحكم حزب إسلامي في المنطقة" [٤] ، من هنا تتنبأ الدراسة بناءً على تحليلها واستناداً للتغذية العكسية في توقع المستقبل ما يلي :

عدم وجود حظوظ كبيرة في عودة الاسلاميين للحكم في المنظور القريب والمتوسط والعودة الى ماقبل التحولات السياسية العربية المعاصرة (حكم العسكر) ولكن بصورة اكثر فردية في الحكم والسلطة.

المحور الثاني : دور الجيش :

في ظل تولي عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع السابق للحكم ، وفي ظل تعاظم دور الجيوش العربية في السيطرة على دولها وفرض الامن واعادة السيطرة على الدولة فأننا نتنبأ للجيش في مصر بما يلي:

[١] كمال ، محمد ، (٢٠١٤\٤\٦) ، مقالة بعنوان :دول العالم تحاصر الإخوان بالحظر ،البوابة نيوز - المركز العربي للدراسات السياسية، القاهرة ، الرابط :http://www.albawabhnews.com/503161 .

[٢] عبد الحميد ، اشرف ،(٢٠١٤\٣\٢٤)، مصر.. صدور حكم بإعدام ٥٢٩ من أنصار الإخوان، العربية نت ، الرابط: /http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt.

[٣] القاضي ، إنجي ،(٢٠١٤\١\١) ، ٢٠١٣ يحول الإخوان إلى جماعة إرهابية في مصر، العربية نت ، الرابط : http://www.alarabiya.net/ar/year2013/2013/12/31.

[٤] حقائق اون لاين ، ٢٠١٤\٢\٢٤ ، المناظرات العربية الجديدة : هل تستطيع الاحزاب الاسلامية العودة الى الحكم؟ ، الرابط : http://www.hakaekonline.com/?p=56845.

الخروج من الحيادية الى التدخل بالحكم السياسي وبالتالي تراجع الفرص المدنية للدولة واستلام قيادات بارزة بالجيش للسلطة (كالسيسي وغيره) مما ينبىء بعودة الواقع القديم ولو بشكل جزئي ، حيث سيتشابك دور الجيش مع السلطة في مصر للعودة الى حكم الجيش في صيغة مدنية .

المحور الثالث : الارهاب والتطرف :

ان الضغط المجتمعي ورفض التيارات الاسلامية لجعلها تتخلى عن الحكم والانقلاب عليها في مصر مثلاً سيؤدي الى التنبؤ بما يلي :

توجه بعض هذه التيارات الاسلامية المتطرفة لارهاب المجتمع لاثبات وجودها من خلال حركات ارهابية وهو مسلك يختص بالإرهاب ضد المجتمع وخاصة المؤسسة العسكرية وانصارها .

المحور الرابع : الاقليات :

يمكن التنبؤ بمستقبل الأقليتين الرئيسيتين في مصر وهم (المسيحيون والنوبيون)؛ ومع مشاركة كلتا الاقليتين في الموافقة على دستور مصر الجديد (٢٠١٤)[١] ، الا ان العديد من المسيحيين اعترض على ديباجة الدستور الجديد ويمكن التنبؤ في هذا الصدد بما يلي :

تراجع حال المسيحيين في السنوات القادمة خاصة في ظل تراجع ديباجة الدستور في تعريف مصر من دولة مدنية (دستور ٢٠١٢) الى دولة حكومتها مدنية (دستور ٢٠١٤)، اضافة الى امكانية استهدافهم (إرهابياً من قبل الجماعات الاسلامية المتطرفة للضغط على الحكومة والمجتمع الدولي- كرد فعل على نزع السلطة من الاسلاميين وتهميشهم).

اما الأقلية النوبية[٢] فالمتوقع ان تندمج بصورة افضل مع المجتمع وذلك في ظل تلبية الدستور الجديد (٢٠١٤) العديد من مطالب أهالي النوبة؛ منها المادة (٢٣٦) الخاصة بعودة أبناء النوبة إلى أراضيهم القديمة التي هُجِّروا منها عند البدء في إنشاء مشروعي خزان أسوان والسد العالي خلال ١٠ سنوات من تاريخ إقرار الدستور.

---

[١] انظر في ذلك : نظير ، مروة ،١٧\١٢\٢٠١٤، مقالة : الدلالات السياسية للمسار الدستوري في دول الربيع العربي ،موقع الجديدة ، الرابط http://aljadidah.com/2014/02/.

[٢] تنحدر الأقلية النوبية في مصر في الأصل، من الأراضي الواقعة بين العاصمة السودانية، الخرطوم، ومدينة أسوان المصرية ، في الستينات من القرن العشرين، غمرت مياه السد العالي في أسوان أراضيهم الأصلية داخل الحدود المصرية جراء توسيع بحيرة ناصر، فاضطر العديد منهم إلى الاستيطان في مناطق أخرى في جنوب مصر، فيما انتقل البعض الآخر إلى المدن الشمالية بحثاً عن العمل، يتحدث أهل النوبة اللغة النوبية وتنقسم إلى قسمين أساسيين الكنزيه والفاديجيه ، ويمتاز اهلها ببشرة سمراء .

المحور الخامس : الدساتير والسلم الاجتماعي :

بناء على صيغ التوافق في اعداد الدستور والتصويت عليه فتتوقع الدراسة ان يؤثر ذلك على السلم الاجتماعي في مصر بناءً على مدخلات اقصاء الاخوان المسلمين ومؤيديهم من الحياة السياسية وإقصائهم بشكل قانوني (اصدار قانون يعتبر الإخوان المسلمين جماعة إرهابية)[١] و عزوف مؤيدي الاخوان عن التصويت على الدستور نتنبأ بضعف السلم الاجتماعي بصورة كبيرة مستقبلاً ، وتراجع الاستقرار والامن المجتمعي.

المطلب الثاني : مستقبل الدولة المدنية في تونس بعد حكم حزب النهضة :

بعد فوز حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي الامر الذي منحه القوة في السيطرة على اقرار الدستور وادارة البلاد ، وبعد تخلي النهضة عن الانفراد بالحكومة الى تشكيل حكومة توافق وطني (حكومة جمعة) ، وبعد خسارته امام حزب (نداء تونس العلماني) في الانتخابات التشريعية ٢٠١٤م ومباركة النهضة لهم ، يمكن ان نتنبأ بمستقبل الدولة المدنية في تونس بعد حكم النهضة حسب المحاور التالية :

المحور الاول : حكم الاسلاميين :

في ظل خروج حزب النهضة التونسي من الحكم بعد خسارة الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٦\١٠\٢٠١٤م ، يمكن التنبؤ بما يلي :

ان يستفيد الاسلاميون من هزيمتهم في جولتهم الاولى ويتراجعوا بشكل تكتيكي ضمن خطط مدروسة لتقوية قواعدهم والعودة لاحقاً بصورة اقوى ، خاصة في ظل احترام النهضة لنقل وتداول السلطة للعلمانيين وابتعاده عن مفاهيم العداء والتطرف .

المحور الثاني : دور الجيش :

يمكن التنبوء بدور الجيش التونسي في السلطة بما يلي :

---

[١] القدس العربي ، ٢٦\١٢\٢٠١٣ ، مصر تعلن رسميا الإخوان المسلمين جماعة إرهابية ، الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=117025.

الاستمرار في الحيادية باعتبار ان التدخل في الشؤون السياسية والامنية كان لظرف ثوري طارىء وانتهى مما سيعيد الامور الى طبيعتها ، خاصة في ظل التوافق السائد بين القوى السياسية الكبرى في تونس (الاسلاميين-العلمانيين) .

المحور الثالث : الارهاب والتطرف :

ان المتوقع في اطار الارهاب والتطرف في تونس مستقبلاً يكمن بما يلي :

الاعتدال في تعامل النهضة مع المجتمع وعدم اللجوء الى التطرف والارهاب ، وقبول تداول السلطة ونقلها كما حدث فعلا في انتخابات ٢٠١٤ ، مما سيعيد ثقة التونسيين بهم وقد يعيدهم الى السلطة بعد خروجهم منها .

المحور الرابع : الاقليات :

التقرير العالمي لحرية الديانات لسنة ٢٠١٢ الخاص بتونس والذي نشره مكتب الديمقراطية و حقوق الانسان التابع لوزارة الخارجية الاميريكية جاء فيه أن مجموع عدد سكان تونس قدر سنة ٢٠١٢ بـ (١٠،٧٣٣،٩٠٠) نسمة يمثل السنة المسلمون منهم (٩٩) بالمائة و (١) بالمائة اخرى من الاقليات التي تمثل المسيحية و اليهودية و المسلمين الشيعة و البهائيين ، وذكر التقرير ان الدولة التونسية تضمن حرية المعتقد للجالية اليهودية والمسيحية و ذكر التقرير بان الدولة التونسية تضمن حرية ممارسة المعتقد للجالية اليهودية التونسية ، و هي التي تقوم بدفع رواتب الحاخامات اليهودية و تتحمل الحكومة التونسية جزءا من تكاليف صيانة و ترميم المعالم اليهودية و المقابر الخاصة بالجالية اليهودية ، كما تعترف الحكومة التونسية بجميع المنظمات الدينية المسيحية واليهودية التي تأسست قبل الاستقلال في عام ١٩٥٦ و تسمح الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية ، حيث انها قامت بتسليم الكنيسة الكاثوليكية البابوية رسميا سنة ١٩٦٤ مع الكرسي الرسولي بالإضافة إلى تصريحها ل١٤ من الكنائس "تخدم جميع الطوائف" في البلاد(١).

ومن هنا يمكن التنبؤ بمستقبل الاقليات في تونس ضمن الآتي (٢): المرجح للاقليات الدينية التونسية

(١) قلالة ، مها،(٢٠١٣\٥\٢٩)، السفارة الامريكية تنشر تفاصيل الأقليات والطوائف في تونس والدولة من يصرف رواتب حاخامات اليهود،موقع افريكان مانجر ،
الرابط:http://www.africanmanager.com/site_ar/.

(٢) انظر في ذلك : نظير ، مروة ،٢٠١٤\٢\١٧، مقالة : الدلالات السياسية للمسار الدستوري في دول الربيع العربي ،موقع الجديدة ، الرابط /http://aljadidah.com/2014/02.

ان يكون حالها جيداً خاصة في ظل التوافق الموجود ، وفي ظل احترام خصوصيتهم الدينية وعدم الاعتداء عليها .

المحور الخامس : الدساتير والسلم الاجتماعي :

جاءت الموافقة على دستور الجمهورية التونسية بـ (٢٠٠) صوت (نعم) و(١٢) صوتًا (لا) و(٤) أصوات متحفظة ، مما يعكس حجم التوافق الكبير في دستور البلاد الجديد الذي تبعه اول حكومة توافقية في عهد النهضة ، ونقل السلطة وتداولها سلمياً للعلمانيين ومباركة النهضة لهم بفوزهم في الانتخابات التشريعية ، مما يجعل تونس البلد الاكثر حظاً بالسلم الاجتماعي مستقبلاً.

بعد نهاية تحليل الرؤية المستقبلية للدولة المدنية في (مصر وتونس) ، وبعد توضيح امكانية بناء ووجود الدولة المدنية الحديثة مستقبلاً ؛ القائمة على المساواة في فرص الحكم وحياد الجيش ونبذ الارهاب واحترام الاقليات والتوافق الدستوري والسلم الاجتماعي ، نصل للنتيجة التالية :

اولاً : في مصر : تكون فرصة وجود الدولة المدنية في مصر على المدى القريب حسب المؤشرات السابقة قليلة جداً مما ينبىء بمستقبل سلبي للدولة المدنية في مصر، وان عودة مصر الى المسار الصحيح يتطلب وقتاً لعودة الانسجام المجتمعي والتوافق الوطني على معالم الدولة المطلوبة مستقبلاً .

ثانياً : في تونس : تكون فرصة وجود الدولة المدنية في تونس حسب المؤشرات السابقة كبيرة جداً مما ينبىء بمستقبل جيد جداً للدولة المدنية في تونس ، خاصة اذا ما استثمر حزب النهضة شعبيته في بناء قواعد مجتمعية قائمة على التوافق الوطني واحترام الآخر .

تؤكد الدراسة هنا انها اجتهدت للوصول الى توقعات مستقبلية تلامس الواقع من خلال دراسة وتحليل واقع الدولة المدنية في مصر وتونس ، وتحديدًا فيما يتعلق بالتفسيرات الراهنة، والمواقف المتبلورة بخصوص الدراسات المستقبلية، حيث نستطيع أن نلحظ بعض التباين في الاراء بهذا الخصوص، خاصة أنها تبقى مثارًا للنقاش والجدل، كما انها تنطوي على مساحات فضفاضة لطرح الآراء في سياق من السجال الفكري البناء .

نتائج الدراسة:

ان ابرز ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هو :

١- تأكيد صحة فرضية الدراسة ؛ وهي (ان الفكر السياسي الاسلامي في تطبيقاته المعاصرة يؤثر في مؤشرات الدولة المدنية ووجودها) فبعد اختبار صحة الفرضية ، يتضح ان الاحزاب الاسلامية التي وصلت للحكم في مصر وتونس عززت مؤشرات الدولة المدنية واوجدتها ، مع تقدم تونس على مصر في بناء الدولة المدنية.

٢- تعود جذور تطبيق مفهوم ومؤشرات الدولة المدنية في الاسلام الى (صحيفة المدينة) التي وضعها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المدينة المنورة بعد الهجرة .

٣- ان استخدام مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر صحيح شريطة التزامه بالمرجعية الاسلامية .

٤- شكلت التحولات السياسية العربية المعاصرة السبب الرئيسي في وصول الاحزاب الاسلامية للحكم، الامر الذي مكن الفكر السياسي الاسلامي المعاصر لهذه الاحزاب من تطبيق مؤشرات الدولة المدنية في مصر وتونس .

٥- لم يتمكن الفكر السياسي الاسلامي لحزب الحرية والعدالة المصري بنواحيه التطبيقية من تعزيز مؤشرات الدولة المدنية بصورة كبيرة .

٦- تمكن الفكر السياسي الاسلامي لحزب النهضة التونسي بنواحيه التطبيقية من تعزيز مؤشرات الدولة المدنية بصورة كبيرة، اضافة الى تمثيله لقيم الوسطية وقبول الآخر في الاسلام بصورة راقية.

٧- التزم الفكر السياسي الاسلامي لحزب الحرية والعدالة المصري بالمرجعية الاسلامية بصورة كبيرة ، وذلك بعكس الفكر السياسي الاسلامي لحزب النهضة التونسي الذي لم يلتزم بها بصورة كبيرة.

٨- حافظ حزب النهضة على حلفائه من التيارات الاسلامية المختلفة ، في الوقت الذي خسر فيه حزب الحرية والعدالة ابرز حلفائه من التيارات الاسلامية (كحزب النور السلفي مثلاً) الامر الذي

يعكس صحية الفكر السياسي الاسلامي لهذه الاحزاب وقدرته على احتواء التيارات الاسلامية المختلفة.

٩- ان اهم مشكلة واجهت الاحزاب الاسلامية هي استلامهم لحكم بلدان منهارة تقريباً وخارجة من ثورات استنزفتها ، الامر الذي صعب مهمتهم في تطبيق فكرهم السياسي لبناء الدولة المدنية.

١٠- ان التنبؤ بمستقبل الدولة المدنية في تونس ضمن حالة التوافق التي اوجدها الفكر السياسي التطبيقي لحزب النهضة يعكس الامكانية الكبيرة لوجود الدولة المدنية مستقبلاً ، اما التنبؤ بوجود الدولة المدنية في مصر يظهر ضعيفاً في ظل الفكر التطبيقي لحزب الحرية والعدالة الذي اعتمد بصورة واضحة على الفردية في الحكم اكثر من العمل المشترك.

التوصيات :

١- إدخال مفهوم الدولة المدنية (بالمعنى الاسلامي) ضمن تعاملات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، وبناء حالة توافق في استخدامه ، ضمن تحديد مؤشرات المفهوم اسلامياً.

٢- لا بد ان تعيد التيارات الاسلامية حساباتها في توظيف وبناء خطاب سياسي اسلامي متجدد وموحد يلائم العصر ، تستطيع من خلاله ان تصل لثقة المجتمعات في حكمها ، ولتتمكن من بناء الدولة المدنية الحديثة.

٣- خلق مناهج تربوية عربية ذات طابع اسلامي ، تجذر مفهوم الدولة المدنية كقيمة انسانية عليا لتخرجها من اطار التنظير ، وتنقلها الى الممارسة لدى الشعوب العربية.

٤- لا بد على الشعوب العربية ان تدافع عن ثوراتها وكرامتها خاصة في وجه الارتداد الذي حصل بعد حكم الاسلاميين الديمقراطي ، من خلال التمسك باصول الحكم المدني المعتدل البعيد عن التطرف .

٥- لا بد من تفعيل نصوص الدساتير العربية الخاصة بمؤشرات الدولة المدنية من خلال تطبيقها بصورة فعلية يلمسها المواطن العربي.

٦- ضرورة تعزيز التواصل بين الانظمة السياسية الحاكمة والشعوب في مجال صنع القرار السياسي وتطبيق معايير الدولة المدنية من خلال التشاركية المجتمعية التي تمكننا من الوصول لحالة المدنية في الدولة وليس الحديث عنها .

٧- ضمان وجود الدولة المدنية يتطلب تعزيز الرقابة القضائية والبرلمانية للدولة لمنع انزلاق الحكومات في اطار التفرد والاستبداد الذي يلغي الحالة المدنية ويخلق حالة الديكتاتورية القمعية .

٨- التعامل مع واقع المجتمعات بصورة واعية ، حيث ان قيمة المدنية بالدولة هي ثقافة بالأصل يتم ايجادها من خلال تركيزنا على الدور الهام للفرد في نشر هذه الثقافة وتعزيزها.

قائمة المصادر و المراجع :

اولاً : المصادر الأساسية :

- الحديث الشريف.
- الميثاق العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨م) .

ثانياً : المراجع :

أ : الكتب العربية :

- إبراهيم ، سليم ،(٢٠١٢)، **نحو الدولة المدنية في العالم العربي دراسة نقدية للنقاش الدائر بين المثقفين العرب حول العلمانية والدين والدولة،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

- ابن الأزرق ، محمد بن علي ، (١٩٧٧) ، **بدائع السلك في طبائع الملك،** تحقيق وتعليق،علي النشار،ج ١، دار الحرية للطباعة، بغداد.

- الأسعد ، طارق ،(٢٠١٣)، **الفكر السياسي الاسلامي** ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء - الاردن.

- إسماعيل ، سيف الدين ، (٢٠٠٢)، **النظرية السياسية من منظور حضاري اسلامي** ، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان.

- الإمام ، احمد علي ، (٢٠٠٦)، **الشورى والمؤسسات التشريعية الحديثة** - استخلاص من كتاب (الشورى- مراجعات في الفقه والسياسة والثقافة) ، المجلس الاوروبي للافتاء والبحوث ،اسطنبول.

- أوزي،أحمد ،٢٠٠٨، **منهجية البحث وتحليل المضمون،** مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، الطبعة الثانية.

- اومليل ، علي ،(١٩٩٦)، السلطة الثقافية والسلطة السياسية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- بادي ، برتران ،(١٩٩٩)، **سوسيولوجيا الدولة ،** ط١، مركز الانماء القومي ، بيروت.
- بشارة ، عزمي ،(٢٠١٢)، **في الثورة والقابلية للثورة** ، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت .
- ـــــــــــــ ،(٢٠٠٨) ،**المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- بلقزيز ،عبد الاله، (٢٠٠٢)، **الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
- ـــــــــــــــــــــ ، **الربيع العربي الى اين (افق جديد للتغيير الديمقراطي)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت
- البنا ، حسن ،(١٩٨٠)، **رسائل البنا** ، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر،بيروت.
- بني سلامة ، محمد ،(٢٠١٣)، **الحراك الشبابي الاردني في ظل الربيع العربي** ، مركز البديل للدراسات والابحاث، عمان.
- بيومي ، عبد المعطي ،(٢٠٠٥)، **الاسلام والدولة المدنية** ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية : و مؤسسة دار الهلال ، القاهرة.
- الترابي ، حسن عبد الله ،(٢٠١٠)، في الفقه السياسي : مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- ـــــــــــــــــــــ ، (١٩٨٨)، **نظرات في الفقه السياسي** ، الشركة العالمية لخدمات الاعلام ، الخرطوم.
- ابن تيمية ،(١٩٧١)، **السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية** ،(ابو العباس احمد)، دار الشعب ، القاهرة.

- الجابري ، محمد عابد ، (١٩٩٦) ، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة** ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- ـــــــــــــــــ (١٩٩٤)، **فكر ابن خلدون - العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

- جبر ، دندل ،(٢٠٠٦)، **التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية** ،ط١،دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان.

- جرار ،بسام ، (٢٠٠٦) ، **دراسات في الفكر الإسلامي** ، مركز نون للدراسات والأبحاث القرآنية ،البيرة، الطبعة الثانية.

- جمعة، محمد لطفي،(١٩٩٩)،**تاريخ فلاسفة الاسلام** ، عالم الكتب ، بيروت.

- الحامد ، ابو بلال عبد الله،(٢٠٠٩)، **الطريق الثالث الدستور الاسلامي** ،مكتبة ثقافة الدستور، الرياض.

- حسن ، حسين محمود ،(٢٠١١)، **دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير**، مركز العقد الاجتماعي ، القاهرة .

- الحصري، احمد، (١٩٨٨)، **الدولة وسياسة الحكم في الفقه الاسلامي** ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة.

- الحلو ، ماجد راغب ، (٢٠٠٨)، **الدولة في ميزان الشريعة** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.

- ـــــــــــــــــ ، (١٩٨٣) ، **الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية** ، ط٢، دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية.

- حمد ، محمد ابو القاسم ،(٢٠١٢)، **حرية الانسان في الاسلام** ، ط١، دار الساقي ، بيروت .

- خلاف ، عبد الوهاب ،(١٩٥٦)، **علم اصول الفقه** ،ط٧، مكتبة الدعوة الاسلامية - شباب الازهر، القاهرة.

- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ،(١٩٧٩)، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

- ـــــــــــــــ ،(١٩٧٩) ، **تاريخ ابن خلدون** ، دار الفكر ، بيروت ، جـ٧ .

- ـــــــــــــــ ،(١٩٧١)، **مقدمة ابن خلدون** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الخمليشي ، احمد وآخرون ، (٢٠١٢)، **الدين والدولة في الوطن العربي** ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- الديب ،حاتم بن حسن،(٢٠١١)، **ماذا تعرف عن هذه المصطلحات (الدولة الاسلامية-الدولة المدنية-الديمقراطية-العلمانية-الليبرالية-الثيوقراطية)**،مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة.

- أبو دية ، احمد ،(٢٠٠٦) ، **الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني** ، مؤسسة مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- الراغب الاصفهاني ،(٢٠٠٩)، **المفردات في غريب القران** ، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، السعودية.

- أبو رمان، محمد ،(٢٠١٣)،السلفيون والربيع العربي : سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- رمزي ، عبد القادر هاشم، (١٩٨٤) ، **الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية:** دراسة مقارنة، دار الثقافة، قطر.

- الزرد ، وائل محي الدين ،(٢٠١٢)، **دراسات في الفكر العربي الإسلامي** ، مكتبة الطالب الجامعي، المغرب .

- زكي، فاضل ،(١٩٧٦) ، **الفكر السياسي العربي الاسلامي** ،دار الحرية ، بغداد.

- ابو زهرة ، محمد ،(١٩٥٨) ، **أصول الفقه** ، دار الفكر العربي ،القاهرة.

- الزويري ، محجوب ،(٢٠١١)، **الاسلام السياسي ومخاض الثورات العربية** ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة.

- الساعاتي ،حسن ، (١٩٧٥)، **علم الاجتماع الخلدوني**، ط ٣، دار المعارف ، القاهرة.

- سالم ،احمد ، (٢٠١١) ، **الدولة المدنية المفاهيم والاحكام** ، دار عالم النوادر-العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة ، منشور الكترونياً في المكتبة الوقفية للكتب المصورة .

- سلمان، محمود ،٢٠٠١ م، **الماوردي والاجتماع السياسي**، بيت الحكمة، بغداد.

- السيد ، السيد نصر الدين ، (٢٠١٣) ، **ثقافة الدولة المدنية** ، دار العين للنشر ، مصر .

- الشَّاهد ، محمد ،(١٩٩٤)، **رحلة الفكر الإسلامي من التأثُّر إلى التَّأزُّم** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- شبل ، فؤاد ،(١٩٧٤)، **الفكر السياسي دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة.

- شحرور ، محمد ،(٢٠١٤)، الدين والسلطة – قراءة معاصرة للحاكمية ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت .

- الصابوني ، محمد علي،(٢٠٠١)، **التبيان فى علوم القرآن** ، دار الجيل، بيروت .

- صافي ، لؤي، (٢٠٠١)، العقيدة والسياسة -معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية ، دار الفكر المعاصر، بيروت.

- الصبري ، عارف بن احمد ،(٢٠١١)، **الدولة المدنية الديمقراطية وخطرها على الثورات العربية**، دار منبر علماء اليمن، اليمن .

- الصبيحي ،احمد شكر ،(٢٠٠٠) ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

- الصواف ، محمد شريف ، (٢٠٠٨)، **ابحاث في الفكر الاسلامي** ،بلا دار نشر ، ص٣.

- الطبري ، ١٩٦٠، **تاريخ الرسل والملوك** ، ج٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة.

- الطهراوي ، هاني ،(٢٠٠٨)، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، دار الثقافة، عمان.

- عبد الباقي ،محمد فؤاد، (١٩٤٣)، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة.

- عبد الحافظ ، سعيد ،(٢٠١٢)، **المواطنة حقوق و واجبات** ، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والسياسية ، القاهرة.

- عبد الحميد ، محسن، (١٩٩٦)، **تجديد الفكر الاسلامي** ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، فيرجينيا ، الولايات المتحدةالامريكية.

- عبد الحي ، وليد ، (٢٠٠٧)، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** ، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي .

- عبد الفتاح ، لؤي،٢٠١٠، **أساسيات في تقنيات ومناهج البحث**، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب.

- عبد الفضيل ، محمود ،(٢٠١٢)، **الثورة المصرية : الدوافع والاتجاهات والتحديات** ، ط١، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت.

- عبد الكريم ، خليل،(١٩٩٥)، **الإسلام بين الدولة الدينية و الدولة المدنية**، دار مصر المحروسة، القاهرة

- عبد الكريم ، فتحي ،(١٩٨٤)، **الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي** ، ط٢، دار التوفيق النموذجية ، القاهرة.

- عبد المنعم ،سليمان ،(٢٠١٢)، **الى اين يذهب العرب.. رؤية ٣٠ مفكرا في مستقبل الثورات العربية - أسباب صعود تيار الإسلام السّياسي بعد الربيع العربي** ، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.

- عبيدات ، محمد وآخرون ،١٩٩٩،**منهجية البحث العلمي**، ط٢، دار وائل ،عمان.

- عبده ، محمد ، (٢٠٠٤)، **الاسلام دين العلم والمدنية** ، تحقيق عاطف العراقي ، دار الوفاء ، الاسكندرية.

- العتوم ،محمد عبد الكريم،(٢٠١٠)، **نظام الحكم في الاسلام** ، مؤسسة الهادي للدراسات والابحاث ، عمان

- عثمان ، محمد فتحي ،(١٩٧٠)، **دولة الفكرة التي اقامها الرسول عقب الهجرة** ، مكتبة وهبة ، القاهرة.

- العزام ، سهيل ،(٢٠٠٨)، **مباحث في نظرية الدستور** ،ط١، بلا دار نشر ، الاردن.

- علي ، جمال سلامة،(٢٠٠٦)، **النظام السياسي والبناء الاجتماعي** - النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية ، دار النهضة العربية، القاهرة .

- عمارة ، محمد ، (١٩٨٢) ، **تحديات لها تاريخ** ، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.

- ـــــــــــــــــ ،(١٩٩٨)، **هل الاسلام هو الحل** ، دار الشروق ، القاهرة .

- ـــــــــــــــــ ، (٢٠٠٩)، **في النظام السياسي الاسلامي** ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع،مصر.

- ـــــــــــــــــ ،(٢٠٠٣)،**الاسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور اسلامي** ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي.

- عيساوي ، سهيل ،(٢٠١١)، **تصبحون على ثورة** ، ط١ ، بلا دار نشر.

- الغزالي ، ابو حامد ،(١٩٨٨)، **التبر المسبوك في نصيحة الملوك** – معرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

- الغنوشي ، راشد ، ٢٠٠٩، **الوسطية السياسية عند يوسف القرضاوي** ،ط١، مؤسسة رؤى الثقافية ، السعودية.

• ـــــــــــــــــــــــ ،(١٩٩٢)، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

• فارس ، عصام ، ٢٠٠٦، **الامام الشهيد حسن البنا بأقلام معاصريه وتلامذته** ، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان .

• ابو فارس ، محمد ، (١٩٩٧)، **منهج التغيير عند الشهيدين حسن البنا وسيد قطب** ، دار عمار ، عمان.

• ـــــــــــــــــــــــ ، (١٩٨٦)، **النظام السياسي في الاسلام** ، دار الفرقان ، عمان.

• فوزي ،صلاح الدين ،(٢٠١٣)، **الجوانب القانونية لاستطلاعات الرأي العام السياسي** ، دراسة مقارنة ، دار النهضة المصرية ، القاهرة .

• القرضاوي ، يوسف ،(٢٠٠٢)، **التطرف العلماني في مواجهة الإسلام-تونس وتركيا نموذجا**، الطبعة الأولى، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، لندن.

• ـــــــــــــــــــــــ ، (١٩٩٦)، **الخصائص العامة للاسلام** ،ط ٩ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

• ـــــــــــــــــــــــ ، ١٩٩٦، **شمول الاسلام**، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

• ـــــــــــــــــــــــ ، ٢٠٠٩، **خطابنا الاسلامي في عصر العولمة** ، ط٣، دار الشروق ، القاهرة ، خلاصة ص٥٧-١٨٨.

• ـــــــــــــــــــــــ ،(١٩٨٨)، **الصحوة الاسلامية** ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة.

• قرني ، بهجت: وآخرون (٢٠١٢)، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

• القطان ، مناع ،(٢٠٠١) ، **تاريخ التشريع الاسلامي** ، مكتبة وهبة للنشر ، القاهرة.

- قطب ، سيد ،(١٩٨٢)، **معالم في الطريق** ،ط٩، دار الشروق ، بيروت .

- ابن كثير،عماد الدين ، ١٩٩٨ م ، **البداية والنهاية** ، الجزء ١٥ ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة.

- الكيلاني ، عبد الله ابراهيم ، (٢٠٠٨)، **القيود الواردة على سلطة الدولة في الاسلام** ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان.

- لطفي ، وفاء ،(٢٠١٢)، **الثورة والربيع العربي اطلالة نظرية**، قسم العلوم السياسية – جامعة القاهرة ، القاهرة.

- الماوردي ، علي بن محمد ،(١٩٨٩)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ص٣.

- ـــــــــــ ،(١٩٨٥)، **أدب الدنيا والدين** ، تحقيق: محمد راجح ، دار أقرا ، بيروت .

- مبارك، زكي، (١٩٢٤)، **الاخلاق عند الغزالي** ، دار الكتاب العربي ، القاهرة.

- متولي ، عبد الحميد ، (١٩٨٥)، **أزمة الفكر السياسي الإسلامي** ،ط٣،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- محافظة ،علي ،(٢٠١١)، **حركات الاصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه في مطلع القرن الحادي والعشرين** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- محفوظ ، محمد، (٢٠١٠)، تحرير الديني الدولة المدنية طريقا، مؤسسة الانتشار العربي ،بيروت.

- المخادمي ، عبد القادر رزيق ،(٢٠٠٤) ، **آخر الدواء الديمقراطية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة.

- المدني ، زياد ،(٢٠١٠)، **المواطنة** ، ط١، المكتبة الوطنية ، عمان .

- مناع ،هيثم،(١٩٩٧)، **المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي** ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل ، **لسان العرب**، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة.

- النابلسي ، محمد ،(٢٠١١)، **ثورات ملهوفة** ، مركز دلتا للابحاث المعمقة ، بيروت.

- النبراوي، فتحية و مهنا، محمد نصر، (١٩٨٢)، **تطور الفكر السياسي في الاسلام –** دراسة مقارنة- ،دار المعارف، القاهرة.

- الهزايمة ،محمد عوض،(٢٠٠٧) ، **الفكر السياسي العربي الاسلامي** ،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان.

- ابن هشام ،عبد الملك ،(١٩٩٥)، **السيرة النبوية لابن هشام** ، المجلد الثاني ، ط١،تحيقيق مجدي السيد، دار الصحابة للتراث ، مصر.

- وهبه ، ربيع وأخرون،(٢٠١١)، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- ياسين ، صباح ، (٢٠١٣)، **الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

- يعقوب ، محمد حسين،(٢٠٠٤)، **الفصل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين السياسيين الاردني واللبناني** ،ط١، مؤسسة حمادة ، الاردن.

- يكن ، فتحي ،(١٩٧٤)، **مشكلات الدعوة والداعية** ، ط١، مركز دراسات الوحدة ، بيروت .

ب : الكتب المترجمة :

- بتراس ، جيمس ،(٢٠١٢)، **الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الصنع** ، ترجمة فاطمة نصر، مكتب سطور جديدة للنشر، القاهرة. برادلي ، جون ،(٢٠١٣)، **ما بعد الربيع العربي** ، ترجمة شيماء طه، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة.

- روسو ، جان جاك ، (٢٠١١)، **العقد الاجتماعي** ،ط١، ترجمة عادل زعيتر ، دار العالم العربي، القاهرة.

• غوشيه ، مارسيل،(٢٠٠٧)، **الدين في الديمقراطية – مسار العلمنة** ، ط١، ترجمة شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت.

• فنسنت ، أندرو ،(١٩٩٧)، **نظريات الدولة** ، ط١، ترجمة مالك ابو شهيوة، دار الجيل ،بيروت.

• مانهايم ،جارول ، ١٩٩٦، **التحليل السياسي الامبريقي – طرق البحث في العلوم السياسية** ، ترجمة عبد المطلب غانم وآخرون ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة.

• مونتسيكيو ، (١٩٥٣)، **روح الشرائع** ، ترجمة عادل زعيتر ، دار المعارف ، القاهرة،الباب العاشر.

• ميل ، جون ستوارت ،(٢٠٠٧)،**عن الحرية** ، ط١، ترجمة هيثم الزبيدي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان.

ثالثاً : الدوريات والرسائل الجامعية

• ادريس ، جعفر ،(٢٠١١)، **الدولة الدينية والدولة المدنية** ، مجلة البيان ، العدد ٢٨٧، الرياض.

• بشارة ،عزمي، اغسطس ٢٠١٣ ،**دراسة : الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة** ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات ، الدّوحة، قطر.

• التميمي ، عبد المالك ،(٢٠١٣)، **ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية** ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١.

• الزاملي ، ماجد احمد ،(٢٠١٣\٥\٢٨) ،. **ثورات الربيع العربي (الاسباب والنتائج)** ، الحزب الشيوعي العراقي ، مجلة الحزب ، الموقع الرسمي .

• زايد ، أحمد ، (٢٦ \٢ \٢٠١١) ، مقالة :ماذا تعنى الدولة المدنية، جريدة الشروق الجديد ،العدد٧٥٦، القاهرة.

- ــــــــــــــ ،(٢٠١٠\١٢\٢٠)، دعم القرار والحوكمة الرشيدة ، جريدة الشروق ، العدد ٦٨٨، القاهرة .

- سالم ، فادي وآخرون ، (٢٠١٣)، **تقرير الاعلام الاجتماعي العربي** ، كلية دبي للادارة الحكومية، دبي.

- الشطي ، سليمان ،(٢٠١٣)، **ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية** ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١.

- عبد الحفيظ ، محمد طه ،(٢٠١٠) ، **دور الدين في النظام الدستوري المصري في ضوء الاتجاهات العامة للأنظمة المعاصرة**، رسالة دكتوارة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

- عبيدلي ، العبيدلي،(١\٨\٢٠١٢) ، **الربيع العربي : الأسباب والدوافع (١-٢)** ، جريدة العرب اليوم .

- عثمان ، ابراهيم ،(٢٠١٠) ، الدين والثقافة وما بينهما من علاقات ، مجلة المنتدى ، العدد٢٤٧، عمان.

- عياصرة ، خالد ،(٢٠١٣)، **موقف دول الاتحاد الاوروبي ازاء الربيع العربي** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء.

- العناني ، خليل ، (٢٠١٢) ، **التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية** ، مجلة السّياسة الدولية ، عدد ١٨٧.

- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)،(١٩٨٦)، **السلطة** ، **وثائق اللقاء الاسلامي المسيحي** ، سويسرا.

- الميلاد ،زكي،(١٩٩٩)، **الفكر الاسلامي الجديد-ملامح وقضايا**، مجلة الكلمة للدراسات والابحاث ، العدد ٢٣، السنة السادسة ، بيروت.

- الانصاري ، عبد الحميد ،(٢٠١٣)، **ندوة الدولة المدنية والدولة الدينية** ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، المجلد ٤١.

• النقيب ، خلدون ،(٢٠١٠) ، ما بين الدين والثقافة والعولمة ، مجلة المنتدى ، العدد٢٤٧، عمان.

• يونس ،محمد عبدالله ، (٢٠١٣\٢\٢٤)، **مقالة : أزمات الشرعية: استحقاقات المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية** ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة .

رابعاً : المؤتمرات و الندوات :

• إبراهيم ، سعد الدين،(١٩٨٩)، تلخيص أعمال الندوة **،(ندوة) التعددية السياسية في الوطن العربي،** منتدى الفكر العربي ، عمان – الأردن.

• بلقزيز ، عبد الاله ، (٢٠١٣) ، الدين والدولة في الاجتماع العربي المعاصر ،(ندوة) الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

• حجازي ،أكرم ،(١٣ - ١٤ / ٤ / ٢٠١٣)، **مآلات الثورات الشعبية وخلفيات الثورة المضادة قراءة موضوعية وعقدية** ، دراسة أعدت (لمؤتمر) منتدى المفكرين المسلمين بعنوان: الرؤية الفكرية للأمة بعد الثورة العربية: دراسة للواقع واستشراف المستقبل ، القاهرة .

• السيد ، رضوان ، (٢٠١٣) ، الدين والدولة من منظور اسلامي عصري منفتح ،(ندوة) الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

• العرداوي ، خالد عليوي ،(٢٠١٣)، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل** ، (ندوة) تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي ، جامعة كربلاء ، العراق .

• عساف ، نظام ،(١٩٩٧) ، **في التعددية السياسية** ، (ندوة) دور الأحزاب في التنمية السياسية ،مركز الريادة للمعلومات والدراسات،عمان – الأردن.

• العكره ، ادونيس ، (٢٠١٢) ، **الدين والدولة في الاصول الفكرية والسياسية الحديثة** ،(ندوة) الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

• الكواري ،علي خليفة ،(٢٠٠٠)، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة** ،(ندوة) المرجع في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

● وقائع (مؤتمر) ،(٢٠٠٧) ، نحو خطاب اسلامي ديمقراطي مدني ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان.

خامساً : المراجع الأجنبية :

○ blumer , Herbert , 1951, collective behavior , principles of sociology,in Alfred mcclung lee, newyork.

○ Eric M. Uslaner,(2006), "**The Civil State: Trust, olarization, and the Quality of State Government**", in Jeffery E. Cohen (ed), Public Opinion in State Politics, Stanford University Press.

○ fenn , Richard , 1970, the process of secularization , journal for the scientific study of religion , vol 9 , no 2 .

○ lewis , bernard , 1996, islam and liberal democracy : a historical overview , journal of democracy, vol 7, no 2 .

○ Stepan, Alfred,(2013), **Islamists and the "Arab Spring"**, Journal of Democracy,USA, Volume 24, Number 2 April 2013.

○ mayer , ann Elizabeth , 1991, Islam and human rights : tradition and politics , west view press, London, p 67.

○ Mirkin, Barry ,(2013), Arab Spring: Demographics in a region in transition,UNDP.

○ Rosiny, Stephan ,(2012), The Arab Spring: Triggers, Dynamics and Prospects, GIGA Focus International Edition, Number 1, ISSN 1862-3581 .

○ Aday, Sean, (2012), NEW MEDIA AND CONFLICT AFTER THE ARAB SPRING, United States Institute of Peace,Washington, DC.

o watt, Montgomery, 1968, Islamic political thought : the basic concepts , Edinburgh university press , Edinburgh .

سادساً : المواقع الالكترونية:

- الجمهورية التونسية ، ٢٠١٤ ، الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي التونسي ، الرابط: http://www.anc.tn/site/main/AR/index.jsp.
- خطابات رئيس جمهورية مصر العربية (محمد مرسي) ،الهيئة العامة للاستعلامات، الموقع الرسمي للدولة المصرية، الرابط:http://www.sis.gov.eg.
- دائرة المعارف البريطانية ، الموقع الرسمي ، http://www.britannica.com.
- السهيلي ،اسماعيل واحمد الزنداني ، (٢٠١١) ، مقاربات في الدولة المدنية والاسلامية السياقات الفكرية الاستراتيجية ، مكتبة صيد الفوائد الالكترنية.
- الغنوشي ، راشد ، ٢٠١٤\٢\٣ ، آمال التونسيين قريبة التحقق ، الرابط : http://rassd.com/5-82123.
- هيومن رايتس واتش ، التقرير العالمي لحقوق الانسان، الرابط http://www.hrw.org.